مفاوضات جنيف
الإجهاض على الثورة السورية

الكاتب حمود عبد العزيز الكروم

23.11.2023

ملخص الدراسة

ـ جنيف 1

عُقد بمكتب الأمم المتحدة في مدينة جنيف، في الفترة من 1 يونيو إلى 5 يوليو 2012، ودعا إليه كوفي أنان، مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا، آنذاك، بحضور مجموعة العمل من أجل سوريا وهم: الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لجامعة الدول العربية، ووزراء خارجية روسيا، وتركيا، والصين، وفرنسا، وقطر، والعراق، والكويت، وبريطانيا، وإيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، وممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، وترأس المؤتمر كوفي أنان.

ـ جنيف 2

عُقد بمكتب الأمم المتحدة في مدينة جنيف، في 22 يناير 2014، حضره الائتلاف الوطني السوري المعارض برئاسة أحمد الجربا، وبرهان غليون، ووفد يمثل النظام السوري برئاسة وزير الخارجية، وليد المعلم، وممثلين عن 40 دولة، والمبعوث الدولي إلى سوريا، الأخضر الإبراهيمي، وممثل لروسيا، وآخر للولايات المتحدة الأمريكية. وفشل المؤتمر بسبب خلافات بين وفدي الحكومة والمعارضة، إذ أصر المعارضون مناقشة هيئة الحكم الانتقالي، وأصر وفد الحكومة مناقشة قضية الإرهاب. وتم الاتفاق في النهاية على جدول أعمال لجولة ثالثة وافق عليها الطرفان، ويتضمن أربع نقاط: «العنف، الإرهاب، هيئة الحكم الانتقالي والمؤسسات الوطنية، والمصالحة الوطنية». واعتذر الأخضر الإبراهيمي للشعب السوري بعد المؤتمر ناسف على عدم تحقيق شيء في المفاوضات بجنيف

ـ جنيف 3

عُقد في يناير 2016، تحت رعاية المبعوث الأممي لسوريا، حضره وفد من المعارضة يرأسه أسعد الزعبي أحيانا، ومحمد علوش أحيانا أخرى، ووفد يمثل النظام السوري يترأسه بشار الجعفري، والمبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا، ووزيري خارجية روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وإيران بصفة استشارية، ولم يُحقق المؤتمر أي نتيجة، رغم استمرار المحادثات ما يقرب من 5 أشهر.

جنيف 4

23 فبراير/شباط 2017: بدأت الجولة الرابعة من المفاوضات برعاية الأمم المتحدة في مقر المنظمة الأممية بمدينة جنيف، وانتهت يوم 3 مارس/آذار 2017، وحضرها وفدا النظام والمعارضة السوريين.

وجاءت الجولة الرابعة عقب التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في سوريا أواخر ديسمبر/كانون الأول 2012، وجولتين من المفاوضات بين النظام والمعارضة المسلحة في أستانا بكزاخستان، وتمكن المشاركون الذين قادهم دي ميستورا من التوصل إلى اتفاق على جدول أعمال يتكون من أربع "سلال"، ولم تشهد الجولات السابقة نقاشا حقيقيا بشأن عملية انتقال مفترضة للسلطة في سوريا في ظل رفض النظام السوري تطبيق بيان جنيف 1، خاصة بعد تحقيقه مكاسب ميدانية كبيرة عام 2016 على حساب المعارضة في مدينة حلب وغيرها.

جنيف 5

32 آذار/ مارس 2017: ناقشت الوفود المشاركة بالتفصيل المواضيع الأربعة الرئيسية وهي الحكم والدستور ومكافحة الإرهاب والانتخابات. وتبادل وفدا النظام والمعارضة الاتهامات بشأن عدم تحقيق تقدم في جولة المفاوضات التي استمرت ثمانية أيام

جنيف 6

16 مايو/أيار 2017: دامت هذه الجولة لمدة أربعة أيام، لكنها انتهت، بحسب ما صرح دي ميستورا حينها، دون تحقيق أي تقدم ملموس. واقترح دي ميستورا إنشاء آلية تشاورية لنقاش القضايا التقنية المتعلقة بالقضايا الدستورية والقانونية. وهو اقتراح رفضته المعارضة، لكنها أرسلت وفدا شارك بجولتي نقاش حول المسائل التقنية بعد انتهاء الجولة السادسة.

جنيف 7

9 يوليو/تموز2017: استمرت هذه الجولة لمدة ستة أيام دون تحقيق أي تقدم على ما يعرف بالسلال الأربع التي تشكل جدول الأعمال الرئيسي للمفاوضات، وطالب المبعوث الدولي المعارضة السورية بتوحيد وفودها كشرط رئيسي لعقد جولات جديدة من المفاوضات.

جنيف 8

28 نوفمبر/تشرين الثاني 2017: اعتبر المبعوث الأممي أن هذه الجولة التي استمرت حتى 16 ديسمبر/كانون الأول كانت فرصة ذهبية ضائعة، حيث لم ينجح في عقد أي لقاءات مباشرة بين الطرفين المتفاوضين، وحمّل روسيا والنظام المسؤولية عن عدم الانخراط بجدية في المفاوضات، وفي المقابل أصرت المعارضة على اعتبار أن مسألة

الانتقال السياسي وتشكيل حكم انتقالي يشكلان أولوية بالنسبة لها، الأمر الذي اعتبره وفد النظام شرطا مسبقا يمنعه من قبول التفاوض.

جنيف 9 ـ المكان فيينا ـ النمسا

25 يناير/كانون الثاني 2018: عقدت الجولة التاسعة من المحادثات السورية برعاية الأمم المتحدة بفيينا يومي 25 و26 يناير/كانون الثاني، التقى خلالها المبعوث الأممي وفدي النظام السوري والمعارضة.

وقدمت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والأردن والسعودية للمبعوث الأممي الخاص إلى سوريا دي ميستورا مقترحا بعنوان "ورقة غير رسمية"، تهدف إلى إحياء العملية السياسية في جنيف بشأن سوريا استنادا للقرار 2254. غير أن النظام السوري رفض المقترح.

ولم تنعقد هذه الجولة كما الجولات الثماني السابقة في جنيف لأسباب لوجستية، وجاءت قبل أيام من مؤتمر الحوار السوري في منتجع سوتشي الروسي.

لمحة موجزة عن الواقع السوري

شهدت أراضي الجمهورية العربية السورية عقب اندلاع أحداث ثورة الكرامة في الربع الأول من العام 2011 بداية الأزمة السورية التي بدأت كصراع داخلي حال ما تم فيما عرف بثورات الربيع العربي في العديد من دول المنطقة، كما وشهدت حالة من الاصطفاف الإقليمي والدولي لما تمثله سوريا كبيضة القبان في التوازنات الاقليمية الدقيقة في المنطقة فأي من يستميلها فهو قد أمال ميزان القوة لصالحه ولكن سرعان ما تمخضت الأزمة عن حرب طاحنة شكلت مدخلا لإعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازنها لتتحول سوريا من لاعب أساسي في الشؤون الإقليمية الى ساحة صراع إرادات إقليمية ودولية تغلب فيها الحسابات الجيوبولتيكية، ما جعل فكرة التوصل لحل بشأن الحرب حتى تاريخ نهاية 2023. أمرا بعيدا عن التصور والمنال، فشهدت العديد من التدخلات من القوى الخارجية وأصحاب المصالح الذين تدخلوا من الأساس بسبب رغبة الأطراف الداخلية أو رغما عنها في بعض الحالات، سواء من نظام الأسد والمعارضة التي سخرت كل مصالحها السياسية لصالح بعض الدول الإقليمية التي تربطها بها علاقات ومصالح حزبية ضيقة، وكذلك سعيهم(كلا الطرفين) الدائم لاستقطاب التحالفات الخارجية نتيجة حرص كل طرف على حسم الصراع لمصلحته في حالة ظهرت كأقرب ما يكون لحرب بالوكالة وكما أسلفنا فإن هذ التعدد في الأطراف وهذا التعارض والتداخل في المصالح هو ما أطال أمد هذه الحرب وتبعا لذلك تعددت أشكال التدخل في المشهد السوري بين تدخلات سافرة وأخرى غير مباشرة، لأهداف ومصالح متباينة بين محاولات لإنهاء الصراع وأخرى لإطالة أمده، بين مؤيد لاستمرار النظام القائم ومعارض له وساع للإطاحة به في صورة بالغة التعقيد ومتعددة الأطراف بتفاوت أدوار تلك الأطراف، فبدءً كان هناك العديد من العواصم الأوروبية التي لعبت في كثير من الأحيان أدوارا هامة كفرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وكل من تركيا ودول الخليج الذين روّجوا أنهم يدعمون التغيير ويسعون للإطاحة بنظام الأسد ومن ورائهم تقف الولايات المتحدة أما المعسكر الآخر فهو الذي يهدف للإبقاء على الوضع الحالي ويدعم استمرار نظام الأسد وهم إيران وحلفاؤها في العراق ولبنان (حزب الله)

ويقف وراءهم روسيا وكل من الصين والبرازيل والهند وجنوب إفريقيا بدرجة أقل في التكتل المعروف ب بريكس. والجميع يزعمون ذلك وفي الحقيقة كل الأطراف الدولية والإقليمية كانت داعمة للأسد. يمكن استثناء العامين الأوليين بالنسبة للمملكة العربية السعودية التي كانت فعلا جادة في التغيير.

مقدمة:

في سبيل تسوية الأزمة السورية تمكن كوفي أنان باعتباره مبعوث مشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية من تقديم خطة شاملة لم تخرج معظم قراراتها عن مبادرة جامعة الدول العربية، فقد تم وضعها بعد فشل المبادرات العربية لحل الأزمة، وقد رأى كوفي أنه لابد من حل سياسي يوفّق بين جميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية ولكن ذلك حسب رأيه ليس سهلًا، لاقت خطة كوفي أنان إجماع دولي إلا أنها لم تطبق على أرض الواقع نتيجة الاختلاف بين القوى الدولية في الكيفية التي ستنفذ بها، وقد أدى فشله في تسوية الأزمة السورية إلى تقديم استقالته في أغسطس 2012م، فتسلم من بعده الأخضر الإبراهيمي مهمة المبعوث المشترك لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة لكنه لقي نفس ما لقيه كوفي أنان، وكان المندوب الأممي والعربي قد دعا إلى عقد اتفاقية جنيف١ في 30 يونيو ٢٠١٢م الذي يعد أول اجتماع تم بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية للوصول إلى توافق حول الموقف من الأزمة السورية وقد استغلته روسيا لتظهر بصورة غير المؤيد للنظام السوري، وقد أكدت الاتفاقية على ضرورة التفاوض بين النظام والمعارضة ومن ثم فإنه يعد من أهم الخطوات الأولى للتهدئة بين الطرفين، وقد نصت الاتفاقية على تأسيس مجلس حكم انتقالي يتمتع بكل الصلاحيات التنفيذية ويضم أفراد من الحكومة الحالية والمعارضة وبقية المجموعات.

وفعلا تم الاجتماع في جنيف في الموعد المحدد من خلال مجموعة العمل من أجل سوريا

أولا: مؤتمر جنيف 1

البيان الختامي 30 حزيران/يونيو ٢٠١٢

١ -استضاف مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢، اجتماعاً ضمّ كلاً من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية ووزراء خارجية روسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وتركيا والعراق (رئيس مؤتمر قمة جامعة الدول العربية) والكويت (رئيسة مجلس وزراء الخارجية التابع لجامعة الدول العربية) وقطر (رئيسة لجنة جامعة الدول العربية لمتابعة الوضع في سوريا) وممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للسياسة الخارجية والأمنية، بوصفهم مجموعة العمل من أجل سوريا، برئاسة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا.

٢ - واجتماعُ أعضاء مجموعة العمل خطوةٌ أملاها جزعهم على خطورة الحالة في سوريا.

ويُدين أعضاء المجموعة بشدة تواصل وتصعيد أعمال القتل والتدمير وانتهاكات حقوق الإنسان. ويساورهم بالغ القلق إزاء عدم حماية المدنيين واشتداد العنف وإمكانية

استمرار تفاقم حدة النزاع في البلد، وإزاء الأبعاد الإقليمية للمشكلة. فطبيعة الأزمة وحجمها غير المقبولين يتطلبان موقفاً موحداً وعملاً دولياً مشتركاً.
٣ - ويلتزم أعضاء مجموعة العمل بسيادة سوريا واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها. وهم عازمون على العمل على نحو مستعجل ومكثّف من أجل وضع حد للعنف ولانتهاكات حقوق الإنسان وبدء عملية سياسية بقيادة سورية تفضي إلى عملية انتقالية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري وتمكّنه من أن يحدّد مستقبله بصورة مستقلة وديمقراطية.
٤ - وتحقيقاً لهذه الأهداف المشتركة:
أ ـ حدّد أعضاء مجموعة العمل خطوات وتدابير تتخذها الأطراف لتأمين التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن ٢٠٤٢و٢٠٤٣، بما يشمل وقفاً فورياً للعنف بكافة أشكاله.
ب ـ اتفقوا على مبادئ وخطوط توجيهية لعملية انتقالية سياسية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السور ي.
ج ـ اتفقوا على إجراءات يمكنهم اتخاذها لتنفيذ ما تقدّم دعماً لجهود المبعوث الخاص المشترك من أجل تيسير عملية سياسية بقيادة سورية. وهم مقتنعون بأن ذلك يمكن أن يشجِّع ويدعم إحراز تقدم في الميدان وسيساعد على تيسير ودعم عملية انتقالية بقيادة سورية.
الخطوات والتدابير التي حددتها الأطراف لتأمين التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ و٢٠٤٣، بما يشمل وقفاً فورياً للعنف بكافة أشكاله
٥ - يجب على الأطراف أن تنفذ تنفيذاً كاملاً خطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ و٢٠٤٣. وتحقيقاً لهذه الغاية:
• يجب على جميع الأطراف أن تلتزم مجدداً بوقف دائم للعنف المسلّح بكافة أشكاله وبتنفيذ خطة النقاط الست فوراً وبدون انتظار إجراءات من الأطراف الأخرى. ويجب على الحكومة ومجموعات المعارضة المسلحة أن تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية بهدف المضي قُدماً بتنفيذ ما تقدم وفقاً لولايتها.
• يجب أن يُعزَّز وقف العنف المسلح بإجراءات فورية وذات مصداقية وبادية للعيان تتخذها حكومة سوريا لتنفيذ البنود الأخرى من خطة النقاط الست،
بما يشمل:
• تكثيف وتيرة الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفاً وتوسيع نطاقه، بما يشمل على وجه الخصوص الفئات الضعيفة، والأشخاص الذين شاركوا في أنشطة سياسية سلمية، ووضع قائمة بجميع الأماكن التي يُحتجز فيها هؤلاء الأشخاص وتقديمها دون تأخير عن طريق القنوات المناسبة، والعمل فوراً على تنظيم الوصول إلى هذه المواقع؛ والرد بسرعة عن طريق القنوات المناسبة على جميع الطلبات المكتوبة المتعلقة بالحصول على معلومات بشأن هؤلاء الأشخاص أو بالوصول إليهم أو الإفراج عنهم.
• كفالة حرية التنقل في جميع أرجاء البلد للصحفيين وكفالة منحهم تأشيرات وفق سياسة غير تمييزية.

• احترام حرية تكوين الجمعيات وحق التظاهر السلمي وفق ما يضمنه القانون.
• يجب على جميع الأطراف، في جميع الظروف، أن تتحلى بالاحترام الكامل لسلامة وأمن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية وأن تتعاون مع البعثة وتسهل مهمتها بصورة كاملة في جميع المجالات.
• يجب على الحكومة، في جميع الظروف، أن تتيح لجميع المنظمات الإنسانية فوراً وبصورة كاملة الوصول لدواع إنسانية إلى جميع المناطق المتأثرة بالقتال. ويجب على الحكومة وجميع الأطراف أن تتيح إخلاء الجرحى، وأن تتيح مغادرة جميع المدنيين الذين يودّون ذلك. ويجب على جميع الأطراف أن تتقيّد بالكامل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما يشمل التزاماتها المتعلقة بحماية المدنيين.

المبادئ والخطوط التوجيهية المتفق عليها لعملية انتقالية بقيادة سورية

٦ -اتفق أعضاء فريق العمل على المبادئ والخطوط التوجيهية لعملية انتقالية بقيادة سورية، على النحو التالي:

أي تسوية سياسية يجب أن تقدِّم لشعب سوريا انتقالاً:
• يتيح منظوراً مستقبلياً يمكن أن يتشاطره الجميع في سوريا.
• يُحدِّد خطوات واضحة وفق جدول زمني مؤكد نحو تحقيق ذلك المنظور.
• يمكن أن ينفَّذ في جو يكفل السلامة للجميع ويتسم بالاستقرار والهدوء.
• يمكن بلوغه بسرعة، دون مزيد من إراقة الدماء، ويكون ذا مصداقية.

أولاً- منظور للمستقبل

أعربت الشريحة العريضة من السوريين الذين استُشيروا عن تطلعات واضحة لشعب سوريا. وثمة رغبة جامحة في إقامة دولة:
• تكون ديمقراطية وتعددية بحق، وتتيح حيزاً للجهات الفاعلة السياسية القائمة وتلك التي نشأت منذ عهد قريب لتتنافس بصورة نزيهة ومتساوية في الانتخابات. ويعني هذا أيضاً أن الالتزام بديمقراطية متعددة الأحزاب يجب أن يكون التزاماً دائماً يتجاوز مرحلة جولة أولى من الانتخابات.
• تمتثل للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، واستقلال القضاء، ومساءلة الحاكمين،

وسيادة القانون. وليس كافياً أن يقتصر الأمر على مجرد صياغة التزام من هذا القبيل. فمن اللازم إتاحة آليات للشعب لكفالة وفاء الحاكمين بتلك الالتزامات.
• تتيح فرصاً وحظوظاً متساوية للجميع. فلا مجال للطائفية أو التمييز على أساس عرقي أو ديني أو لغوي أو غير ذلك. ويجب أن تتأكد الطوائف الأقل عدداً بأن حقوقها ستحترم.

ثانياً- خطوات واضحة في العملية الانتقالية

لن ينتهي النزاع في سوريا حتى تتأكد كل الأطراف من وجود سبيل سلمي نحو مستقبل مشترك للجميع في سوريا. ومن ثمّ، فمن الجوهري أن تتضمن أية تسوية خطوات واضحة لا رجعة فيها تتّبعها العملية الانتقالية وفق جدول زمني محدد. وتشمل الخطوات الرئيسية لأية عملية انتقالية ما يلي:

• إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تُهيّئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية. ويترتب على ذلك أن هيئة الحكم الانتقالية ستمارس كامل السلطات التنفيذية. ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة والمعارضة الحاليتين ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تُشكّل على أساس الموافقة المتبادلة.
• الشعب هو من يقرر مستقبل البلد. ولا بد من تمكين جميع فئات المجتمع السوري ومكوناته من المشاركة في عملية الحوار الوطني. ويجب ألا تكون هذه العملية شاملة للجميع فحسب، بل يجب أيضاً أن تكون مجدية - أي أن من الواجب تنفيذ نتائجها الرئيسية.
• على هذا الأساس، يمكن أن يعاد النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية. وستُعرض نتائج الصياغة الدستورية على الاستفتاء العام.
• بعد إقامة النظام الدستوري الجديد، من الضروري الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة وتعددية وإجراؤها لشغل المؤسسات والهيئات الجديدة المنشأة.
• من الواجب أن تُمثّل المرأة تمثيلاً كاملاً في جميع جوانب العملية الانتقالية.
ثالثاً- السلامة والاستقرار والهدوء ما من عملية انتقالية إلا وتنطوي على تغيير. بيد أنه من الجوهري الحرص على تنفيذ العملية الانتقالية على نحو يكفل سلامة الجميع في جو من الاستقرار والهدوء. ويتطلب ذلك:
• توطيد الهدوء والاستقرار الكاملين. فيجب على جميع الأطراف أن تتعاون مع هيئة الحكم الانتقالية لكفالة وقف أعمال العنف بصورة دائمة. ويشمل ذلك إكمال عمليات الانسحاب وتناول مسألة نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم.
• اتخاذ خطوات فعلية لكفالة حماية الفئات الضعيفة واتخاذ إجراءات فورية لمعالجة المسائل الإنسانية في المناطق المحتاجة. ومن الضروري أيضاً كفالة التعجيل بإكمال عملية الإفراج عن المحتجزين.
• استمرار المؤسسات الحكومية والموظفين من ذوي الكفاءات. فمن الواجب الحفاظ على الخدمات العامة أو استعادة سير عملها. ويشمل ذلك فيما يشمل قوات الجيش ودوائر الأمن. ومع ذلك، يتعيّن على جميع المؤسسات الحكومية، بما فيها دوائر الاستخبارات، أن تتصرف بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان والمعايير المهنية، وأن تعمل تحت قيادة عليا تكون محط ثقة لدى العموم، وتخضع لسلطة هيئة الحكم الانتقالية.
• الالتزام بالمساءلة والمصالحة الوطنية. فيجب النظر في الجوانب المتعلقة بالمساءلة عن الأفعال المرتكبة خلال هذا النزاع. ومن اللازم أيضاً إعداد مجموعة شاملة من أدوات العدالة الانتقالية، تشمل تعويض ضحايا هذا النزاع أو ردّ الاعتبار إليهم، واتخاذ خطوات من أجل المصالحة الوطنية والعفو.
رابعاً- خطوات سريعة للتوصل إلى اتفاق سياسي ذي مصداقية الشعب السوري هو من يتعيّن عليه التوصل إلى اتفاق سياسي، لكن الوقت بدأ ينفد. ومن الواضح:
• أن سيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها يجب أن تحترم.

• أن النزاع يجب أن يُحلّ بالحوار السلمي وعن طريق التفاوض حصراً، ومن الواجب الآن تهيئة الظروف المفضية إلى تسوية سلمية.
• أن إراقة الدماء يجب أن تتوقف، ويجب على جميع الأطراف أن تعيد تأكيد التزامها على نحو ذي مصداقية بخطة النقاط الست، ويجب أن يشمل ذلك وقف العنف المسلح بكافة أشكاله، واتخاذ إجراءات فورية ذات مصداقية وبادية للعيان لتنفيذ البنود من ٢ إلى ٦ من خطة النقاط الست.
• أن من واجب جميع الأطراف أن تتعامل الآن بصدق مع المبعوث الخاص المشترك. ويجب على الأطراف أن تكون جاهزة لتقديم مُحاورين فعليين للتعجيل بالعمل نحو التوصل إلى تسوية بقيادة سورية تلبي التطلعات المشروعة للشعب. ومن الواجب أنتكون العملية شاملة للجميع كيما يتسنى إسماع آراء جميع مكونات المجتمع السوري فيما يتعلق بصوغ التسوية السياسية الممهدة للعملية الانتقالية. والمجتمع الدولي المنظّم، بما فيه أعضاء مجموعة العمل، على أهبة الاستعداد لتقديم دعم كبير لتنفيذ الاتفاق الذي تنتهي إليه الأطراف. وقد يشمل ذلك الدعم وجوداً دولياً مساعداً تحت ولاية الأمم المتحدة إن طُلب ذلك. وسيُتاح قدر كبير من الأموال لدعم الإعمار وإعادة التأهيل.
الإجراءات المتفق على أن يتخذها أعضاء مجموعة العمل لتنفيذ ما تقدم، دعماً لجهود المبعوث الخاص المشترك لتيسير عملية سياسية بقيادة سورية
٧ - سيتحرك أعضاء مجموعة العمل، حسب الاقتضاء، ويمارسون ضغوطاً منسقة ومطردة على الأطراف في سوريا لاتخاذ الخطوات والتدابير المبيّنة في الفقرة"5".
٨ - ويعارض أعضاء مجموعة العمل أي زيادة في عسكرة النزاع.
٩ - ويؤكد أعضاء مجموعة العمل لحكومة سوريا أهمية تعيين مُحاور فعلي مُفوّض، عندما يَطلب إليها ذلك المبعوث الخاص المشترك، للعمل على أساس خطة النقاط الست وهذا البيان معاً.
١٠ - ويحث أعضاء مجموعة العمل المعارضة على مزيد من الاتساق وعلى أن تكون جاهزة للخروج بمحاورين فعليين لهم تمثيل وازن للعمل على أساس خطة النقاط الست وهذا البيان معاً.
١١ -وسيقدم أعضاء مجموعة العمل الدعم الكامل للمبعوث الخاص المشترك وفريقه في سياق تحركهما على نحو فوري لإشراك الحكومة والمعارضة والت شاور على نطاق واسع مع المجتمع السوري، فضلاً عن سائر الجهات الدولية الفاعلة، من أجل مواصلة تمهيد الطريق نحو الأمام.
١٢ -وسيرحب أعضاء مجموعة العمل بأية دعوة من المبعوث الخاص المشترك إلى عقد اجتماع آخر لمجموعة العمل عندما يرى ذلك ضرورياً لاستعراض التقدم الفعلي المُحرز بشأن جميع البنود المتفق عليها في هذا البيان، وتحديد ما يقتضيه التصدي للأزمة من خطوات وإجراءات أخرى إضافية تتخذها مجموعة العمل. وسيتولى المبعوث الخاص المشترك أيضاً إطلاع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على ما يُستجد. [1]

موقف المعارضة الداخلية

رحبت أطراف من المعارضة السورية الداخلية بنتائج اجتماع مجموعة العمل حول سورية في جنيف، مؤكدة أن كل ما يساهم في وقف نزيف الدم سيجد ترحيباً ودعماً من الشعب السوري.

موقف المعارضة الخارجية

شدد رئيس المجلس الوطني السوري عبد الباسط سيدا على أن أي حل للوضع في سوريا لا يمكن أن يكون فاعلاً من دون تنحي الرئيس السوري بشار الأسد والزمرة التي حوله، لافتاً إلى أن أي جهد في سبيل تشكيل حكومة وحدة وطنية يجب أن توضع له آليات واقعية.

موقف الحكومة السورية

أعلن مندوب سوريا الدائم لدى الامم المتحدة بشار الجعفري مساء الأربعاء ان الحكومة السورية ستذهب إلى مفاوضات جنيف مع المعارضة بهدف تطبيق اتفاق جنيف-1 «كسلة كاملة»، لا فقط شق تشكيل الحكومة الانتقالية.

من جهة ثانية، عبر الجعفري في مؤتمر صحافي عقده بعد انتهاء اليوم الأول من مؤتمر السلام الدولي حول سوريا في مونترو بسويسرا، عن استياء بلاده من شكل المؤتمر الذي انعقد في مونترو السويسرية لجهة المدعوين، ومن الخطابات العدائية ضد دمشق التي ألقيت.

وقال الجعفري ردا على سؤال عما إذا كانت دمشق ترفض اتفاق جنيف-1، «من قال اننا نرفض؟ لكن كيف نبحث في حكومة انتقالية في ظل استمرار العنف».

الموقف الدولي من جنيف واحد

أيدت غالبية الدول خطة أنان لحل الأزمة السورية التي اتفق عليها في جنيف 1

حصل تباين في التفسيرين الروسي والأميركي لنتائج مؤتمر جنيف1

وقد أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن البيان الختامي للمؤتمر لا يتضمن شرط تخلي الرئيس السوري بشار الأسد عن منصبه، بينما رأت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون أن المؤتمر يمهد لمرحلة ما بعد الأسد. [2]

ثانيا: جنيف 2

صورة من جنيف 2

بدأت الوفود المشاركة في المؤتمر الدولي للسلام في سوريا بالوصول الى سويسرا الثلاثاء، قبيل انطلاق اعمال المؤتمر بيوم واحد.

ومن ضمن الوفود التي وصلت الى مونترو وفد الحكومة السورية الذي تأخرت رحلته بسبب منع تزويد الطائرة التي كان يستقلها بالوقود اثناء توقفها في مطار العاصمة اليونانية اثينا.

ورفضت شركة يونانية في تزويد طائرة الوفد بالوقود، متعللة بالحظر الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي على سوريا، بحسب ما ذكره رئيس اتحاد عمال الملاحة الجوية اليوناني.

وقال فاسيليس ألفيزوبولوس، رئيس اتحاد عمال الملاحة الجوية إنه سمح للطائرة بالهبوط في أثينا، لكن شركة الوقود رفضت إعادة تزويدها بالوقود بسبب العقوبات

التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على سوريا، ولم يذكر ألفيزوبولوس اسم الشركة المعنية.
وأكد متحدث باسم وزارة الخارجية اليونانية احتجاز الطائرة مؤقتا، لكنه قال إنه سمح لها بعد ذلك بالمغادرة.
ووصل الوفد السوري الذي يترأسه وزير الخارجية وليد المعلم في وقت لاحق الى مقر اقامته في فندق سويس ماجيستيك في مونترو.
وقال بدر جاموس الامين العام للائتلاف الوطني السوري المعارض وعضو فريقه المفاوض لدى وصوله الى سويسرا "لن نقبل بأقل من ازاحة المجرم بشار الأسد وتغيير النظام ومحاسبة القتلة.
وقد يؤدي قرار الائتلاف المعارض المشاركة في المؤتمر الدولي الى تعميق الخلافات الحادة الموجودة اصلا بين فصائل المعارضة المختلفة. فقد قررت الحركات الاسلامية المتشددة التي تسيطر على مساحات كبيرة من الاراضي السورية مقاطعة المؤتمر. وتصف هذه الحركات المعارضين الذين قرروا المشاركة في المؤتمر بأنهم خونة.
وهددت الفوضى الدبلوماسية يوم بإحباط المحادثات كلية بعدما وجه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون دعوة لإيران الداعم الرئيسي للأسد.
وسحبت الدعوة بعدما هددت المعارضة بالانسحاب من المحادثات وبعد ضغوط غربية في حين أصرت إيران على أنها لم توافق على الشرط الذي وضعه بان للحضور وهو تأييد مؤتمر السلام السابق في جنيف عام 2012 والذي دعا إلى تشكيل حكومة انتقالية.
وقبيل انطلاق اعمال المؤتمر، تعلل معارضو الحكومة السورية الذين تعرضوا لضغوط من جانب حلفائهم الغربيين للحضور، بما جاء في تقرير يتحدث عن ممارسة الحكومة السورية للتعذيب على نطاق واسع.
واعتبر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أنه ذنب لا يغتفر إذا لم تستغل هذه الفرصة، لوضع نهاية لهذا الصراع الذي أودى بحياة أكثر من 100 ألف شخص، وشرد نحو تسعة ملايين و500 ألف شخص عن منازلهم.

لماذا يعقد مؤتمر سلام في الوقت الراهن؟

في مايو/ أيار من العام الماضي اتفق وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ونظيره الروسي سيرغي لافروف على العمل من أجل جمع الطرفين المتصارعين في سوريا على طاولة الحوار لوقف النزاع الدموي.
وقال كيري إن البديل هو اقتراب سوريا أكثر من حافة الهاوية والفوضى. وبالرغم من ذلك فإن المحاولات الأولى لترتيب المؤتمر باءت بالفشل. واكتسبت مبادرة كيري ولافروف زخما أكبر بعد هجوم بالأسلحة الكيميائية شنته القوات النظامية السورية على بلدة في ريف دمشق في الحادي والعشرين من أغسطس/ أب 2013 وأسفر عن مقتل مئات الأشخاص.
وفي السابع والعشرين من سبتمبر/ أيلول من العام 2013 تبنى مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار رقم 2118 والذي طالب بتدمير أو التخلص من الترسانة السورية من الأسلحة الكيميائية بحلول منتصف العام الجاري 2014.

كما دعا القرار إلى عقد مؤتمر دولي في أقرب وقت ممكن لتطبيق بيان جنيف 1 حول سوريا وطالب كافة الأطراف السورية بالمشاركة بشكل جاد وبناء والالتزام بتحقيق المصالحة والاستقرار.

في حين أعلنت الحكومة السورية في 27 من نوفمبر الماضي أنها ستشارك في المؤتمر لكنها أضافت أن وفدها لن يقوم "بتسليم السلطة لأي طرف.

وقال بيان لوزارة الخارجية السورية إن الرئيس بشار الأسد سيرسل ممثليه إلى جنيف لتحقيق مطالب الشعب السوري وأولها القضاء على الإرهاب وذلك في إشارة إلى المعارضة.

وانتقدت الوزارة موقف بريطانيا وفرنسا لإعلانهم أن الأسد ليس له دور في مستقبل سوريا، وهو موقف الائتلاف الوطني الذي يمثل التيار الرئيسي للمعارضة السورية.

وقبل ثلاثة أيام من المؤتمر قال الرئيس بشار الأسد في مقابلة إن هناك احتمالا كبيرا لترشحه لفترة رئاسية ثالثة في الانتخابات المقرر إجراؤها في يونيو/ حزيران القادم.

واستبعد الأسد فكرة تقاسم السلطة مع المعارضة، داعيا مؤتمر جنيف 2 إلى التركيز على" حربه ضد الإرهاب".

ورغم الاعتراضات والمناشدات التي أطلقتها بعض الدول العربية والمعارضة السورية بعدم السماح لإيران بالمشاركة في هذا المؤتمر، إلا أنه على غير المتوقع، تمت دعوة إيران من جانب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في 19 من يناير/ كانون الأول للمشاركة في المؤتمر. وأعرب كي مون عن اعتقاده بأن إيران يجب أن تكون جزءا من الحل في سوريا.

وقال بان كي مون إنه حصل على تأكيدات من وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، بأن طهران ستلعب دورا إيجابيا في تأمين تشكيل حكومة انتقالية في سوريا.

لكن الائتلاف الوطني السوري - وهو تكتل المعارضة الرئيسي - أعلن أنه سينسحب من المحادثات إذا لم يسحب بان كي مون عرضه بمشاركة إيران.

كما قالت الولايات المتحدة إن دعوة إيران ينبغي أن تكون مشروطة بتأييد طهران للاتفاق الذي تم التوصل إليه في عام 2012 بشأن مرحلة انتقالية في سوريا.

وأضاف بان كي مون "كما قلت مرارا، اعتقد بشدة أن إيران يجب أن تكون جزءا من الحل للأزمة في سوريا.

تهديد بالانسحاب

وفي تغريده بموقع تويتر، كتب لؤي صافي، المتحدث باسم الائتلاف، قائلا إن الائتلاف السوري يعلن أنه سينسحب من حضور جنيف 2 إذا لم يتراجع بان كي مون عن دعوته لإيران.

في حين رفض الائتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة السورية المشاركة في جنيف 2 دون ضمانات بأن الأسد سيتخلى عن السلطة، لكن الضغوط من حلفاءه الغربيين والعرب جعلته يوافق على المشاركة في 18 من يناير / كانون الأول الجاري.

وقاطع نحو ثلث أعضاء الائتلاف الذي يبلغ عدد أعضاؤه 119 شخصا التصويت الذي جرى في اسطنبول حول حضور المؤتمر، بينما صوت أقل من نصف عدد الأعضاء لصالح المشاركة، وقال العديد ممن قاطعوا التصويت أنهم فعلوا ذلك لاعتقادهم بأن

نشطاء المعارضة والمقاتلين داخل سوريا يرفضون مؤتمر جنيف 2 ويرفضون تفويض الائتلاف بالمشاركة.
وقال رئيس الائتلاف حينها أحمد الجربا إن الائتلاف لم يساوم على أهدافه. وأضاف عقب تصويت الائتلاف لصالح المشاركة:
طاولة المفاوضات بالنسبة لنا هي طريق ذو اتجاه واحد لتلبية مطالب الشعب السوري وأولها تنحية القاتل عن السلطة، أنا أؤكد لكم أننا لسنا قليلون أو ضعفاء إنما معنا كل شعوب العالم الحرة.
كان المجلس الوطني السوري وهو من أكبر كتل المعارضة السورية قد أعلن انسحابه من ائتلاف المعارضة رفضا للمشاركة في المؤتمر، معتبرا أن المشاركة تمثل تراجعا عن تعهده بعدم الدخول في حوار قبل رحيل الأسد عن السلطة، كما رفضت "لجنة التنسيق الوطنية" وهي من قوى المعارضة في الداخل المشاركة، بينما أعلنت القوى الكردية رغبتها في إرسال وفد للمشاركة في جنيف على أن لا يكون جزءا من وفد الائتلاف المعارض.
أما عن القوى الميدانية على الأرض، فقد أعلن رئيس المجلس العسكري الأعلى للجيش السوري الحر في 26 من نوفمبر/ تشرين الثاني من العام 2013 رفضه المشاركة لأنه لم يتم الإعلان صراحة أن المؤتمر سيفضي إلى تنحي الأسد عن السلطة.
من جانبها حذرت الجبهة الإسلامية، وهي تحالف قوي من الجماعات الاسلامية المقاتلة من أنها ستعتبر المشاركة في جنيف بمثابة "خيانة".
وفي الولايات المتحدة، قالت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية، جين بساكي، إن واشنطن تنظر إلى الدعوة "باعتبارها مشروطة بدعم إيران الصريح والعلني لتطبيق بيان جنيف بما فيه تأسيس هيئة حكم انتقالية بالاتفاق المشترك (يكون) لها سلطات تنفيذية."
وأضافت بساكي "هذا أمر لم تفعله إيران بصفة علنية مطلقا، وهو ما أوضحنا لفترة طويلة أنه ضروري، كذلك نبقى قلقين بشدة إزاء مساهمات إيران في الحملة الوحشية لنظام الأسد ضد شعبه، وهو ما ساهم في نمو التطرف وعدم الاستقرار في المنطقة، وإذا لم تقبل إيران بالكامل وبصفة علنية ببيان جنيف، فينبغي إلغاء الدعوة.
وكانت الولايات المتحدة قد رحبت بقرار المعرضة السورية المشاركة في محادثات جنيف 2 للسلام المزمع عقدها يوم الأربعاء المقبل في مونترو بسويسرا.
ووصف وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، في بيان قرار المعارضة بأنه "شجاع".
وجاء في البيان أن هذا تصويت شجاع (يصب) في صالح الشعب السوري الذي عانى بصورة مروعة في ظل وحشية نظام بشار الأسد والحرب الأهلية بلا نهاية.
وتعهد كيري بمواصلة تقديم واشنطن الدعم للمعارضة السورية.
وأثنى بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة بدوره على قرار المعارضة السورية المشاركة في مؤتمر جنيف 2، واصفا اياه بالخطوة الشجاعة والتاريخية التي تصب في صالح حل سياسي للحرب التي سببت الكثير من البؤس والدمار.

وقال بان أتطلع الى قيام المعارضة بتشكيل وفد على جناح السرعة يعكس التنوع السائد في صفوفها بما في ذلك النساء.
وأشار بان الى ان هدف المؤتمر هو التوصل الى اتفاق بين الاطراف السورية حول التطبيق الكامل لإعلان جنيف الصادر في الثلاثين من يونيو / حزيران 2012 وتحقيق عملية الانتقال السياسي لوضع نهاية لمعاناة الشعب السوري. [3]
إن المؤتمر الدولي حول سورية، الذي بدأ في مدينة مونترو السويسرية، يوم 22 كانون الثاني/يناير 2014 بمشاركة وفود وممثلي أكثر من 40 دولة الأربعاء، سادت حالة من التشاؤم حيال ما قد يخرج به المؤتمر، لا سيما مع الفجوة الكبيرة التي تفصل بين مطالب المعارضة السورية وحكومة دمشق.
فقد اعتبر وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير على هامش الاجتماع الأربعاء، إنه لا يتوجب توقع حدوث "معجزة" في المؤتمر، متوقعا أن تشهد المفاوضات المباشرة، وهي الأولى بين وفد سوري رسمي والمعارضة، مشاحنات وانفعالات.
لكنه أعرب عن أمله في أن تنتهي مفاوضات اليوم الأول بنتيجة تسمح بالتفاوض بين الجانبين خلال الأيام المقبلة.
وأعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، بدوره، أن المفاوضات لتسوية للنزاع الجاري في سورية "لن تكون سهلة أو سريعة"، مؤكدا على "المسؤولية التاريخية" التي يتحملها أطراف النزاع خلال المفاوضات. ويليه بعد يومين محادثات مباشرة في جنيف بين النظام السوري والمعارضة، لن يسفر عن اتفاق، يبدو أمراً مفروغاً منه. إذ على الرغم من أن الطرفين ينزفان بشدّة في ساحة الوغى، إلا أنهما لا يزالا غير مستعدّين سياسياً لخوض مفاوضات جوهرية. [4]
بيد أن هذا ينبغي ألّا يمنع الأطراف الخارجية الفاعلة الرئيسة من اغتنام مباحثات جنيف 2 باعتبارها فرصة لأن تدفع حوارها الموازي الذي تقوم به إلى اتجاه جديد. فعلى مدى عامين، ظلّت الأطراف الخارجية تماطل وتتلكّأ في مناورات سياسية حول الشروط المسبقة للمفاوضات، ما أدّى إلى حصول مأزق دبلوماسي، مع ما ترتّب على ذلك من عواقب وتبعات مدمّرة.
حيث سعى دبلوماسيون أمريكيون وروس ومن الأمم المتحدة لإقناع الطرفين المتصارعين في سوريا لحضور ذلك المؤتمر الذي أطلق عليه اسم جنيف 2.
وكان ينبغي على الولايات المتحدة وروسيا أن تقدّما للسوريين من جميع الاتجاهات قالباً عملياً لقياس مدى استعداد النظام والمعارضة لإيجاد حلّ سياسي حقيقي. وهذا يتطلّب شكلاً جديداً من المشاركة السياسية وراء الكواليس يضم هذين اللاعبين الخارجيين الرئيسين، ومن ثمَّ اللاعبين الإقليميين الرئيسيين. وما لم يحدث هذا، فإن أعمال القتل في سورية ستستمر في المستقبل المنظور.
في حين لايزال نظام الرئيس بشار الأسد غير راغب أساساً في مناقشة نقل أي سلطات ذات مغزى إلى حكومة انتقالية تتمثّل فيها قوى المعارضة الحقيقية. علاوة على ذلك، يسعى النظام إلى صرف مؤتمر السلام عن غايته والتركيز على الجهود الجارية لاستكمال تدمير مخزون الأسلحة الكيماوية في سورية، وأيضاً على مواجهة تهديد

الجهاديين الذين ينتمون إلى تنظيم القاعدة. وبالفعل فقد أكّد الأسد في 20 كانون الثاني/يناير أن مؤتمر السلام المقبل يمكن أن يكون، في أحسن الأحوال، مكمّلاً للحوار بين السوريين داخل سورية، وبالتالي يجب أن يكون الهدف الرئيس للمؤتمر مكافحة الإرهاب في سورية.

وجاء عرض تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار في حلب الذي نقله وزير الخارجية وليد المعلم إلى نظيره الروسي سيرجي لافروف يوم 17 كانون الثاني/يناير، ليكمل هذا النهج بدقّة. وعلى ما يبدو، فإن النظام يحاول تصوير نفسه باعتباره شريكاً مسؤولاً ومتجاوباً، من خلال موافقته على اهتمام المجتمع الدولي الشديد بضرورة اتّخاذ تدابير لبناء الثقة، عبر وقف إطلاق النار في مناطق معيّنة وإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق السكنية المحاصرة في سورية. والهدف النهائي الذي يرمي إليه النظام في هذا الصدد هو تحويل النقاش في جنيف حول تقاسم السلطة الانتقالية، والذي يحتمل أن يكون محرجاً له، إلى فرصة لتحقيق مكاسب سياسية.

ومع أن المعارضة السورية سارعت إلى التنديد بعرض النظام باعتباره بادرة جوفاء، إلا أنه سيجري الضغط على الولايات المتحدة وشركائها في المجموعة الأساسية من الدول الإحدى عشرة من مجموعة أصدقاء سورية للبناء على العرض، أملاً في توليد ديناميكية إيجابية. وتجسّد تدابير بناء الثقة هذه، في آخر الأمر، ما تعمل الولايات المتحدة على تحقيقه بصورة ثنائية مع روسيا، على رغم زيادة شحنات الأسلحة والمساعدة التقنية الروسية لنظام الأسد في الأسابيع الأخيرة. ويمكن توقع قيام روسيا بالترويج لعرض النظام، بحجّة أن مؤتمر جنيف 2 سيفشل منذ بدايته إذا ما كانت أهدافه طموحة جداً والتوقعات منه مرتفعة.

البراعة الروسية في انتزاع ميزة دبلوماسية ورمي طوق نجاة للنظام، تَعِد بتكرار نجاح مماثل لذلك الذي حققته حين بلورت صفقة الأسلحة الكيماوية في أيلول/سبتمبر 2013 وتوسّطت لإبرامها. والسؤال هو ما إذا كانت الولايات المتحدة سوف ستلجأ مرة أخرى إلى مسالك الهروب المعروضة عليها، كما فعلت في أيلول/سبتمبر عندما ألغت ضربتها المقرّرة ضد النظام بسبب استخدام قواته المفترض للأسلحة الكيماوية وعمليات القتل الجماعي للمدنيين التي ارتكبها في منطقة دمشق في 21 آب/أغسطس.

إذا ما سمحت الولايات المتحدة بتحويل التوجّه الأساسي لمؤتمر جنيف 2 إلى تدابير لبناء الثقة، عندها ستظهر الدبلوماسية الروسية مرة أخرى باعتبارها بنّاءة وأكثر إبداعاً. وسيكون على الولايات المتحدة وغيرها من أصدقاء سورية، ناهيك عن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية البائس، والذي بالكاد اجتاز امتحان اقتراع داخلي في 18 كانون الثاني/يناير يؤكد مشاركته في جنيف 2، أن يكونوا أكثر فطنة إن هم أرادوا ألّا يفاجؤوا بأنهم وقعوا في موقف صعب ومحرج للغاية. وعليهم كذلك أن يكونوا أكثر التزاماً باستراتيجيتهم لوضع الحديث عن تقاسم السلطة الانتقالية موضع التنفيذ في إطار الواقع السياسي والمعركة القائمة.

تحويل الفرصة إلى تحدٍّ

ولعل التحدّي الأكبر الآن هو أن الجهات الخارجية الفاعلة الرئيسة لاتزال منقسمة بصورة خطيرة بشأن الملامح الرئيسة العملية للترتيبات الانتقالية الخاصة بسورية

وتسلسلها. ومن الغريب أن الولايات المتحدة وروسيا بدأتا عملية دبلوماسية مشتركة في أيار/مايو الماضي من دون التوصّل إلى اتفاق حدّ أدنى جوهري بينهما. ولايزال الأمر كذلك بعد ثمانية أشهر. بيد أن عدم وجود نهج منسَّق كان أحد أعراض الانخراط الدولي في الأزمة السورية على مدى العامين الماضيين.

كان هناك على الدوام إطار دبلوماسي متَّفق عليه بدءاً من خطة كوفي أنان ذات النقاط الست التي أقرّها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 16 آذار/مارس 2012، مروراً ببيان جنيف في 30 حزيران/يونيو (جنيف 1)، ومن ثم البعثتين الرئيستين اللتين ترأسهما الأخضر الإبراهيمي الذي خلف كوفي أنان مبعوث الأمم المتحدة للسلام في صيف العام 2012، وصولاً إلى جنيف 2 الآن. ومع ذلك، فقد كان ذلك الإطار على الدوام مجرّد هيكل شكلي في انتظار أن تتم إضافة تفاصيل عليه في واقع الأمر. إذا فشل مؤتمر جنيف 2، فما من شكّ أن مبادرة جماعية أخرى ستظهر بصورة مبكرة. غير أن الإطار الأميركي - الروسي يفسح المجال، في الوقت الحالي، للتركيز على هدف بناء الثقة الأكثر تواضعاً. ولذا لا يبدو مستغرباً أن المعارضة السورية تخشى من نسخة طبق الأصل عن عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، أي مجرّد عملية من دون سلام.

تبدو فرص إحراز تقدم في مفاوضات جوهرية ضئيلة، لا بل على العكس، فهي تنحسر. وقد يتم التغلّب على مشكلة سحب دعوة الأمم المتحدة إلى إيران للمشاركة في جنيف 2، إذا ما التزمت ببيان جنيف، لكن حتى في حال حدوث ذلك تبقى هناك مشكلة حقيقية جداً تتعلّق بالتوقيت: فالمسائل التي ربما كان سيتم حلّها عندما تم نشر بيان جنيف الأصلي قبل ثمانية عشر شهراً أصبحت أصعب بما لا يقاس الآن.

آنذاك، كانت مجموعة أصدقاء سورية قد اعترفت قبل ثلاثة أشهر بالمجلس الوطني السوري بوصفه ممثلاً شرعياً لجميع السوريين والمظلة التي تجمع جماعات المعارضة السورية. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن المجلس الوطني كان يتمتّع في تلك المرحلة بصدقيّة في أوساط نشطاء المعارضة والمتمرّدين المسلحين داخل سورية تفوق كثيراً ما تمتّع به خليفته، الائتلاف الوطني. في السابق، كان المجلس الوطني السوري غير متحمس بوضوح بشأن مؤتمر جنيف 1، لكنه قبله على مضض. مع ذلك، وبدلاً من البناء على هذا الموقف، تنصّلت الولايات المتحدة عمليا من البيان بعد يومين من التوقيع عليه، وضاعت الفرصة.

على الرغم من لهجتها حول تصميمها على رؤية عملية انتقال حقيقي في سورية، ليست لدى الإدارة الأميركية الآن فكرة حول كيفية تحقيق ذلك أكثر مما كان عليه الحال في منتصف العام 2012. وليست لديها أي رغبة أكبر للاضطلاع بمستوى الالتزام المادي والعمل المباشر اللازم لضمان حدوث التغيير في الواقع. وليس ثمّة احتمال في أن يجتهد الأعضاء الغربيون الآخرون في المجموعة الأساسية من أصدقاء سورية أكثر، أو أن يتجاوز شركاؤهم الإقليميون - تركيا وقطر والمملكة العربية السعودية - سياستهم الحالية المتمثّلة بتزويد متمرّدي المعارضة بالأسلحة والأموال إلى ما هو أكثر من ذلك. وتوضح حقيقة أن الحكومات الغربية والعربية وعدت بتقديم مبلغ 1.4 مليار دولار من المساعدات الإنسانية الجديدة لسورية في 15 كانون الثاني/يناير، استجابة لنداء الأمم

المتحدة لجمع 6.5 مليار دولار لعام 2014، مدى مستوى الالتزام. وهذا الأداء الضعيف في المؤتمر الدولي الثاني للمانحين في الكويت يتبع نمط العام 2013 عندما لم يقدَّم سوى 70 في المئة فقط من مبلغ 1.5 مليار دولار الذي تم التعهّد بتقديمه. [5]

اللقاء الأول بين طرفي النزاع

لم تلتق نظرات وفدي النظام السوري والمعارضة التي تطالب بإسقاطه في المؤتمر حول سوريا في مونترو السويسرية، ولم يتبادلا سلاما ولا تحية، بل تلاسنا وتبادلا الاتهامات ولم تكن تفصل بينهما إلا أمتار قليلة.

وجلس الوفدان إلى جانبي عرابيهما، ممثلي واشنطن وموسكو، إلى جهتي الطاولة الرئيسية التي ترأسها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، وجها لوجه. لكن عندما أعطي الكلام لرئيسي الوفدين تبادلا النعوت من دون النظرات.

كان رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، الذي يترأس الوفد طيلة وقت المؤتمر تقريبا، ينظر إلى أوراق بين يديه، ويضع سماعتين خلال الكلمات الملقاة بالإنكليزية من اجل الترجمة.

أما وزير الخارجية السوري وليد المعلم، فبدا في معظم الوقت عابسا، ولم يعبأ بالجرس يقرع أكثر من عشر مرات لإنذاره بضرورة التوقف عن الكلام لأنه تخطى الوقت المسموح به وقدره عشر دقائق إلى 35.

بان يقاطع المعلم

اضطر بان كي مون لمقاطعة لمعلم أكثر من مرة. ورد لمعلم بلغة إنجليزية "أنا أقيم في سوريا وأنت تقيم في نيويورك. لدي الحق بأن أعطي الرواية الحقيقة" للوضع.

وانفجر أعضاء في الوفد السوري وفي قاعة الاجتماعات وفي مركز الصحافة بالضحك عندما طلب بين خمس إلى عشر دقائق إضافية.

وعندما قاطعه بان مرة أخرى، قال له من دون أن يتخلى عن هدوئه أعدك، بضع دقائق بعد، فسمح له الأمين العام الأممي بالمتابعة، معربا عن أمله بأن يلتزم بوعده، فقال المعلم سوريا تفي بوعودها.

وحفل خطابه بالتهجم على دول الخليج، التي قال إنها تحاول إعادة سوريا إلى العصور الوسطى، وتحاضر بالديمقراطية، بينما تغرق بالجاهلية.

وتهجم على الغرب، قائلا إن الدول التي تدعم بالسلاح والمال بحجة الثورة تسلح المنظمات الإرهابية، كما تهجم على المعارضة التي اتهمها بـ الخيانة والعمالة.

الجربا يتهم النظام السوري بـ القتل والتعذيب

طالب رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية أحمد الجربا بتحقيق دولي في المراكز الأمنية للنظام السوري، متهما إياه بـ القتل والتعذيب.

وقال الجربا بعد أن أعطي الكلام مجددا في نهاية المؤتمر بالإضافة إلى وزير الخارجية السوري وليد المعلم، "أطالب بتحقيق دولي عبر لجنة مستقلة، تقوم بزيارة مراكز النظام الأمنية ومعسكرات اعتقاله التي تعمل على نشر الموت والتعذيب".

ووصف الجربا مؤتمر جنيف -2 بـ الفرصة التاريخية، وقال نرى ممثل الأسد يرفض إيقاف القتل وإرهاب الدولة الذي تمارسه العصابات المسلحة الداعمة للنظام.

وتابع أن موقف النظام السوري بالإصرار على رفض جنيف -1 يغلق الباب أمام مفاوضات جدية يمكن أن تؤدي إلى حل سياسي لنخرج البلد من الكارثة التي أنزلها النظام بالشعب السوري، وبالرغم من ذلك يحدونا الأمل بأن نتمكن من بناء سوريا الدولة الحديثة لتكون دولة قانون ومواطنة بين جميع السوريين من دون تمييز.

لقاء الإبراهيمي مع طرفي النزاع

أعلن الإبراهيمي أنه سيلتقي الخميس بطرفي النزاع لبحث المرحلة المقبلة من المفاوضات في إطار مؤتمر جنيف2، وقال غدا، سألتقي بهم على انفراد وسنرى ما هي الطريقة الأفضل للمضي قدما، وأضاف الإبراهيمي هل سنجتمع في قاعة واحدة ونبدأ المباحثات أو سنتحادث بشكل منفصل قبيل ذلك؟ لا أعرف بعد.

وقال الإبراهيمي إن لديه مؤشرات على استعداد الطرفين السوريين لمناقشة تبادل السجناء ووصول المساعدات الإنسانية ووقف إطلاق النار بعدد من المناطق.

قال الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي إن مفاوضات السلام السورية المعروفة إعلاميا باسم مؤتمر جنيف 2 لم تقدم شيئا يذكر للشعب السوري.

ورد العربي في مؤتمر صحفي بالقاهرة الاثنين، على سؤال عما يتعين أن يفعله الرئيس السوري بشار الأسد، قائلا إن الجامعة العربية أيدت بالكامل البيان الختامي لجنيف 1.

وأضاف: منذ 30 يونيو 2012 تؤيد الجامعة العربية بنسبة 100 % البيان الختامي لمؤتمر جنيف1 الذي يدعو إلى فترة انتقالية، وأن تحكم البلاد هيئة انتقالية تتشكل باتفاق الطرفين (الحكومة السورية والمعارضة). [6]

وصدر البيان بعد اجتماع للقوى العالمية عقد في يونيو عام 2012.

وعلقت محادثات جنيف 2 دون إحراز تقدم باتجاه إنهاء الحرب المشتعلة في سوريا منذ 3 سنوات، ولم توضح الحكومة السورية ما إذا كانت ستشارك في الجولة التالية من المفاوضات المقرر أن تبدأ يوم 10 فبراير.

ودعا العربي إلى وقف العنف المسلح وتشكيل هيئة حكم انتقالية، قال إنها يجب أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية ومن المعارضة ومن جماعات أخرى.

وأضاف أن الهيئة ستتمتع بسلطات تنفيذية كاملة.

وتقول المعارضة إن ذلك يعني أنه لم يعد هناك دور يقوم به الأسد في سوريا مستقبلا.

لكن الحكومة السورية الراهنة ترفض تماما فكرة الهيئة الانتقالية، وتحدث مسؤولون عن حكومة وحدة وطنية، لكن الأسد استبعد أي دور للمعارضة المقيمة في الخارج[7]

ثالثا: جنيف 3

مفاوضات جنيف -3 يوم 29 يناير/كانون الثاني 2016 محاولة جديدة برعاية أممية لحل الأزمة السورية، وقد أعلنت الأمم المتحدة أن تلك المفاوضات ستبدأ غير مباشرة وبدون شروط مسبقة، وقد تستمر لستة شهور، داعية المفاوضين والقوى الدولية لإنجاحها.

فبعد جنيف -1 عام 2012، وجنيف -2 عام 2014، واجتماع فيينا في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، وقرار مجلس الأمن في ديسمبر/كانون الأول 2015، واللذين فشلا في التوصل إلى حل للأزمة السورية، تعقد الجولة الثالثة من المحادثات في المدينة السويسرية، لكن السؤال الذي يطرح نفسه ما الذي يميز هذه الجولة الجديدة عن

سابقتيها، واللتين لم تؤديا إلى أية نتائج ملموسة بخصوص وقف العنف أو التوصل إلى تسوية سياسية، ويُعوَل على أن يؤسس لقاء جنيف-3 لتدشين مسار سياسي في سوريا ويرى مراقبون ومحللون سياسيون في سوريا أن مؤتمر جنيف 3 جاء بعد توافق دولي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبعض الدول الإقليمية المعنية بالشأن السوري، من أجل التوصل لحل الأزمة السورية سياسيا، ما يعد بحد ذاته ميزة إيجابية، بعدما كانت تهيمن على الجولات السابقة تجاذبات سياسية كبيرة مع اختلافات في تفسير بيان جنيف 1، وخاصة فيما يتعلق بتشكيل هيئة حكم انتقالية، وبقاء بشار الأسد كرئيس لسوريا من عدمه، فهو يأتي في ظل تطورات جديدة، وتجاوز لكل العراقيل المحلية والإقليمية والدولية التي تهدد بإفشاله.

آلية التفاوض

ستبدأ مفاوضات 29 يناير/كانون الثاني 2016 بين السوريين عبر مجموعات غير مباشرة وفق ما أعلنه المبعوث الأممي لسوريا ستيفان دي ميستورا، الذي أوضح أنها قد تستمر لستة شهور.

ووفق المسؤول الأممي فإن خط مجلس الأمن واضح في رفض أي شروط مسبقة قبل انطلاق المفاوضات، وحث الجميع على أن يبذلوا جهدا لتحقيق نتيجة ما، وذلك برغم الخلافات والتوترات.

وأوضح دي ميستورا أنه لن يتم تنظيم حفل افتتاحي، موضحا أن المشاركين في المحادثات سيبحثون كأولوية وقف إطلاق النار وتأمين المساعدة الإنسانية وقال إن كل يوم يمر بدون نتائج يعتبر هدرا.

وعن تمثيل المعارضة السورية، قال دي ميستورا إن مجلس الأمن حثه على ضمان مشاركة أكبر تمثيل للسوريين في مفاوضات جنيف، مؤكدا ضرورة مشاركة نسائية في أي وفد.

مفاوضات السلام السورية في جنيف أو ما يعرف بـ جنيف 3، هي محادثات بين الحكومة السورية والمعارضة السورية في مدينة جنيف السويسرية تحت رعاية الأمم المتحدة ومجموعة محادثات فيينا للسلام في سوريا ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بحضور مبعوث الأمم المتحدة للأزمة السورية ستافان دي ميستورا. وكان من المقرر عقد الاجتماعات في شهر فبراير من عام 2016 لكن تم تأجيلها حتى شهر مارس من ذات العام. [8]

الموقف الروسي

يُلقي الدعم الروسي الكبير للنظام دبلوماسياً وعسكرياً بظلال كبيرة من الشك على مدى التزام موسكو نجاح مفاوضات الحل السياسي في جنيف. ويثير سلوك الروس مخاوفَ كبيرة لدى المعارضة من أنّ الهدف قد يكون شراء الوقت في المفاوضات لاستكمال محاولتهم قصم ظهر فصائل المعارضة المعتدلة على الأرض، قبل أن يفرضوا طبيعة الحل السياسي الذي يرغبون فيه على الجميع.

لكن، يبدو من الواضح أنّ روسيا تدرك تعقيدات الوضع الذي تجلبه مشاركتها في الصراع إلى جانب النظام؛ فهي، من جهةٍ، تبدو قلقةً مما تعرضه وسائل الإعلام من صور لأطفال يسقطون ضحايا قصف طيرانها مناطق المدنيين في سورية، وما يثيره

ذلك من مشاعر غضبٍ واحتقانٍ في الشارع العربي والإسلامي عموماً، كما تدرك روسيا أنّ الصراع في سورية لا يمكن أن ينتهي إلا بتسويةٍ سياسية، تحقق الحد الأدنى من مطالب الشعب السوري الذي دفع ثمناً باهظاً في سبيل نيل حقه في الحياة الحرة والكريمة. ومن دون ذلك، سوف يستمر التورط الروسي في الصراع السوري ويتوسع، وتزداد تكاليفه المادية والسياسية والبشرية مع بدء الحديث عن سقوط قتلى روس في المعارك الدائرة في شمال سورية الغربي.

لذلك، تبدو روسيا مهتمةً بالتوصل إلى حلٍ سياسي للصراع في سورية، لكنّ الحل الذي تريده يتضمن الاحتفاظ بالنظام الذي غدا معتمدًا كليًا في بقائه عليها. علماً أنّ بقاء الأسد نفسه على رأس هذا النظام لا يمثل شرطاً لازماً للحل المنشود روسياً. لكنّ روسيا مازالت، على ما يبدو، تجد صعوبةً في إيجاد بديلٍ يسمح باستمرار تماسك النظام، في حال دفعت برحيل الأسد، وصعوبةً أيضاً في بناء شبكة تحالفاتٍ تعتمد عليها في حكم سورية، في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. من هنا، تستمر روسيا في قصف مواقع المعارضة المسلحة، لإضعافها إلى الحد الذي لا تعود معه قادرةً على مقاومة التسوية التي تراها روسيا؛ والتي لن تخرج، في نهاية المطاف، عن المبادرة التي طرحتها إيران قبل عامين، وتقوم على وقف إطلاق النار، وتشكيل حكومة وحدة وطنية بوجود الأسد، وتعديل الدستور، والدعوة إلى انتخابات برلمانية ورئاسية. وهذا ما تطرحه روسيا في هذه المرحلة، ولا تعارضه أميركا؛ جرياً على نهجها الحالي بالتكيّف مع موازين القوى على الأرض السورية، وتجنبها الصدام مع روسيا على قضية مثل قضية السورية.

الموقف الأميركي

فيما يقف الروس بقوة إلى جانب النظام، ويدعمونه بكل الطرق والوسائل، يتحوّل الموقف الأميركي من موقفٍ داعمٍ للمعارضة إلى موقف الوسيط الذي يضغط عليها للمشاركة في جنيف، ويخفض توقعاتها من الحل السياسي المرتقب. ومع أنّ واشنطن لا ترغب في رؤية موسكو تنتصر في سورية، فإنها لا تفعل شيئاً لمنع انتصارها، فمازالت تعرقل إيصال الدعم للمعارضة من حلفائها، وتركّز بشكل مطلق على محاربة تنظيم الدولة "داعش"، علمًا أنّ ضرب روسيا المعارضة يفيد "داعش"؛ وهو ما يقوّض جهد التحالف الدولي الذي تتزعمه واشنطن لمواجهة التنظيم.

وقد حثّ وزيرُ الخارجية الأميركي، جون كيري، في لقائه مع الهيئة العليا للمفاوضات في الرياض، عشية انطلاق جنيف 3، المعارضةَ على المشاركة، لكنه امتنع عن تقديم أي ضمانات، ومع أنه أكد أنّ وفد الهيئة سيكون الوحيد الممثل للمعارضة، وأنّ "جنيف 3" مفاوضات حول عملية لحلٍ سياسي في سورية، فإنّ ما عدا ذلك سيكون موضوعاً خاضعًا للتفاوض، بما في ذلك الوضع الإنساني والإغاثي ومصير بشار الأسد. ولم ينفِ كيري "حق" الأسد في المشاركة في الانتخابات التي تجري، في نهاية المرحلة الانتقالية، لكنه "طمأن" المعارضة أنّ الأسد لن ينجح فيها، لأنّ كيري شخصيًا "ضمن" ذلك من خلال تضمين القرار 2254 حقّ كل السوريين، بمن فيهم اللاجئين في دول الجوار وغيرهم من السوريين المهجّرين بالإدلاء بأصواتهم في تلك الانتخابات. وفي

نهاية اللقاء، لم يفتْ كيري أنّ يلمّح إلى أنّ المعارضة إذا لم تذهب إلى المفاوضات، فإنها تغامر بفقدان تأييد حلفائها.
بعد تحضيرات مشتركة بين مجموعة محادثات فيينا (ISSG) التي تضم 20 دولة ومجلس الأمن، تم الاتفاق على موعد 1 يناير 2016 لبداية المفاوضات، ثم أعلنت الأمم المتحدة تأجيل الموعد إلى 29 يناير 2016.
وشدد دي ميستورا في مؤتمر صحفي عقده في جنيف الاثنين 25 يناير/كانون الثاني على ضرورة إطلاق هذه المفاوضات دون شروط مسبقة، مؤكدا أن الأولوية فيها ستعطى لمسألة وقف إطلاق النار ومحاربة تنظيم "داعش"، وأضاف أنها ستبحث مسألة تشكيل حكومة انتقالية.
وأعرب دي ميستورا عن أمله في أن تتحول المباحثات السورية- السورية مستقبلا إلى مفاوضات، وأن لا يواجه جنيف 3 مصير جنيف 2.
لكن دي ميستورا لفت إلى أن مسألة المشاركة في جنيف 3 ما تزال عالقة، وقال إنه سيرسل الدعوات للمحادثات غدا الثلاثاء، مشيرا إلى أن المقياس الأساسي للدعوات يرتكز إلى قرار مجلس الأمن بشأن سوريا الذي يدعو إلى مشاركة واسعة من شرائح المجتمع السوري.
وأشار المبعوث الأممي إلى أن هناك عراقيل أمام المفاوضات، مشددا في الوقت ذاته على أن الحل العسكري غير مطروح لتسوية الأزمة السورية.
في سياق آخر ذكر المبعوث الأممي أن الشعب السوري بحاجة لزيادة المساعدات الإنسانية.
وكان وزيرا الخارجية الروسي سيرغي لافروف والأمريكي جون كيري اجتمعا قبل أيام في مدينة زيورخ السويسرية لبحث ملف تشكيلة وفد المعارضة السورية في محاولة وصفها مراقبون بالحاسمة لإنقاذ عملية التسوية السورية.
وتعتبر مسألة تشكيلة وفد المعارضة معقدة، حيث تصف بعض الدول معارضين سوريين مسلحين بالمعتدلين في وقت تصنفهم دول أخرى على لائحة الإرهابيين.
وكان وزير الخارجية الألماني فرانك فالتير شتاينماير، قال في تصريح الأحد 24 يناير/كانون الثاني، إنه شكك بوجود أطراف معتدلة في سوريا، مشيرا إلى أن المجتمع الدولي يعجز في الوقت الراهن عن اختيار الشركاء في إطار المفاوضات حول سوريا.
ومن المرجح أن يدعو المبعوث الأممي إلى سوريا وفدين منفصلين عن المعارضة السورية إلى المفاوضات السورية ـ السورية بين المعارضة والحكومة. [9]
من جانب المعارضة دعى المبعوث الأممي دي ميستورا الهيئة العليا للمفاوضات المؤلفة من 34 فصيلا معارضا والمنبثقة عن مؤتمر الرياض للمعارضة السورية، إضافة إلى مجموعات معارضة أخرى، ولم تتم دعوة أي ممثل لأكراد سوريا رغم رغبة حزب الاتحاد الديمقراطي السوري المشاركة في المفاوضات. من جانب الحكومة السورية ترأس الوفد وليد المعلم وزير الخارجية السورية.

دي ميستورا: إذا فشلت محادثات جنيف فلن يكون هناك أمل لسوريا

دعا مبعوث الأمم المتحدة لسوريا ستافان دي ميستورا إلى بذل كل الجهود الممكنة لتفادي انهيار محادثات جنيف لإنهاء الصراع في سوريا.

وحذر دي ميستورا، في تصريحات لتلفزيون ار تي اتس السويسري، قائلا إذا فشلت المحادثات هذه المرة فلن يكون هناك أي أمل لسوريا، وجاءت هذه التصريحات في أعقاب قرار وفود المعارضة بإلغاء اجتماعها مع المبعوث الأممي في ثاني أيام المحادثات.
وقالت المعارضة إن العملية السياسية مهددة بشكل خطير بسبب الهجمات التي تشنها القوات الحكومية في حلب وحمص، وما سمته الضربات الجوية الروسية العشوائية.
وكان مفاوضو أطراف المعارضة السورية الرئيسية التقوا في اجتماع أولي في جنيف، الاثنين، المبعوث الأممي دي ميستورا، وقد وصفه الناطق باسم الهيئة العليا للمفاوضات، سالم المسلط، بأنه "اجتماع إيجابي.
وقد اجتمع المبعوث الأممي بالوفد الذي يمثل الحكومة السورية، وقال رئيس الوفد الحكومي بشار الجعفري بعد الاجتماع إنهم ما زالوا في انتظار القائمة الكاملة لممثلي القوى المعارضة المشاركين في المحادثات، وقالت مصادر مقربة من الوفد الحكومي السوري لموفد بي بي سي إلى جنيف إن الوفد بحث مع المبعوث الأممي قضية وفود المعارضة الاخرى غير وفد الهيئة العليا للمفاوضات الذي يمثل جماعات المعارضة الرئيسية التي التقت في الرياض وتحظى بدعم المملكة العربية السعودية.
وشدد الجعفري، على أن الحكومة السورية جاءت لإجراء محادثات دون شروط مسبقة وهي لا تقبل من جانبها أي شروط مسبقة لبدء المحادثات مع أطراف المعارضة.
وأفاد بيان صادر من مكتب دي ميستورا بأنه سيرسل دعوات لممثلي المرأة والمجتمع المدني بسوريا، للمساهمة في المحادثات التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف.
وقال البيان سيوفر انضمام منظمات المرأة والمجتمع المدني الكثير من الأفكار الحيوية والرؤية للمحادثات، من خلال طرح آراء وتوصيات تمثل قطاعات هامة من المجتمع السوري.
وأوضح البيان أنه بموجب التوجيهات التي قدمها قرار مجلس الأمن 2254، أنشأ دي مستورا، مجلسا استشاريا نسائيا مستقلا يتبع لمكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا.
ويتألف المجلس من 12 امرأة تم اختيارهن من قبل عدة منظمات للمرأة السورية من خلال عملية تشاورية، وتشترط جماعات المعارضة حل الأزمة الإنسانية قبل تأكيد مشاركتها في المفاوضات جنيف.
وكررت الهيئة العليا للمفاوضات رفضها لبدء مفاوضات سياسية مع الحكومة السورية ما لم تتلق تعهدات دقيقة بشأن تحقيق تقدم جدي في معالجة الأزمة الإنسانية في سوريا.
ودعا المتحدث باسم المعارضة، سالم المسلط، إلى الوقف الفوري لما قال إنه هجمات تشنها روسيا ضد مسلحي المعارضة، وقال المسلط بعد لقاء دي ميستورا جئنا هنا لمناقشة القرار 2254 مع المبعوث الخاص... (بحثنا) رفع الحصار ووقف الجرائم المرتكبة من خلال الضربات الجوية الروسية في سوريا. واعتقد أننا تلقينا في واقع الأمر رسائل إيجابية جدا من المبعوث الخاص.

وقال كبير مفاوضي الهيئة العليا للمفاوضات، محمد علوش، الذي يمثل جماعة جيش الإسلام المعارضة للصحفيين لم يتغير أي شيء في الوضع على الأرض، لذا نحن غير متفائلين ما دام الوضع كذلك.
وقُتل أكثر من 250 ألف شخص واضطر 11 مليونا للنزوح في الحرب المستمرة منذ نحو 5 سنوات، والتي تشهد نزاعا بين حكومة الرئيس بشار الأسد وجماعات معارضة بالإضافة إلى ما يُعرف بتنظيم الدولة الإسلامية. [10]
وقال بشار الجعفري رئيس وفد سوريا في محادثات جنيف إن مسئولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي فيدريكا موجيريني دعت حكومته إلى الانخراط بصورة إيجابية في محادثات السلام وإنه يعتقد أن هذه الجولة من المحادثات كسرت الجمود الدبلوماسي، وأضاف رئيس وفد الحكومة السورية في مفاوضات جنيف للصحفيين إنها سلمت رسالة دعم للحوار السوري- السوري. وذكر عقب اجتماع نادر مع مسئول غربي كبير أنها جاءت لتقديم الدعم للانخراط بشكل إيجابي في المحادثات التي ستؤدي إلى إنهاء الأزمة السورية.
وشارك أعضاء من مجموعتي القاهرة وموسكو من أجل التوصل إلى تشكيل وفد للمعارضة من 15 عضوًا، بينهم 7 من مجموعة موسكو وهم (قدري جميل وعباس حبيب ومازن مغربية وفاتح جاموس ونمرود سليمان ورندا قسيس)، وستة من مجموعة القاهرة (جهاد المقدسي وفراس الخالدي وحبيب الحداد ومروان حبش وأبجر ملزول ووفيق عرنوس)، وفق ضمانات بأن يتم التعامل معهم على أنهم وفد ثالث سيقدم مقترحات للمرحلة المقبلة، كما فعل وفدا النظام والهيئة العليا.
قبل يوم من الموعد المفترض لبدء المفاوضات، ورفضت الهيئة العليا للمفاوضات الذهاب إلى محادثات جنيف 3، لعدة أسباب طرحتها الهيئة، منها أن النظام السوري لم يوقف الغارات الجوية ولم يفك الحصار عن بعض المدن السورية. وبحثت الأطراف المتفاوضة في جنيف 3 قضايا الحكم وإجراء انتخابات شاملة، ودستور جديد.
في اليوم التالي بعد ضغوط وضمانات أمريكية خليجية، قررت الهيئة العليا للمفاوضات الذهاب إلى جنيف لحضور المؤتمر. لكن ليس من أجل التفاوض مع الحكومة السورية إنما لمقابلة المبعوث الأممي دي ميستورا وشرح وجهة نظرهم وفق ضمانات وتطمينات أممية، تتعلق بإدخال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة قبل الشروع بالتفاوض، والتأكيد على أنها ستناقش تشكيل هيئة حكم انتقالي في سوريا.
قررت المعارضة السورية، التي قاطعت افتتاح محادثات جنيف 3، المشاركة فيها بإرسال وفد يتكون من 3 أشخاص، حسب ما صرح به أحد أعضاء الهيئة العليا للمفاوضات الجمعة 29 يناير/كانون الثاني.
وصرح المعارض فؤاد عليكو بأن الهيئة العليا للمفاوضات قررت إرسال وفد مقتضب إلى جنيف، مضيفا أنه من الممكن إجراء لقاءات مع مسؤولين من الدول الكبرى في إطار التفاوض لا غير، حسب ما جاء على لسانه.
وأشار فؤاد عليكو إلى أن أعضاء الهيئة الذي سيتوجهون إلى سويسرا هم منذر ماخوس ورياض نعسان آغا وسالم المسلط.

إلى ذلك، انتهى مساء الجمعة 29 يناير/كانون الثاني اللقاء الذي جمع المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا برئيس الوفد السوري إلى مباحثات جنيف 3 بشار الجعفري.
وقال المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا، ستيفان دي مستورا، الجمعة 29 يناير/كانون الثاني، إن أجندة المحادثات بين الأطراف السورية، واضحة جدا وهي تقوم على قرارات الأمم المتحدة.
وصرح دي مستورا، عشية المباحثات بين الأطراف السورية في جنيف بأن أجندة المحادثات بين الأطراف السورية واضحة جدا وتقوم على قرار الأمم المتحدة أي تشكيل حكومة ودستور جديد وإجراء انتخابات جديدة تحت إشراف الأمم المتحدة.
وأضاف دي ميستورا أن وقف إطلاق النار هو ما نتطلع إليه بالإضافة إلى المحادثات البناءة بشأن مستقبل سوريا، مشيرا إلى أنه من الضروري وجود طرفين لإجراء أي حديث عن التطبيق الفعلي لوقف إطلاق النار.
وأفاد ستيفان دي ميستورا، في مؤتمر صحفي إثر انتهاء لقائه بالوفد السوري، بأن سوريا بحاجة إلى دستور انتقالي، مشيرا إلى وجود التزام بإيصال المزيد من المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.
هذا وأكد المبعوث الأممي إلى سوريا أن لقاءه برئيس الوفد الحكومي السوري بشار الجعفري كان بناء، مبينا أن الوفد السوري أثار مسألة الإرهاب لكنه قال إن قضية مكافحة الإرهاب يجب أن تناقش في مجلس الأمن الدولي.
إلى ذلك قال الدبلوماسي الإيطالي إن الأجندة واضحة للغاية في شأن ما يوجهني به مجلس الأمن الدولي من أجل القيام بدفعه، وقد قبلت كل الأطراف ما يجب أن تكون عليه. [11]
يمثل الهيئة العليا للمفاوضات كبير المفاوضين محمد علوش المحسوب على التيار السلفي وشقيق زهران علوش، ويرأسها أسعد الزعبي العسكري المنشق، ويمثل الحكومة السورية مبعوثها للأمم المتحدة بشار الجعفري، وتصنف الحكومتان الروسية والإيرانية محمد علوش كإرهابي.
وتشق مفاوضات جنيف للسلام في سوريا طريقها بصعوبة بالغة، لاسيما في ظل المواجهة المحتدمة بين موسكو والمعارضة حول تركيبة الوفد المعارض، وفي ظل سعي موسكو لإدخال شخصيات وجهات قريبة منها إلى تركيبة الوفد، إلا أن الإصرار الأميركي والروسي على المضي قدماً في العملية يوحي بأن المفاوضات ستعقد على الأرجح ولو بتأخير أيام معدودة عن الموعد المحدد سابقاً في 25 من الشهر الجاري، على ألا تشمل المرحلة الأولى من المفاوضات جلسات مشتركة بين نظام الأسد والمعارضة.
فمع ازدياد الغموض حول مصير جنيف 3، أعلنت واشنطن أن أول اجتماع تفاوضي بين ممثلي النظام السوري والمعارضة لن يكون مباشراً، فيما اعتبرت المعارضة أن تدخلات موسكو تهدف إلى عرقلة التوصل لحل سياسي.
إصرار أميركي روسي على المضي قدماً في محادثات السلام بشأن سوريا رغم حالة التخبط والتضارب بشأن موعد انعقاده.

وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، بدأ بالحديث عن الكيفية التي ستجرى بها الاجتماعات التمهيدية، مشيراً إلى أن ممثلي النظام السوري وجماعات المعارضة سيتفاوضون بطريقة غير مباشرة، لكن كيري أقر بأن الموعد قد يؤجل لما بعد التاريخ المقرر 25 يناير، موضحاً أنه لن يكون هناك تأجيل كبير، وأن مبعوث الأمم المتحدة لسوريا ستيفان دي ميستورا سيرسل الدعوات يوم الأحد.

مواقف أطراف المعادلة ما زالت مختلفة على من ينبغي دعوته للمشاركة وإن كان ذلك قبيل أيام قليلة على موعد المحادثات، فتلويح موسكو باللجوء إلى وفد معارض ثالث يقابله رد حاسم للهيئة العليا للمفاوضات بشأن تشكيلة وفدها المفاوض، بل إنها اتهمت موسكو بعرقلة الحل السياسي تنفيذاً لمشروعها في سوريا.

موقف المعارضة أيدته باريس التي دعت المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا إلى التعامل مع وفد المعارضة المنبثق عن مؤتمر الرياض، محذرة من تكرار تجربة جنيف 2 التي باءت بالفشل، إذاً موسكو وواشنطن متفائلتان حول انعقاد جنيف 3 رغم ما تشوبه من عقبات تعرقل مساره وتقلل من سقف التوقعات بنجاحه. [12]

فجدلية وفد المعارضة السورية الى جنيف أجلت حينها كل شيء، فبعد التهديد الروسي بتحديد الوفد المفاوض، تدخلت واشنطن تدخلا عاجلا واجتمع جون كيري وممثل الهيئة التفاوضية العليا للمعارضة السورية.

والتدخل الأمريكي يراد منه إلغاء مشاركة الشخصيات العسكرية المُعارضة في المحادثات حيث يريد كيري تغيير اسم رئيس الوفد المفاوض العميد المنشق أسعد الزعبي، وتغيير اسم كبير المفاوضين محمد علوش القيادي في جيش الإسلام، بشخصين مدنيين بدلا عنهما، واضافة شخصيات من القائمة الروسية، والولايات المتحدة لا ترى مانعا من مشاركة التنظيمات المسلحة في المفاوضات لكن في مرحلة لاحقة.

ورفضت الهيئة التفاوضية للمعارضة مشاركة الاكراد، بينما تتفق روسيا والولايات المتحدة على ضم الاكراد في أي اتفاق نهائي للمفاوضات، فروسيا وضعت الاتحاد الديموقراطي والإدارة الذاتية ومجلس سوريا الديموقراطي ضمن الوفد التفاوضي للمعارضة.

في حين كان المجلس الوطني الكردي في سوريا يسعى من خلال حملة ينظمها مؤيدوه منذ منتصف الشهر الجاري، إلى جمع مليون توقيع من المدن ذات الغالبية الكردية ومخيمات اللجوء، لتقديم مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، تطالبه بإدراج القضية الكردية على طاولة محادثات السلام جنيف 3 بين النظام السوري والمعارضة.

وجاء في المذكرة أن الشعب الكردي في سوريا والبالغ تعداده ١٥% من السكان، يتعرض لسياسات شوفينية ممنهجة من قبل الأنظمة التي حكمت البلاد، استهدفت وجوده القومي، وتضمنت المطالبة بإدراج القضية بندا أساسيا بالمفاوضات لأن حلها سيساهم في أمن واستقرار البلاد، وقال المنسق العام لحركة الشباب الكرد عماد يوسف، إنهم يعملون على ثلاثة مستويات، الأول يستهدف حزب الاتحاد الديمقراطي وإدارته الذاتية الذين تنكروا للمشروع الكردي، ويوجه الثاني للمعارضة السورية لحثها على

تدارك تجاهل مؤتمر الرياض للحقوق الكردية، وأشار يوسف - في حديث للجزيرة نت- إلى أن المستوى الثالث مخصص للمجتمع الدولي المطالب بإدراج القضية الكردية على طاولة المفاوضات القادمة.

يوسف: الحملة تحث المعارضة على أن تتدارك تجاهل مؤتمر الرياض لحقوق الأكراد (الجزيرة نت) ويرى مراقبون أن المجلس الكردي جزء من الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وأن ممثليه أعضاء بوفد الأخير، وبالتالي لا يحق للمجلس أن يقوم بطرح شيء بمعزل عما يطرحه الائتلاف.

إلا أن شلال كدو، عضو الهيئة العامة للائتلاف الوطني وسكرتير حزب اليسار الكردي، أكد أنه لا يوجد اتفاق كامل بين الائتلاف والمجلس حول حقوق الأكراد وشكل الدولة السورية.

وذكر كدو -في حديث للجزيرة نت- أن لجوء المجلس إلى الحملة لا يدخل في إطار البروبوغندا الإعلامية أو التغطية على عجز أو فشل ما، وأضاف هدفنا الضغط على المنظمة الدولية لإدراج المسألة على جدول أعمال المباحثات. [13]

رابعا: جنيف 4

جولة جديدة من جولات جنيف المعنية بالأزمة السورية تبدأ مسارها التفاوضي رسميًّا في الثالث والعشرين من شهر فبراير الجاري تحت مسمى جنيف -4، وسط حالة من الجدل الدولي والإقليمي حول جدول أعمال المؤتمر، وكيفية تشكيل وفد المعارضة ومعايير هذا التشكيل، والضمانات اللازمة لنجاح هذه الجولة، وإلى أي حد يمكن أن تدشن لتسوية للصراع السوري، وذلك بعد عامين من غياب المفاوضات كنتيجة للتدخل العسكري الروسي وما أسفر عنه من تغيير في موازين القوى العسكرية على الأرض لصالح النظام، لاسيما بعد أن استعاد سيطرة نظام بشار الأسد على مدينة حلب معقل المعارضة في أواخر عام 2016.

ويُعقد المؤتمر في ظل هدنة بدأ سريانها في أواخر ديسمبر من العام 2016، وفقًا لتفاهمات روسية- تركية- إيرانية، ما اعتبر بداية لمرحلة جديدة من تسويات محتملة، تتعاظم فيها الفرص أمام النظام السوري وداعميه الدوليين والإقليميين، وتتقلص فيها خيارات المعارضة، بشقيها السياسي والعسكري، نتيجة للتغيرات الميدانية من ناحية، ولتحول السياقات الإقليمية للأزمة، من ناحية أخرى، خاصة حالة التقارب التركي- الروسي، وما فرضه ذلك من ضغوط تركية على المعارضة لدفعها إلى تقديم تنازلات جدية، فضلًا عن وصول إدارة أمريكية جديدة سيكون لها تأثيراتها بالتأكيد على السياق الدولي للأزمة والصراع.

روسيا وإيران تحاولان الاستثمار في خسارة حلب بالنسبة للمعارضة

أمام هذا الوضع المغلق وميزان القوى الدولي والإقليمي المختل، أراد الجانب الروسي بالتعاون مع طهران وبالالتفاف على تركيا، دفعَ المعارضة السورية إلى ممارسة سياسة الكرسي الشاغر حتى ينتزع توقيع معارضة جاهزة للتكيف مع الوقائع العسكرية وتوقيع صك الاستسلام.

راهنت روسيا بعد الهزيمة الاستراتيجية التي تكبدتها المعارضة في حلب، وقبل تمركز الإدارة الأميركية الجديدة، على التوصل إلى بلورة "حل سياسي" في سوريا يترجم

إنجاز محورها العسكري. بيد أن عدم القدرة على تحويل مسار أستانة إلى بديل عن مسار جنيف الذي بدأ في 2012، أعاد الأطراف المعنية إلى مؤتمر جنيف 4 مع عدم توقع أي اختراق ملموس نظرا إلى عدم وجود تفاهمات أميركية روسية على التفاصيل، ولأن موسكو ليست قادرة على فرض صيغتها ودستورها.
عشية افتتاح المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا أعمال المؤتمر، شدد رئيس هيئة الأركان في القوات الأميركية الجنرال جوزيف دانفورد على أن التحدي الأكثر استعجالاً هو هزيمة داعش، واصفا الأزمة في سوريا بأنها "تهديد عابر للحدود الإقليمية، وأكد أنه "يجب وضع معطيات على الأرض تساعد في الوصول إلى ظروف مهيئة للحل السياسي.
وهكذا لن تتضح سياسة الإدارة الجديدة إلا بعد تسلم الرئيس الأميركي دونالد ترامب الخطة التي طلبها للقضاء على داعش، وربما سيحسم بعدها موضوع المناطق الآمنة، ولاحقا نظرته إلى الحل النهائي في سوريا. في المقابل، وعند انطلاق جنيف 4، كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يلتقي ضباط الأسطول الروسي العائد من سوريا، حيث كشف عن قراره الشخصي بإرسال حاملة الطائرات الوحيدة في الخدمة، الأميرال كوزنتسوف، مما أسهم في توجيه ضربة كبيرة للجماعات الإرهابية، وفي تهيئة الظروف لمواصلة محادثات السلام بين الحكومة السورية والمعارضة المسلحة.
وأبرز ما ورد في التصريحات تجديد الرئيس الروسي بوتين تمسكه بالوضع القائم عندما قال إن مهمة روسيا هي الحفاظ على استقرار السلطات الشرعية في سوريا وتوجيه ضربة حاسمة للإرهاب الدولي وضمان أمن روسيا.
تدور أعمال جنيف لأول مرة في غياب الرعاية المشتركة للمايسترو الأميركي جون كيري والعراب سيرجي لافروف، ولذلك من الصعب الدخول في لب العملية السياسية في سوريا قبل اتضاح الصورة الفعلية لتطور العلاقات الأميركية – الروسية.
أثناء عهد الرئيس السابق باراك أوباما، كان هناك نوع من التركيز على توقيع صفقة مع إيران وممارسة ـ القيادة من الخلف ـ في باقي ملفات الشرق الأوسط، مما سمح لروسيا بالتحكم في سوريا والعودة إلى الشرق الأوسط وإلى الساحة الدولية.
لذلك سيسود الانتظار الثقيل عند البعض قبل تلمس القرارات الفعلية لترامب حتى يتبين إذا كانت واشنطن راغبة في استعادة الوزن الأميركي في الشرق الأوسط، أو أنها ستكتفي باختبار القوة مع طهران والتناغم مع بنيامين نتنياهو.
وفي ظل عدم قدرة اللاعبين الأوروبيين والإقليميين ضمن ما يسمى "مجموعة الدعم الدولي" على التأثير على مجرى الأمور، تستثمر روسيا تحكمها بالورقة السورية من أجل تحصين العودة بقوة إلى الساحة الدولية والمساومة مع إدارة ترامب.
مع الإشارة إلى أن تمسك الاتحاد الروسي بالمكاسب في شرق البحر المتوسط يتجاوز الدفاع عن النظام السوري نظرا إلى أهمية دور سوريا الجيوسياسي لناحية الوصول إلى المياه الدافئة وحروب مصادر وممرات الطاقة، وأيضا في سياق ما يتم تقديمه على أنه جهد استباقي ضد الجهاد الكوني، وحماية موسكو انطلاقا من صد الإرهاب على الأرض السورية.

وكل هذا يقود إلى تركيز موسكو في جنيف وأستانة ليس على تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة، أو تمهيد الدرب لحل واقعي وعادل، بل على الاستناد إلى موازين القوى من أجل تركيب وضع يكرّس استمرارية النظام في ظل الانتداب الروسي والاستحواذ الإيراني، إلى جانب منطقة نفوذ محدودة لتركيا ومساحات نفوذ للأكراد ولداعش أو من يحل مكانهما، ومرابع فيها معارضة محلية مدجنة مع أسلحتها الفردية ضمن نطاق ما يسمى بالمصالحات.

من خلال مناورة طرح الدستور في أستانة والضغط على دي ميستورا من أجل عدم الالتزام بالتسلسل الوارد في القرار الدولي 2254، الذي يضع الانتقال السياسي على رأس الجدول قبل الدستور والانتخابات، تهدف موسكو إلى جعل العملية السياسية مجرد ديكور لأن تصورها لمنعطف ما بعد حلب يعني دخول الصراع السوري مرحلته الأخيرة، ولذا على المعارضة السورية إزاء ذلك الاختيار بين العودة إلى بيت الطاعة عند المنظومة الأسدية، وبين الدمار (من درعا إلى الغوطة الشرقية والتلميح بجحيم في إدلب حسب الإنذار الذي نقله دي ميستورا من النظام إلى رئيس وفد المعارضة نصر الحريري).

أمام هذا الوضع المغلق وميزان القوى الدولي والإقليمي المختل، أراد الجانب الروسي بالتعاون مع طهران وبالالتفاف على تركيا، دفع المعارضة السورية لممارسة سياسة الكرسي الشاغر حتى ينتزع توقيع معارضة جاهزة للتكيف مع الوقائع العسكرية وتوقيع صك الاستسلام. وهذا ما يفسر، عمليا، توالد المنصات المختلفة من موسكو إلى القاهرة ومن أستانة إلى حميميم. ولذا كان مهما إفشال طرح الموفد الأممي القيام بتشكيل الوفد المعارض والتفاهم على إرسال وفد تمثيلي سياسي – عسكري بنسبة كبيرة.

منذ بدايات التفاوض كانت هناك معركة على شرعية تمثيل المعارضة السورية، مع وجود قرار من النظام بعدم الوصول إلى أي نتيجة. إنه الدوران في الحلقة المفرغة ومأزق الحل الروسي في آن. [14]

الأستانة - 2 وقضايا جنيف - 4

عُقدت اجتماعات الأستانة - 2 خلال الفترة من 15- 16 شباط/ فبراير 2017 بهدف تهيئة الأجواء بين الأطراف المتفاوضة والفاعلين الدوليين والإقليميين الضامنين لمسار الهدنة، تمهيدًا للبدء في مسار جنيف – 4 التفاوضي. وفي هذا الإطار، ناقشت اجتماعات الأستانة- 2 عدة إجراءات حول كيفية فرض الاستقرار في مناطق معينة شملها وقف إطلاق النار، ووضع قواعد العمل بشأن آلية مراقبة الهدنة عبر لجان نوعية ثلاثية روسية – تركية - إيرانية، بالإضافة لمقترحات روسية بشأن آلية رصد انتهاكات الهدنة وكيفية تطبيق العقوبات على الأطراف المنتهكة لها، بعد أن تم تحديد المواقع التي تسيطر عليها التنظيمات التي لم يشملها اتفاق وقف إطلاق النار والمصنفة على قوائم الإرهاب.

كما شهدت هذه الاجتماعات تباينات واضحة في وجهات النظر بين المعارضة السورية وروسيا حول القضايا التي ستطرح للنقاش والتفاوض مع النظام السوري خلال جولات جنيف القادمة. وتركزت هذه التباينات في اتهام المعارضة لروسيا بعدم قدرتها على التحكم في حليفها نظام الأسد، الذي لم يتوقف عن خرق وقف إطلاق النار بصورة

مستمرة، بالإضافة إلى تفعيله الضربات على مناطق كانت امنة لاسيما جبهة المعارضة في الجنوب بدرعا وبعض الجبهات في أرياف حمص ودمشق ما تعتبره المعارضة تقويضًا للمفاوضات.
كما برزت تباينات واضحة بين الجانبين بشأن جدول أعمال جنيف - 4 حيث هددت المعارضة بإمكانية عدم مشاركتها في مسارات جنيف ما لم تنجح مباحثات الأستانة - 2 في تثبيت وقف إطلاق النار، والبدء بإجراءات بناء الثقة المتعلقة بالقضايا الإنسانية، وإطلاق سراح المعتقلين، مقابل ترحيلها للقضايا التي تمثل معضلة خلافية رئيسية، وفي مقدمتها تحديد مصير بشار الأسد ونظامه، والجدل حول مضمون ومفهوم هيئة الحكم الانتقالية، إلى اجتماعات جنيف – 4.
وقد تعهدت روسيا شفهيًا خلال مباحثات الأستانة -2 بوقف الغارات الجوية على مناطق المعارضة المعتدلة، وأن مؤتمر جنيف -4 يجب أن يتناول التفاوض حول القضايا السياسية، وهو ما جاء متماهيًا مع تصريحات المبعوث الأممي المعني بالملف السوري، ستيفان دي ميستورا، والتي ذكر فيها أن جنيف -4 سيتناول النقاط الرئيسية التي أقرها قرار مجلس الأمن رقم 2254 الصادر في تشرين الثاني/ديسمبر 2015، وهي تأسيس شكل جديد من أشكال الحكم، وصياغة دستور جديد، وإجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة.
وهو ما يتعارض مع أجندة المعارضة التي ترى أن نظام الأسد يجب ألا يكون جزءًا من الحكم لا في المرحلة الانتقالية ولا بعدها، وترى في المقابل أن الأولوية يجب أن تكون للتفاوض المباشر حول عملية الانتقال السياسي وتحديدًا تشكيل هيئة الحكم التي يخول لها مهمة إدارة المرحلة الانتقالية وليس حول الدستور والانتخابات، وهي قضايا ترى المعارضة أنها ستكون تالية على أولوية تشكيل هيئة الحكم.
نتيجة جنيف 3 لا شيء جديد ولكن لأخذ العلم فإنه بعد أن تم الاتفاق على موعد الأول من يناير/كانون الثاني 2016 لبدء الجولة الثالثة من مفاوضات جنيف، أعلنت الأمم المتحدة تأجيل الموعد إلى 29 يناير/كانون الثاني 2016، لتعلن انطلاقها رسميا في الأول من فبراير/شباط 2016 في مدينة جنيف.
ويوم 3 فبراير/شباط 2016 أعلن مبعوث الأمم المتحدة ستفان دي ميستورا تأجيل المفاوضات إلى 25 فبراير/شباط 2016، وقال وقتها إن المفاوضات لم تفشل إنما أجلت.
وعقدت تلك المفاوضات بالتزامن مع دخول الأزمة السورية عامها السادس، لكنها فشلت في النهاية بسبب خلافات بين النظام والمعارضة، أبرزها الخلافات في تنفيذ الفقرتين 12 و13 من القرار الأممي 2254، والخلاف على تشكيل المعارضة السورية وفدها المفاوض، كما أن المعارضة السورية رفضت أن يكون للأسد أي مستقبل في سوريا الجديدة، وهي رؤية تشاطرها فيها القوى العربية والدولية الداعمة للشعب السوري.
وصوّت مجلس الأمن يوم 18 ديسمبر/كانون الأول 2015 بالإجماع على مشروع القرار الأميركي رقم 2254 الذي ينص على بدء محادثات السلام بسوريا في

يناير/كانون الثاني 2016، مقرا بدور المجموعة الدولية لدعم سوريا باعتبارها المنبر المحوري لتسهيل الجهود الأممية الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية دائمة في سوريا.
ونص القرار على ضرورة إنجاح المفاوضات بين السوريين: تحت الإشراف الأممي، وأن تنتج هيئة حكم ذات مصداقية، تشمل الجميع وتكون غير طائفية، مع اعتماد مسار صياغة دستور جديد لسوريا في غضون ستة شهور، وإجراء انتخابات في غضون 18 شهرا بإشراف أممي.

جنيف – 4 وكيفية تمثيل المعارضة

جدل كبير شهدته الساحة الدولية والإقليمية حول تشكيل وفد المعارضة السورية لمباحثات "جنيف -4"، وذلك وسط انتقادات من قبل الهيئة العليا للمفاوضات الممثلة للمعارضة السورية لتدخلات روسيا والأمم المتحدة في تشكيل وفدها باعتباره حقًا أصيلًا لها. فمن ناحية، تمسكت موسكو بضرورة توسيع وفد المعارضة في جولات جنيف ليشمل العديد من الأطياف، سواء السياسة أو العسكرية، مستهدفة بذلك إدخال معارضة القاهرة وموسكو ضمن وفد المعارضة الموحد، أو تمثيل المعارضة بوفدين حال إصرار الهيئة العليا للمفاوضات على استبعادهما. ومن جانبها لم تمانع الهيئة العليا للمفاوضات بشأن مشاركة معارضة موسكو والقاهرة ضمن وفد المعارضة، لكنها اشترطت ضرورة موافقتهما على بيان مؤتمر الرياض لقوى المعارضة السورية الصادر في أواخر عام 2015، الذي يعترف بـ جنيف -1 لعام 2012 كمرجعية أساسية للحل السياسي المأمول، كونه يشير إلى فكرة هيئة الحكم الانتقالية. بينما تؤيد معارضتا القاهرة وموسكو قرار مجلس الأمن رقم 2254 كمرجعية سياسية، والذي يتجاوز فكرة الحكم الانتقالي ويستبدلها بإعداد الدستور وإجراء الانتخابات، ناهيك عن تصنيف المعارضة ما بين معتدلة وإرهابية. [15]

من يمثل المعارضة السورية؟

اتجهت الهيئة العليا للمفاوضات إلى عقد اجتماعات لها في أنقرة ثم الرياض للوقوف على التشكيلة النهائية التي ستخوض بها الهيئة مسار جنيف. وقد نتج عن هذه الاجتماعات استقرار الهيئة على تشكيل وفد المفاوضات من 20 – 22 عضوًا، يتوزعون على النحو التالي: خمسة ممثلين عن الائتلاف السوري المعارض بينهم ممثل للأكراد وممثل للتركمان، وثلاثة عن هيئة التنسيق، واثنان من المستقلين، وممثل عن معارضة موسكو وآخر عن معارضة القاهرة، وعشرة ممثلين عن الفصائل المسلحة في الجبهتين الشمالية والجنوبية، أخذًا في الاعتبار أن الأخيرة تشارك للمرة الأولى في مفاوضات من هذا القبيل بعد أن ساهمت مشاركة الأردن في مباحثات الأستانة -2 كمراقب في إعادة تفعيل الجبهة الجنوبية للمعارضة السورية لمحاربة فتح الشام (النصرة سابقًا)، ما أخرج هذه الجبهة من حالة الجمود التي كانت عليها طوال العامين الماضيين بناء على تفاهمات روسية - أردنية كانت قد أبقتها في حالة من السكون.
وجدير بالذكر هنا أن مشاركة المعارضة العسكرية وجلوسها على مائدة مفاوضات واحدة ولأول مرة مع ممثلي النظام السوري في مباحثات أستانة –1، وأستانة- 2 كانت بناء على طلب روسي ودعم تركي، وهو ما تحفظت عليه إيران بقوة. [16]

شهدت الفترة الأخيرة تطور مجموعة من المتغيرات المهمة، والتي كان لها تأثيرها المهم في اتجاه تضييق الخيارات المعارضة، أول تلك المتغيرات تمثل في اتجاه مجموعة توافقات إعلان موسكو، المعنية بالهدنة التي تم تدشينها بين النظام والمعارضة أواخر العام الماضي، وتضم روسيا وتركيا وإيران، إلى تهميش الهيئة العليا للمفاوضات عبر فتح مسار جديد للتفاوض مع ممثلي المعارضة المسلحة، ما مثل تحولًا نوعيًّا في توجهات تلك القوى وتحديدًا روسيا، بعد قناعة بأن الفصائل المسلحة هي المتحكم الحقيقي في مسار الأزمة على أرض الواقع، وأن بإمكانها فرض واقع جديد سواء بالتهدئة وقبول وقف إطلاق النار أو باستمرار التصعيد والمواجهة، ويشير ذلك إلى احتمال أن تكون توجهات الدول المعنية بالأزمة، وتحديدًا روسيا وتركيا، جادة بشأن التسوية، لاسيما وأن هناك بعض المستجدات التي قد تدفع نحو هذا التصور، أبرزها رغبة روسيا في الخروج التدريجي من سوريا وترجمة مكاسبها العسكرية في معركة الشمال السوري بحلب إلى واقع سياسي عبر العودة إلى مسار التفاوض من جديد بما يضمن مصالحها وخريطة نفوذها الجديدة في سوريا.

المتغير الثاني تمثل في التقارب التركي مع روسيا رغم اختلاف موقفيهما الاستراتيجي من الأزمة. وقد دفع هذا التقارب نحو استعادة مسار التسوية، على أن تمارس كل منهما الضغوط على طرفي الصراع؛ تركيا بالنسبة للمعارضة، وروسيا بالنسبة لنظام الأسد بما يدفع الطرفين إلى تقديم تنازلات كفيلة بتسوية الصراع، مع ملاحظة أن نتائج معركة حلب وتداعياتها تفرض على معادلة الصراع والتسوية أن تكون المعارضة هي الطرف المُطَالَب بتقديم تنازلات جادة ترجمة لمستجدات توازنات القوى بينها وبين النظام لصالح الأخير.

المتغير الثالث، تعلق برغبة الدول الأوروبية في احتواء تداعيات الأزمة السورية على القارة الأوروبية، والتي كان من أبرزها طوفان الهجرة البشرية إلى أراضيها، والضربات الأمنية التي يقوم بها تنظيم الدولة "داعش" داخل مجتمعاتها. يضاف إلى ذلك تولي إدارة أمريكية جديدة الحكم تناصب العداء لإيران، أكبر داعم إقليمي لنظام الأسد، ما قد يترتب عليه تغيرًا في سياسة واشنطن تجاه الملف السوري بصورة تختلف عن سياسة الإدارة السابقة، الأمر الذي تتخوف منه إيران حيث تترقب صفقة كبرى من تفاهمات روسية - أمريكية بشأن سوريا، تقلص من مساحة النفوذ السياسي والعسكري لها هناك، كما تتخوف من توجه تركي- عربي برعاية أمريكية؛ لتطويق التمدد الإيراني عبر التنسيق التركي السعودي، الذي تُرجم في زيارة الرئيس رجب أردوغان للرياض مؤخرًا. وهكذا، تصبح أقصى طموحات إيران الحفاظ على مجموعة من الضمانات الأمنية والسياسية التي تكفل لها تأمين التواصل بين سوريا ولبنان، حيث قواعد حزب الله في منطقة الحدود اللبنانية السورية وتحديدًا في القلمون، مع قدر من الاعتراف بحضورها السياسي عند صياغة النظام السياسي السوري الجديد عبر التسوية الدولية والإقليمية المحتملة.

وتتعمق معضلة محدودية البدائل المتاحة أمام المعارضة السورية في ضوء الخسائر العسكرية التي تكبدتها في مواجهة النظام وحلفائه الدوليين والإقليميين، والتحول في موقف تركيا التي مثلت بوابة التمويل والإمداد والتدريب لعناصر المعارضة السورية،

أحد أهم العوامل التي تدفع المعارضة إلى تقييم مسيرتها وتقليل حجم الخسائر عبر استيعاب جيد لمتغيرات العلاقة بين القوى المعنية بالصراع، ورصد التباينات أو التقاطعات في خريطة مصالح تلك القوى، بما يمكنها من تعويض حالة عدم التوازن بينها وبين النظام نتيجة انتصاراته الميدانية الأخيرة.

هذا التراجع الكبير في الخيارات المتاحة أمام المعارضة - كأحد تداعيات سقوط حلب – يزيد من تراجع قدرتها على المناورة، ويفقدها العديد من أوراق الضغط السياسي والميداني في آن واحد. وفي المقابل تتعاظم القدرات التفاوضية والتساومية لنظام بشار الأسد، والتي يتطلع لترجمتها فعليًّا على طاولة مفاوضات جنيف القادمة، وعلى أرض الصراع عبر تمدده لمواجهة باقي جبهات المعارضة في الجنوب بدرعا، وفي أقصى الشمال بإدلب. هذا فضلًا عن تصعيده المواجهات في أرياف دمشق، مستغلًا الضغوط الدولية والإقليمية التي تتعرض لها المعارضة، وضاربًا باتفاق الهدنة عرض الحائط.

كافة هذه المستجدات والمعطيات تشكل تصورًا مؤداه أن الوقت الراهن قد يكون الأنسب لمعالجة الأزمة بصورة جادة، على اعتبار أن الأطراف الخارجية، الدولية والإقليمية، التي كانت سببًا في إزكاء الصراع واستمراره، نتيجة لتعارض مصالحها ومشاريعها في ملفات المنطقة والملف السوري على وجه الخصوص، هي التي تحدد طبيعة ومسار المفاوضات، وهي حاليًّا تدفع باتجاه التسوية، ما يفرض على المعارضة ضرورة اقتناص الفرص وفقًا لنتائج المتغيرات والمستجدات المذكورة.

التردد في مسار التفاوض

وأعطى المبعوث الدولي للأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا، أملاً كبيرًا عندما سأله الصحفيون في 21 مارس/آذار عن مسار المفاوضات، فوصفها بالإيجابية، ثم عاد وربط بين مسار المفاوضات في جنيف وزيارة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري لموسكو يوم 23 مارس/آذار، ليقول: يجب أن ننظر إلى الوضع برمته بشكل مترابط، بين ما نقوم به هنا، وبين ما سيتم في موسكو وفي أماكن أخرى.

ما قاله دي ميستورا، ربما هو الذي دفع المتحدث باسم هيئة التفاوض منذر ماخوس إلى القول لبوابة العين في يوم الزيارة نفسها، إننا نلمس هذه المرة وجود جدية من المجتمع الدولي في محاولة الوصول لحل.

وبنى ماخوس رأيه حينها على عدة شواهد، كان من بينها الرسالة الإيجابية التي أعطاها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بإعلان سحب جانب كبير من القوات الروسية من سوريا، بالتزامن مع بدء مفاوضات جنيف 4.

ولم تستمر المعارضة طويلا على تفاؤلها، فبعد يوم واحد من تصريح ماخوس فاجأنا دي ميستورا، بوثيقته ذات الـ 12 بندا، التي قال إنها تمثل قواسم مشتركة للحل السياسي، تجمع المعارضة مع النظام السوري.

الوثيقة لم تتطرق من قريب أو بعيد إلى مصير بشار الأسد، وهي "أم القضايا"، كما يصفها دي ميستورا نفسه، وتطرقت لعدة بنود من بينها "إصلاح مؤسسات الدولة وفق المعايير الدولية، ورفض الإرهاب رفضًا قاطعًا مهما كان مصدره منظمات أو أفراد، وإعادة بناء الجيش السوري وتفقد قواعده الوطنية مع إدراج المجموعات المسلحة فيه،

وتأمين الظروف الملائمة لإعادة اللاجئين السوريين إلى ديارهم، ورعاية وإنصاف كل من تضرر من الحرب السورية.
وعلى الرغم من أن ديمستورا، أعلن أن هذه الوثيقة التي تم تسليمها للمعارضة السورية والنظام ليست هي نهاية المطاف، حيث توجد جولة جديدة من المفاوضات في 9 إبريل المقبل، إلا أن التصريحات الصادرة عن موسكو بخصوص زيارة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، تكشف عن أن تجاهل مصير الأسد في الوثيقة ربما جاء بالتنسيق بين واشنطن وموسكو.
موسكو قالت على لسان نائب وزير الخارجية الروسي سيرجي ريابكوف، إن الولايات المتحدة تفهمت موقف موسكو بأنه ينبغي عدم مناقشة مستقبل رئيس النظام السوري بشار الأسد في الوقت الراهن.
ومع أن الإدارة الأمريكية نفت المزاعم الروسية، مؤكدةً أن الأسد فقد شرعيته في الحكم إلا أن وثيقة دي ميستورا تشير إلى عكس ذلك، الأمر الذي أصاب المعارضة بخيبة أمل.
وبينما كانت المعارضة تنتظر من زيارة كيري لموسكو مواقف أكثر وضوحًا تزيد من جرعة الأمل لديهم، جاءت الزيارة برسائل متضاربة.
ويعود ماخوس الذي سبق وقال "نشعر بجدية من المجتمع الدولي" تعليقا على زيارة كيري، ليقول من جديد لقناة العربية: "نشعر أن هناك غموضًا يحيط بطبيعة الاتفاق الذي توصلت إليه موسكو وواشنطن، فيما يخص العملية السياسية السورية".
فهل سيؤثر هذا الغموض على مسار المفاوضات؟ الأيام المقبلة التي تسبق استئنافها يوم 9 إبريل ربما تقدم إجابة على هذا السؤال. [17]

نص الوثيقة

إذ أنها تضمنت التأكيد على الوصول إلى دولة لا طائفية وضرورة وجود ممثلين للمجالس المحلية، إضافة إلى عمل الجيش الوطني وأجهزة الأمن بموجب الدستور.
في المقابل، طرحت وثيقة الهيئة التفاوضية العليا المعارضة، التي تعكس أيضا مجموعتي القاهرة وموسكو، 12 بندا تضمنت إسقاط كلمة العربية من اسم الجمهورية العربية السورية لتصبح (سوريا)، إضافة إلى إقرار مبدأ اللامركزية وحقوق الأكراد.
كما تضمنت الوثيقة التأكيد على إصلاح الجيش الوطني وإعادة هيكلة أجهزة الأمن.
وكان دي ميستورا أراد مفاوضات مباشرة بين الوفدين، لكن رئيس الوفد الحكومي رفض ذلك، مشيرا إلى أنه سيغادر إلى دمشق غدا، ما سيعطي مجالاً للطرفين لدرس وثيقة مبادئ الحل وتقديم ردود خطية عليها.
ولدى تعثر إجراء مفاوضات مباشرة، دعا دي ميستورا الوفدين إلى الأمم المتحدة في التوقيت ذاته، على أن يتواجدا في قاعتين متقابلتين ويتنقل دي ميستورا بينهما. واعتبر في بيان صدر عن مكتبه الإعلامي، أن الوقت حان للتركيز على تحقيق تقدم حقيقي في العملية السياسية من أجل الشعب السوري. ودعا الوفدين إلى «المشاركة بجدية في المباحثات من دون أي شروط مسبقة»، مناشداً إياهم الامتناع عن الإدلاء بأي تصريحات تهدف إلى الطعن في شرعية أي من المدعوين الآخرين. وهنا نصا الوثيقتين.

12 مبدأ للحوار السوري

1- احترام والتزام كامل لسيادة، واستقلال، وسلامة ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية – الدولة السورية من حيث الأرض والشعب. وفي هذا الصدد، لا يمكن التنازل عن أي جزء من أجزاء الأراضي الوطنية. ويلتزم الشعب السوري بصفة كاملة باستعادة مرتفعات الجولان السورية المحتلة باستخدام الأساليب القانونية ووفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

2- احترام، والتزام كامل للسيادة الوطنية السورية ذات الصلة بالمساواة والحقوق فيما يتعلق بعدم التدخل. ومن شأن سوريا الاضطلاع بدورها الكامل في المجتمع الدولي والمنطقة، بما في ذلك اعتبارها جزءا من العالم العربي، وبما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، وأغراضه، ومبادئه.

3- يملك الشعب السوري وحده حق تقرير مستقبل بلاده بالوسائل الديمقراطية، ومن خلال صناديق الاقتراع، ويملك الشعب السوري الحق الحصري في اختيار النظام السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي الخاص به ومن دون الضغوط أو التدخلات الخارجية، وفيما يتسق مع الحقوق والالتزامات الدولية لسوريا.

4- تكون ـ الجمهورية العربية السورية – الدولة السورية، دولة ديمقراطية وغير طائفية تقوم على التعددية السياسية والمساواة في المواطنة بصرف النظر تماما عن الدين، أو الانتماء العرقي، أو النوع، مع الاحترام الكامل وحماية سيادة القانون، وفصل السلطات، والاستقلال القضائي، والمساواة الكاملة لكافة المواطنين، مع التنوع الثقافي للمجتمع السوري، والحريات العامة، بما في ذلك حرية الاعتقاد، والاتسام بالحوكمة الشفافة، والشاملة والمضطلعة بمسؤولياتها، والخاضعة للمساءلة، وفقا للقانون الوطني، مع اتخاذ التدابير الفعالة واللازمة لمكافحة الجريمة، والفساد، وسوء الإدارة.

5- التزام الدولة بالوحدة الوطنية، والسلام الاجتماعي، والتنمية الشاملة والمتوازنة وفق التمثيل العادل في الإدارة المحلية.

6- مواصلة وتحسين أداء الدولة والمؤسسات الحكومية، مع إجراء الإصلاحات عندما يلزم الأمر، بما في ذلك حماية البنية التحتية الأساسية، وحقوق الملكية، وتوفير الخدمات العامة لكافة المواطنين من دون تمييز، ووفق أعلى المعايير الممكنة من الحكم الرشيد والمساواة بين الجنسين. ومن شأن المواطنين الاستفادة من الآليات الفعالة في علاقاتهم مع جميع السلطات وبطريقة تكفل الامتثال التام لسيادة القانون وحقوق الإنسان، وحقوق الملكية الخاصة والعامة.

7- إقامة جيش وطني قوي، وموحد، ومتسم بالكفاءة يضطلع بواجباته بموجب الدستور ووفقا لأعلى المعايير. وتتمثل مهام الجيش في حماية الحدود الوطنية، وحماية الشعب من التهديدات الخارجية والإرهاب، في ظل وجود أجهزة الاستخبارات والأجهزة الأمنية للمحافظة على الأمن القومي وفق سيادة القانون، والعمل بموجب الدستور، والقانون، واحترام حقوق الإنسان. ويكون استخدام القوة حقا حصريا للمؤسسات الحكومية المعنية والمختصة.

8- الرفض المطلق والتام – مع الالتزام الفعال لمكافحة – الإرهاب، والتعصب، والتطرف، والطائفية بجميع أشكالها، والتصدي للأوضاع والظروف المؤدية إلى انتشارها.
9- احترام وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة، ولا سيما في أوقات الأزمات، بما في ذلك عدم التمييز، والمساواة في الحقوق والفرص للجميع من دون اعتبار للعرق، أو الدين، أو الانتماء العرقي، أو الهوية الثقافية، أو اللغوية، أو النوع، أو أي تمييز آخر، مع الآليات الفعالة الرامية إلى حمايتها، والتي تولي الاعتبار الواجب للحقوق السياسية والحقوق المتساوية والفرص بالنسبة للنساء، بما في ذلك اتخاذ التدابير الفعالة لضمان التمثيل والمشاركة في المؤسسات وهياكل صنع القرار، مع الآليات الهادفة إلى تحقيق مستوى تمثيل لا يقل عن 30 في المائة للنساء، مع تحقيق هدف التكافؤ.
10- احترام القيمة العالية للمجتمع السوري والهوية الوطنية، وتاريخ التنوع والمساهمات والقيم التي جلبتها كافة الأديان، والحضارات، والتقاليد إلى سوريا، بما في ذلك التعايش بين مختلف مكونات المجتمع، إلى جانب حماية الثقافة الوطنية، وتراث الأمة، وثقافتها المتنوعة.
11- مكافحة الفقر والقضاء عليه، وتوفير الدعم لكبار السن، وغيرهم من الفئات الضعيفة، بما في ذلك ذوو الاحتياجات الخاصة، والأيتام، وضحايا الحرب، بما في ذلك ضمان السلامة والملجأ الآمن لكافة الأشخاص النازحين والمشردين واللاجئين، فضلا عن حماية حقوقهم في العودة الطوعية والآمنة إلى ديارهم وأراضيهم.
12- المحافظة على وحماية التراث الوطني والبيئة الطبيعية للأجيال القادمة وفقا للمعاهدات البيئية وإعلان منظمة اليونيسكو بشأن التدمير المتعمد للتراث الثقافي. [18]
في حين أكد مكتب مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا ستافان دي ميستورا الثلاثاء 21 فبراير/ شباط 2017 أن عملية الانتقال السياسي في سوريا ستبقى محور جولة المفاوضات الجديدة التي يفترض أن تنطلق الخميس في جنيف بين الحكومة والمعارضة السوريتين.
يأتي ذلك بعد شكوك حول ابتعاد الأمم المتحدة عن هذا الهدف إثر تصريحات عدة لمبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا، ستافان دي ميستورا، سبقت المفاوضات ولم يأت فيها على ذكر عملية الانتقال السياسي على غير عادته.
من جانبه، أكد مايكل كونتت، مدير مكتب دي ميستورا، للصحفيين الثلاثاء بجنيف أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 الذي ينص على عقد "مفاوضات بشأن عملية انتقال سياسي" يبقى الأساس للجولة الجديدة. وأوضح كونتت أن المفاوضات ستتركز حول ثلاثة مواضيع أساسية: "إنشاء حكم ذو مصداقية ولا يقوم على الطائفية" وتحديد جدول زمني لصياغة دستور جديد، فضلاً عن إجراء انتخابات.
وأكد رئيس الدائرة الإعلامية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، أحمد رمضان، لوكالة فرانس برس أن المحور الرئيسي لجولة جنيف (الجديدة) هو الانتقال السياسي وذلك من خلال ثلاثة محاور تخص الحكم (الحوكمة) والآليات الدستورية وطبيعة النظام السياسي عبر آلية الانتخابات.

وأوضح رمضان أن وفد المعارضة سيركز على اقتراح تشكيل هيئة حكم انتقالي، مشيراً إلى أنه يحمل خطة متكاملة في هذا الاتجاه سوف يتم طرحها وهي تتضمن الآليات التنفيذية التي تستند إلى القرارات الدولية.
ومن المفترض أن يصل وفدا المعارضة والنظام غداً الأربعاء إلى جنيف، على أن تنطلق الجولة الجديدة الخميس وسط آمال ضعيفة في أن تنجح في وقف النزاع المستمر منذ عام 2011، وهي أيضاً الأولى بعد فشل ثلاث جولات من المحادثات برعاية الأمم المتحدة بين يناير/ كانون الثاني وأبريل/ ونيسان 2016.
وفي ذات السياق، دعت 40 منظمة حقوقية إلى أن تعطي المحادثات المرتقبة الأولوية لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان في نزاع أودى خلال ست سنوات بحياة أكثر من 310 آلاف شخص.
وقالت لمى فقيه، نائبة مديرة قسم الشرق الأوسط في منظمة "هيومن رايتس ووتش" الحقوقية، في بيان مشترك للمنظمات: يجب أن يكون أحد الأهداف الرئيسية لمحادثات جنيف إنهاء الانتهاكات ضد السوريين الذين واجهوا القصف والهجمات الكيميائية والتجويع والاحتجاز غير القانوني وفظائع أخرى. [19]
فشل اليوم الأول من محادثات السلام السورية في الأمم المتحدة في جمع الجانبين في مفاوضات مباشرة، وكانت التوقعات منخفضة مع وصول الحكومة وجماعات المعارضة إلى جنيف للمرة الأولى منذ عام تقريبا، واجتمع ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا، بشكل منفصل مع الوفدين، لكنهما لم يتحدثا مع بعضهما البعض، وإذا استمرت المحادثات فمن المتوقع أن تستمر عدة جولات.
وانتهى اليوم الأول بحفل ترحيب في قاعة الاجتماعات الكبرى للأمم المتحدة، حيث أجلس الوفود المتعارضة معًا في نفس الغرفة - ولكن لم يتم إجراء أي نقاش أو مفاوضات.
وقال دي ميستورا للمندوبين المجتمعين دعونا نحاول العمل معا، أعرف أن الأمر ليس سهلا.
إنها فرصتكم ومسؤوليتكم الجليلة... ألا تحكموا على أجيال المستقبل من الأطفال السوريين لسنوات طويلة من الصراع المرير والدموي.
وقال إنه إذا فشلت محادثات السلام مرة أخرى فإن الثمن سيكون المزيد من القتلى والمزيد من الفظائع، ويمكننا القيام بالكثير من العمل الجيد بينما نأمل أن يستمر وقف إطلاق النار وقال إنه يأمل في إحراز تقدم في وقت لاحق من الليل وفي الأيام المقبلة.
ومع ذلك، لا تزال هناك خلافات رئيسية بين الجانبين. وتصر المعارضة على أن مصير الرئيس بشار الأسد مطروح على جدول الأعمال وهو ما نفته الحكومة وحليفتها روسيا.
ومع بدء المحادثات، كانت هناك تقارير عن استمرار العنف في سوريا، وهو أمر حذر دبلوماسيون في الأمم المتحدة من أنه قد يعرض المحادثات للخطر في مرحلة مبكرة.
ويخضع الصراع في سوريا من الناحية الفنية لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التفاوض عليه بمساعدة روسيا وتركيا - الحليفين الرئيسيين للحكومة والمتمردين - لكن كلا الجانبين يتهمان الآخر بارتكاب انتهاكات مستمرة.

وقالت الجماعة قبل المفاوضات إن أعمال العنف كانت أقل مما كانت عليه في الأيام الأخيرة.
كما دعت قوى المعارضة إلى مشاركة الولايات المتحدة بشكل أكبر في المنطقة، وخاصة في التعامل مع إيران، التي اعتبرتها عقبة رئيسية أمام السلام.
وقال نصر الحريري للصحفيين إن روسيا وتركيا فشلتا في السيطرة على إيران التي قال إنها "نشرت عشرات الآلاف من المقاتلين الطائفيين".
وفي حين أن الآمال في تحقيق انفراجه في المحادثات منخفضة، فقد تغير الكثير منذ انهيار الجولة الأخيرة في أبريل 2016. [20]
تمكنت الأطراف التي شاركت في الجولة الرابعة من مفاوضات جنيف بشأن الأزمة السورية -بعد محادثات وصفت بالصعبة- من التوصل إلى اتفاق على جدول أعمال يتكون من أربع "سلال"، تشمل بند مكافحة الإرهاب الذي طالب به وفد النظام السوري. في المقابل أكدت المعارضة السورية أنها المرة الأولى التي يناقش فيها مستقبل الانتقال السياسي في البلاد بشكل معمق، وجاءت جنيف 4 عقب التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في سوريا أواخر ديسمبر/كانون الأول 2016، وجولتين من المفاوضات بين النظام والمعارضة المسلحة في أستانا برعاية روسيا وتركيا بصفتهما ضامنتين.
وتحدث المبعوث الدولي إلى سوريا ستفان دي ميستورا في مؤتمر صحفي عن محادثات مكثفة في جنيف واجهتها صعوبات، لكنه أشار إلى أنه تم تحقيق بعض التقدم مقارنة بالجولات السابقة، مما دفعه للتفكير بدعوة وفدي النظام والمعارضة لجولة جديدة من المفاوضات.
وبحسب رئيس وفد المعارضة السورية نصر الحريري، فإنها المرة الأولى التي يناقَش فيها مستقبل الانتقال السياسي في سوريا بشكل معمق، رغم عودة الوفد دون نتائج ملموسة من الجولة الرابعة.
وتتمثل السلال الأربع التي كشف عنها دي ميستورا في المؤتمر الختامي لجنيف 4 فيما يأتي:
– السلة الأولى: القضايا الخاصة بإنشاء حكم غير طائفي يضم الجميع، مع الأمل في الاتفاق على ذلك خلال ستة أشهر.
– السلة الثانية: القضايا المتعلقة بوضع جدول زمني لمسودة دستور جديد، مع الأمل في أن تتحقق في ستة أشهر.
– السلة الثالثة: كل ما يتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة بعد وضع دستور، وذلك خلال 18 شهرا، تحت إشراف الأمم المتحدة، وتشمل السوريين خارج بلادهم.
– السلة الرابعة: استراتيجية مكافحة الإرهاب والحوكمة الأمنية، وبناء إجراءات للثقة المتوسطة الأمد.
الانتقال السياسي
وهدفت مفاوضات جنيف – بحسب المبعوث الدولي- إلى تنفيذ القرار الدولي 2254 الذي يحدد عملية انتقال سياسي تتضمن صياغة دستور جديد لسوريا، وإجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة، ونظام حكم يتسم بالشفافية ويخضع للمساءلة.

وقال دي ميستورا إنه يتوقع أن تمضي الأطراف المتفاوضة في وضع اتفاق إطاري يفضي إلى تنفيذ القرار الدولي المذكور.
وظل وفد النظام السوري في كل مرة يتمسك بإدراج بند محاربة الإرهاب في جدول الأعمال، دون الخوض في جوهر العملية السياسية، مستفيدا من موقف داعميه روسيا وإيران، في حين تصرّ المعارضة على أن يكون الانتقال السياسي في صدارة الأولويات.
وبحسب رئيس وفد المعارضة السورية نصر الحريري، فإن المعارضة ركزت على مسألة الانتقال السياسي لكونه "أهم أهداف وطموحات الشعب السوري الذي بذل من أجله ثمنا غاليا ونفيسا"، وهو المفتاح الذي يمكن أن يوصلنا إلى سوريا آمنة ومستقرة، وهو الطريق الوحيد الذي يمكن من خلاله مكافحة الإرهاب في سوريا والمنطقة.
وأكد الحريري في تصريحات سابقة أن النظام وافق على بحث الانتقال السياسي بضغط روسي، مع العلم أن وفد الهيئة العليا للمفاوضات التقى على هامش مفاوضات جنيف غينادي غاتيلوف نائب وزير الخارجية الروسي، حيث طالب الوفد روسيا بفرض قبول العملية السياسية على النظام، وقال يحيى مكتبي نائب المنسق العام للهيئة العليا للمفاوضات التابعة للمعارضة، إن لقاء غاتيلوف كان صريحا، وإنهم وضعوا الروس أمام مسؤولياتهم بشأن عدة قضايا، أهمها دعمهم لمؤتمر جنيف، وتأكيدهم على عملية الانتقال السياسي.
وفي ما يتعلق بمصير الرئيس السوري بشار الأسد الذي كان دائما نقطة خلاف بين الأطراف السورية، قالت عضو وفد الهيئة العليا للمفاوضات إلى جنيف بسمة قضماني لوكالة الصحافة الفرنسية إن المرحلة الانتقالية تعني انتقال السلطات إلى هيئة الحكم الانتقالي، وفي تلك اللحظة ليس هناك دور لبشار الأسد. [21]

ختام مفاوضات جنيف 4 ودي ميستورا يعلن عن جدول أعمال واضح

بعد تسعة أيام من المفاوضات، أعلن ستافان دي ميستورا التوصل إلى جدول أعمال واضح يتضمن أهم العناوين التي تهم النظام والمعارضة السوريين، كما أعلن عن عزمه دعوة الأطراف السورية إلى جولة خامسة في آذار/ مارس الجاري.
وأعلن مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا ستافان دي ميستورا في الثالث من آذار/ مارس 2017 التوصل إلى جدول أعمال "واضح" من أربعة عناوين في ختام جولة المفاوضات التي عرفت بجنيف 4 بين ممثلي الحكومة والمعارضة السوريتين في سويسرا، على أن يدعو إلى جولة جديدة هذا الشهر.
وقال دي ميستورا بعد لقاءات جمعته بوفد الحكومة السورية ووفود المعارضة الثلاثة اعتقد أن أمامنا الآن جدول أعمال واضحا، مشيرا إلى أنه يتضمن أربعة عناوين هي الحكم والدستور والانتخابات ومكافحة الإرهاب، سيتم بحثها "في شكل متواز.
وأشار المبعوث الأممي إلى أن موضوع مكافحة الإرهاب تمت إضافته بطلب من الحكومة السورية. وأضاف دي ميستورا "اعتزم دعوة الأطراف السوريين إلى جولة خامسة هنا في آذار/ مارس". واتسمت جولة المفاوضات الحالية بين الحكومة والمعارضة السوريتين، التي بدأت في 23 شباط/ فبراير كما سابقاتها بالخلاف الكبير على الأولويات بين الطرفين.

وأصرت المعارضة على تناول موضوع الانتقال السياسي أولا، وهو الأهم في نظرها تمهيدا لإيجاد حل سياسي لنزاع مستمر منذ حوالي ست سنوات تسبب بمقتل أكثر من 310 آلاف شخص.
في المقابل، طالبت الحكومة منذ البداية بإضافة مكافحة الإرهاب إلى العناوين الثلاثة، الأمر الذي اعتبرته الهيئة العليا للمفاوضات، التي تضم أطيافا واسعة من المعارضة السياسية والعسكرية، "مماطلة" من قبل النظام لعدم الخوض في الانتقال السياسي.
ورغم ذلك، صرح رئيس وفد الهيئة العليا التفاوضي نصر الحريري بعد إعلانه انتهاء المفاوضات الجمعة قائلاً رغم أننا نعود بدون نتائج واضحة في يدينا لكن أقول إن هذه المرة كانت ايجابية أكثر من السابق، وأضاف الحريري هذه المرة الأولى التي ندخل فيها بعمق مقبول لنقاش مستقبل سوريا، لنقاش الانتقال السياسي في سوريا.
ولم ينجح المبعوث الدولي في عقد جلسة تفاوض مباشرة واحدة، ولم تلتق الوفود وجها لوجه إلا في الجلسة الافتتاحية التي اقتصرت على كلمة ألقاها دي ميستورا وقال فيها إنه لا يتوقع خرقا ولا معجزات. [22]

النظام السوري يتملص من مقررات جنيف 4

ومع انتهاء جولة المفاوضة تملص النظام السوري من مقررات جنيف, بإعلانه أن مفهوم الانتقال السياسي هو الانتقال من وضع إلى وضع ومن حكومة إلى حكومة ومن دستور إلى دستور وليس إلى الفراغ. وبدا النظام, على لسان رئيس وفده إلى جنيف 4 بشار الجعفري, أنه يناور على المقررات التي أعلنها المبعوث الخاص لسوريا ستيفان دي ميستورا أول من أمس في اختتام محادثات جنيف, بوضع الجعفري سلسلة شروط للمشاركة في الجولة الخامسة من محادثات السلام السورية, بينها أن يكون وفد المعارضة موحداً, ومناقشة قضية مكافحة الإرهاب بالتساوي مع الملفات الأخرى, محذراً من أن أي قفز فوق الحقائق يعني أننا نحرق جدول الأعمال ونعيد المحادثات إلى مربع الصفر.
في المقابل رأت المعارضة السورية, على لسان هشام مروة عضو الائتلاف الوطني السوري, في تصريحات كبير مفاوضي النظام رسالتين يود إرسالهما لدي ميستورا والمجتمع الدولي, تتمثلان في أنه يريد أن ينسف الاختراق الذي مثله المبعوث الدولي بالإعلان عن مسألة الانتقال السياسي. وأنه يسعى لتحريك مسارات التفاوض بطريقة جديدة خارج الإطار المتفق عليه.
إذ قال مروة لـ الشرق الأوسط إن النظام يبدو أنه يسعى لنسف الجهود التي أفضت إلى جدول الأعمال, وأهمها انتزاع الموافقة على البحث في قضية الانتقال السياسي التي وردت في مقررات مؤتمر جنيف 1. وجدد التأكيد أن النظام إذا لم يشعر بإرادة دولية جادة للضغط عليه لمسألة الانتقال السياسي, فإنه لا يتحرك, ويحاول أن يستفيد من غياب الولايات المتحدة الأميركية للمناورة والالتفاف على الاتفاقات. وكان الجعفري قال في مؤتمر صحافي عقده في 4 آذار / مارس 2017، إن القرار 2254 لم يتحدث عن عملية انتقال سياسي, بل تحدث عن حكم وعن عملية سياسية. ووصف كل هذه التفاصيل بأنها عملية سياسية سورية - سورية تجري بين السوريين. وادعى أن مفهوم الانتقال السياسي هو الانتقال من وضع إلى وضع ومن حكومة إلى حكومة ومن دستور

إلى دستور... وليس الانتقال من حكومة إلى فراغ ومن برلمان إلى لا برلمان... هل يعني أن ننتقل من استقرار إلى فوضى على الطريقة الليبية والعراقية والأفغانية؟ وأردف كبير مفاوضي النظام أن الحكومة الجديدة ستكون حكومة وطنية موسعة جامعة تقوم لإحيائها ومهامها وفقاً للدستور القائم... وستكون وفقاً للدستور القائم ضمن مهلة زمنية محددة حتى نصل إلى مرحلة تشكيل لجنة دستورية...ننتقل من دستور إلى دستور عبر لجنة دستورية مخصصة ثم يعرض الموضوع على الاستفتاء الشعبي. [23]

ولم تشهد الجولات السابقة نقاشا حقيقيا بشأن عملية انتقال مفترضة للسلطة في سوريا في ظل رفض النظام السوري تطبيق بيان جنيف 1، خاصة بعد تحقيقه مكاسب ميدانية كبيرة عام 2016 على حساب المعارضة في مدينة حلب وغيرها.

انفض مؤتمر جنيف 4، وحزم المشاركون حقائبهم وهم يتطلعون إلى لقاء جديد هذا الشهر. المعارضة والحكومة، كدأبهما في مؤتمرات جنيف الثلاثة السابقة، لم يحلُ لهما المجيء إلى جنيف دون تسديد سهام الهجوم اللاذع للطرف الآخر.

خامسا جنيف 5

تنطلق جولة خامسة من مؤتمر جنيف السوري بحضور كافة الأطراف، على وقع قتال عنيف عند أبواب دمشق، سبقه تغيّب المعارضة عن محادثات أستانا 3، ورفض سلطات سوريا لقاء المبعوث الأممي ستيفان دي مستورا.

كافة الأطراف حاضرة في جنيف 5 ودي ميستورا يغيب عن الافتتاح.

لافروف: حققنا تقدما هشا في التسوية السورية.

واستبق المبعوث الأممي إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا، الجولة الجديدة من محادثات جنيف التي تنطلق الخميس، 23 مارس/اذار 2017، بإجراء مشاورات دولية مكثفة لدعم التسوية السورية شملت الرياض وموسكو وأنقرة، ما اضطره للتغيّب عن اليوم الأول من مفاوضات جنيف 5.

وفيما رفضت دمشق استقبال المبعوث الأممي، أكد رئيس وفد الحكومة السورية إلى أستانا، بشار الجعفري، مشاركته في الجولة 5 من جنيف، وقال إن وفده لن يبدأ من الصفر لأن أجندة الجولة السابقة تضمنت 4 سلال مع تفرعاتها.

وصرح مستشار الهيئة العليا للتفاوض، يحيى العريضي، بأن ممثلي المعارضة المسلحة تشكل جزءا أساسيا من وفد الهيئة العليا لمفاوضات جنيف، والذي يترأسه نصر الحريري، وقال إن وفد المعارضة سيرأسه نصر الحريري، وسيكون الوفد بالتركيبة والبنية ذاتها الممثلة لمختلف القطاعات السورية، من الائتلاف الوطني السوري وهيئة التنسيق والفصائل الثورية والمستقلين وشخصيات وطنية.

وأعلن محمد علوش القيادي في جيش الإسلام الذي تولى رئاسة وفد المعارضة السورية المسلحة إلى محادثات أستانا سابقا، وتمنع عن حضور الجولة الأخيرة منها الأسبوع الماضي، أن الهجوم الذي تعرضت له دمشق الأحد، لا يعني انتهاء الحل السياسي التفاوضي.

وقالت اليساندرا فيلوتشي، المتحدثة باسم دي ميستورا، إن كافة أطراف مفاوضات جنيف وافقت على حضور جنيف 5، لكنها أوضحت في الوقت نفسه أن نائب المبعوث

الأممي، رمزي عز الدين رمزي، سينوب عن دي ميستورا خلال جلسة الافتتاح، على أن يعود الأخير إلى جنيف، الجمعة 24 مارس/آذار، لتبدأ بعد ذلك المفاوضات بشكل فعلي.
وذكرت فيلوتشي أن رمزي عز الدين رمزي سيبدأ فعاليات جنيف 5 بعقد لقاءات ثنائية مع الوفود المشاركة. وأكدت أن جدول أعمال المفاوضات ما زال محددا ببنود القرار رقم 2254 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، قائلة: سيتم تركيز الاهتمام على مسائل الإدارة والمسائل الدستورية والانتخابات ومحاربة الإرهاب والأمن وإجراءات بناء الثقة.
كما تلت الدبلوماسية بيانا باسم دي ميستورا دعا فيه المشاركين في المفاوضات إلى القيام بالتحضيرات اللازمة قبل الجولة الخامسة، لكي يكونوا مستعدين للمشاركة بنشاط في بحث كافة المسارات المدرجة على جدول الأعمال (الإدارة والدستور والانتخابات ومحاربة الإرهاب) بصورة متزامنة.
ووصف وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، الوضع الحالي في التسوية السورية بأنه لحظة حاسمة، داعيا إلى تثبيت التقدم الهش الذي تحقق في الجولة الأخيرة من مفاوضات جنيف. وشدد، خلال لقاء مع دي ميستورا بموسكو، الأربعاء 22 مارس/آذار، على ضرورة تضافر الجهود لتحقيق تقدم حول المسارات الأربعة المحددة للتفاوض، وهي مسائل صياغة الدستور السوري الجديد وإجراء الانتخابات وإطلاق المرحلة الانتقالية ومحاربة الإرهاب.
واعتبر نائب وزير الخارجية الروسية، ميخائيل بوغدانوف، أن الهدنة في سوريا لا تزال قائمة رغم محاولات نسفها. وقال، الثلاثاء: الهدنة، لا، لم تنتهِ لأنه لا يوجد بديل لوقف إطلاق النار والتسوية السياسية للأزمة في سوريا.
وتنعقد الجولة الخامسة من مفاوضات جنيف في وقت أعلنت فيه مصادر في المعارضة السورية المسلحة، الاثنين، عن بدء المرحلة الثانية من المعركة على الأطراف الشرقية للعاصمة السورية دمشق، وذلك بعد ساعات من إعلان الجيش السوري عن استعادة السيطرة على نقاط استراتيجية في محيط حي جوبر كان مسلحو هيئة تحرير الشام قد استولوا عليها يوم الأحد. وذكرت وسائل إعلام محلية أن الجيش بسط سيطرته على الطريق الدولي الفاصل بين حيي جوبر والقابون في دمشق.
ومن المنتظر ان يقوم دي ميستورا بزيارة قصيرة إلى عمان أثناء مفاوضات جنيف ليبلغ الزعماء العرب المشاركين في القمة العربية في الأردن بنتائج المفاوضات. وفي النصف الأول من الشهر المقبل، يقدم المبعوث الأممي تقريرا حول نتائجها لمجلس الأمن الدولي. [24]
في حين أفادت مصادر مقربة من الأمم المتحدة بأن وفد الحكومة السورية في مفاوضات جنيف -5 قدم ورقة لمكافحة الإرهاب للمبعوث الدولي الخاص ستيفان دي ميستورا.
وقال الجعفري: جنيف يجري على خلفية تصعيد من قبل إرهابيين تدعمهم تركيا وقطر والسعودية وإسرائيل وفرنسا

وقال الحريري: أجرينا مناقشات مثمرة مع دي ميستورا حول الانتقال السياسي وتشكيل هيئة الحكم الانتقالية
وقال دي ميستورا.. ضرورة المضي قدما رغم التصعيد الميداني
وكان وفد دمشق برئاسة بشار الجعفري عقد، يوم السبت، جلسة محادثات ثانية في مقر الأمم المتحدة بجنيف مع دي ميستورا في إطار الجولة الخامسة من الحوار السوري ـ السوري التي بدأت رسميا يوم الجمعة.
وفي وقت لاحق من السبت، التقى المبعوث الدولي أيضا وفد الهيئة العليا للمفاوضات (المعارضة السورية)، ليبحث معه جوانب التسوية السياسية في سوريا.
وكان الجعفري قال في مؤتمر صحفي عقب اجتماعه مع دي ميستورا: إن جدول الأعمال يتضمن أربع سلات يتم التعامل معها بالتوازي، بمعنى أنها متساوية القيمة، ويمكننا أن نبدأ بشكل عملي بأي سلة من السلات الأربع، ولكن التطورات التي تحدث على الأرض تستدعي أو استدعت أن نبدأ غدا بسلة مكافحة الإرهاب. وأوضح رئيس الوفد الحكومي أن المبعوث الخاص أبدى تفهما لوجهة النظر هذه ووافقنا الرأي أنه يجب أن نبدأ بمناقشة سلة مكافحة الإرهاب.
وكانت الجولة الرابعة من الحوار انتهت في الثالث من مارس/آذار الجاري بالاتفاق على جدول أعمال من 4 سلات أبرزها سلة مكافحة الإرهاب.
ومن المقرر أن يلتقي المبعوث الأممي كذلك بوفد قوى الثورة والمعارضة السورية، ثم ممثلين عن مجموعتي القاهرة وموسكو. ومن المنتظر أن يعقب كلا من اللقاءين مؤتمر صحفي لممثلين عن المعارضة السورية.
قال الناطق الرسمي للهيئة العليا للمفاوضات سالم المسلط: أولويتنا لا تزال مناقشة الانتقال السياسي ونطالب بهيئة حكم انتقالي بدون الأسد
إن قضية الانتقال السياسي، هي مفتاح حل الأزمة السورية الممتدة منذ ستة أعوام، مشيرا إلى أن الحكومة السورية تسعى للتهرب من هذا الاستحقاق عبر طرحه قضية الإرهاب كأولوية.
وأضاف المسلط لقناة العربية الحدث في جنيف: أولويتنا لا تزال مناقشة الانتقال السياسي ونطالب بهيئة حكم انتقالي بصلاحيات كاملة بدون الأسد (الرئيس السوري بشار الأسد)، مشيرا إلى أن جولة المفاوضات مع المبعوث الأممي دي ميستورا التي عقدت أمس كانت إيجابية. [25]
قال المبعوث الأممي إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا، إن جميع المدعوين لمفاوضات جنيف-5، شاركوا بتفاصيل وجوهر المناقشات التي اتسمت بالجدية والتفاعلية، مبينا أن الأطراف السورية مستعدة للمشاركة في جنيف-6.
جاء ذلك في كلمة ألقاها دي ميستورا، في مؤتمر صحفي عقده اليوم الجمعة، في المقر الأممي بجنيف، عقب اختتام الجولة الخامسة من مفاوضات الأزمة السورية.
ولفت المبعوث الأممي إلى أن موعد الجولة الجديدة مرهون بمشاورات يجريها في مجلس الأمن، وأخرى مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتريش، نهاية الأسبوع المقبل.

وأضاف أن كل المدعوين شاركوا بتفاصيل وجوهر المناقشات"، مستدركاً هم ينكرون ذلك، وهذا طبيعي، وكل المدعوين تناولوا مجموعة من القضايا بشكل متواز، وكان الحديث في المضمون.
وبيّن دي ميستورا أنه في هذه الجولة لا ينبغي توقع أي انهيار في المباحثات أو تقدم، المهم التقدم في جدول الأعمال، ولا يمكن تقليل شأن ما فعلته الأطراف هنا.
واعتبر أنه في كل المفاوضات هناك قضايا تحتاج للتحضير والمناقشة، قبل المفاوضات الفعلية، وهذا لم يبدأ بعد، والأهم هو الاهتمام بالنقاط التحضيرية، وبهذا المجال حصل تقدم.
كما أوضح أنه حصل تقدم (لم يذكر مداه) في الجوهر، والمطلوب هو العمل في إطار لتحقيق اتفاق سياسي لتسوية سياسية، وفق بيان جنيف-1 (عام 2012) والقرار الأممي 2254.
وتابع مبيناً هذه خطوات مهمة، فهم (الأطراف السورية) أبلوا حسناً، وربما ينكرون ذلك.
وشدد على أنه حصلت مناقشات معمّقة ومفيدة للغاية، حيث تعمقنا بـ (مناقشة) السلال الأربعة، بفضل وجود خبراء عن الجهات المشاركة، في الحديث عن الانتقال السياسي، والدستور، والأجهزة الأمنية، ومكافحة الإرهاب، وتدابير بناء الثقة.
والسلال الأربعة هي الحكم غير الطائفي، والدستور، والانتخابات، ومكافحة الإرهاب، وفق ما كان قد أعلن عنه دي ميستورا، في نهاية جنيف 4، في 3 مارس/آذار الجاري.
وعن آفاق العملية ومستقبلها، قال المبعوث الأممي وفي نهاية اليوم حصلنا على دلالات من الأطراف، بأنهم مستعدون ومهتمون لإجراء مفاوضات جنيف 6، وناقشت معهم كيف يمكن مواصلة الحوارات مع جميع الأطراف، من أجل التعمق بهذه السلال.
وذكّر دي ميستورا بوجود تطورات سياسية مهمة، منها مؤتمر بروكسل حول سوريا في بلجيكا (المزمع في 5 نيسان/أبريل المقبل)، وبعدها يذهب إلى نيويورك ومجلس الأمن، وعقبها اجتماعات الدول الضامنة لأستانة في طهران، ونأمل أن يعاد العمل بنظام وقف إطلاق النار.
وأكد أنه لا بد من مواصلة هذا الزخم المتدرج، والمتقدم في العملية السياسية، فالقطار خرج ببطء، ولكنه خرج من المحطة.
ورفض المبعوث الأممي الإجابة عن أسئلة تتعلق بمدى استمراره في مهمته كمبعوث أممي، قائلا إن هذا القرار سيصدر منه أو من الأمين العام للأمم المتحدة.
وبذلك تنتهي مفاوضات جنيف-5، التي استغرقت 8 أيام، إذ انطلقت بلقاءات تمهيدية في 23 آذار/مارس الجاري، واجتماعات رسمية الجمعة الماضية في المقر الأممي.
وقبيل المؤتمر الصحفي لدي ميستورا، قال بشار الجعفري، رئيس وفد النظام في مفاوضات جنيف 5، إنهم لم يتلقوا أجوبة من الأطراف السورية (المعارضة)، على مجموعة أوراق تقدموا بها (وفد النظام) للمبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا.
فيما كانت المعارضة السورية قد قالت في وقت سابق اليوم، إن المفاوضات لم تنجح حتى الآن في إحراز تقدم نسبي، مؤكدة أنه لا يوجد أي تغيير جذري في موقف واشنطن من بشار الأسد خلال تواصلهم مع المسؤولين الأمريكيين. [26]

وكان المجلس الوطني الكردي في سوريا قد أعلن، في وقت سابق، تعليق حضوره في اجتماعات الهيئة العليا للمفاوضات، وعدم التزامه بالوثائق التي يتم تقديمها بغيابهم، وأرجعوا ذلك إلى تجاهل بعض أطياف المعارضة، وخاصة هيئة التنسيق، ومن سموهم بالقلة، للقضية الكردية، وأرجع نصر الحريري، رئيس وفد المعارضة السورية في مفاوضات جنيف 5، تعليق المجلس الوطني الكردي مشاركته باجتماعات الهيئة العليا للمفاوضات، إلى رغبة المجلس في إضافة بند خاص عن الأكراد، ورغبة الهيئة في تأجيل مناقشة ذلك لاجتماعها المقبل بالرياض.

جاء ذلك في حوار أجرته الأناضول مع الحريري، أوضح فيه أن النقاش كان من أجل موضوع ورقة المبادئ المطروحة من (المبعوث الأممي إلى سوريا) ستافان دي مستورا، وهي تتحدث عن مجموعة من المبادئ العامة التي تنظم المرحلة الانتقالية.

وأضاف: كان هناك رغبة من المجلس الوطني الكردي بإدراج بند خاص عن القضية الكردية، وكانت النقاشات مع الهيئة العليا للتفاوض، وتم إرجاء الموضوع حتى يتم اجتماع الهيئة العليا للمفاوضات في الرياض (غير محدد موعده)، أي بعد انتهاء جولة التفاوض الحالية في جنيف.

وعن مآلات العلاقة مع المجلس الكردي، أوضح: نحن نحترم رأي المجلس الوطني الكردي، والأكراد مكوّن أصيل في سوريا، مثلهم مثل التركمان، والسريان، والآشور، والشركس، والأرمن. الشعب السوري شعب واحد.

اختتمت الجولة الخامسة للمفاوضات السورية غير المباشرة في جنيف، وقال مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا ستيفان دي ميستورا إن الوفود المشاركة ناقشت بالتفصيل جدول الأعمال المطروح، في حين تبادل وفدا المعارضة والنظام الاتهامات بشأن عدم تحقيق تقدم في هذه الجولة، ونوقشت خلال ثمانية أيام المواضيع الأربعة الرئيسية لجدول الأعمال، وتشمل الحكم والدستور ومكافحة الإرهاب والانتخابات، كما قدم كل طرف للمبعوث الأممي رؤيته بشأن النقاط الأربع، حيث يُنتظر أن تعقد جولة سادسة من المفاوضات في أواخر أبريل/نيسان.

وقال دي ميستورا إن كل الوفود المشاركة ناقشت بكثير من التفصيل جدول الأعمال خلال هذه الجولة، وأضاف في مؤتمر صحفي أن المطلوب من وفدي المعارضة والحكومة هو التقدم نحو الجوهر من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي، واعتبر المبعوث الأممي أن هناك تقدما في المحادثات بين أطراف الأزمة السورية، رغم أن المفاوضات الفعلية لم تبدأ بعد، وأضاف في هذه الجولة لا يمكن توقع أي انهيار في المحادثات أو نجاح كبير لها.. المهم هو أننا نتقدم في جوهر الأعمال، وهذا أمر لا ينبغي التقليل من شأنه ولا تجاهله.

وكشف دي ميستورا للصحفيين عن عرض ورقة من الأمم المتحدة على أطراف المفاوضات، وهي قابلة للتطوير ونحصل على تعليقات بشأنها، موضحا أن جميع الأطراف أبدت استعدادها للعودة إلى جنيف لإجراء جولة جديدة من المفاوضات، التي سيتحدد موعدها بعد اجتماع المبعوث مع مجلس الأمن. [27]

النتيجة لا شيء فقد ناقشت الوفود المشاركة بالتفصيل المواضيع الأربعة الرئيسية وهي الحكم والدستور ومكافحة الإرهاب والانتخابات، وتبادل وفدا النظام والمعارضة الاتهامات بشأن عدم تحقيق تقدم في جولة المفاوضات التي استمرت ثمانية أيام.

سادسا جنيف 6

أكد نائب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا، رمزي عزالدين رمزي، في أعقاب لقائه بنائب وزير خارجية النظام السوري في دمشق بشأن اجتماع جنيف المرتقب، أن محادثات الثلاثاء ستكون مختصرة ومركزة.

وقال رمزي إن لديه أملاً بأن موقف النظام السوري سيكون بنّاء خلال الاجتماع القادم.

كما رأى أن تثبيت وقف إطلاق النار شيء مهم وأساسي لخلق المناخ المناسب لمحادثات جادة،

كذلك كشف الموفد الأممي عن اتفاق بشأن المواضيع التي سيتم مناقشتها خلال الاجتماع، فيما سيبقى جدول الأعمال دون تغيير، وأوضح نائب دي ميستورا أن هناك أربع سلال سيتم التعامل معها بالتوازي، وذلك دون عقد لقاءات مباشرة.

انطلقت الثلاثاء 16 أيار/مايو 2017، في مدينة جنيف السويسرية، اجتماعات مؤتمر "جنيف 6"، الذي يشارك فيه أطراف الصراع في سوريا، وبدأت الاجتماعات بلقاء بين المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا وفريقه، مع وفد النظام السوري الذي يترأسه بشار الجعفري، عند الساعة العاشرة صباحا ومن المنتظر أن يلتقي دي ميستورا مع وفد المعارضة الذي اكتمل وصوله أمس، عند الساعة 14:00 بتوقيت جنيف، وأمس الإثنين، أعرب رئيس وفد المعارضة نصر الحريري، عن أمله في أن تطرح الأمم المتحدة هذه المرة خطة عملية أكثر، تسهّل عملية الانتقال والحل السياسي.

ورحّب الحريري، خلال مؤتمر صحفي عقده في مقر إقامة وفد المعارضة بجنيف، بأن تكون المفاوضات عملية ومنتجة، إلا أنه ليس لدينا حتى الآن تصور عن طبيعة هذه المفاوضات.

وبحسب مصادر في المعارضة السورية، فإن وفدها سيقدم للمبعوث الأممي خلال هذه الجولة رؤية الهيئة العليا للمفاوضات حول الانتقال السياسي، وهيئة الحكم الانتقالي، والدستور، فضلاً عن وثائق تتعلق بالملفات الإنسانية.

وللعلم فإن مسار مباحثات جنيف، لم يحقق أي تقدم رغم انعقاد جولات تفاوضية عديدة خلاله، كان آخرها في 31 مارس/آذار الماضي، دون تحقيق تقدم ملموس، وفق النظام والمعارضة، فيما اعتبر دي ميستورا آنذاك، أن القطار بدأ يتحرك ببطء على سكته.

وفي 4 مايو/أيار الجاري، اتفقت تركيا وروسيا وإيران، خلال اجتماعات "أستانة 4" على إقامة "مناطق تخفيف التوتر"، يتم بموجبها نشر وحدات من قوات الدول الثلاث لحفظ الأمن في مناطق محددة بسوريا.

وبدأ سريان الاتفاق منتصف ليل 6 مايو/أيار الجاري، ويشمل 4 مناطق هي: محافظات إدلب، وحلب (شمال غرب)، وحماه (وسط)، وأجزاء من اللاذقية(غرب). [28]

رغم التصريحات المتفائلة في بداية جولة جنيف الـ 6 لصياغة الدستور السوري، بتميز اجتماعات اللجنة الدستورية المصغرة عن الاجتماعات السابقة وإمكانية الحوار

والتوافق وغياب التوترات السابقة، إلا أن ختام المحادثات لم يحمل أي مؤشرات للتفاهم وتقارب الرؤى حول نقاط الخلاف الأساسية، بل وجهت الأطراف السورية انتقادات لبعضها البعض.
وأعلن المبعوث الدولي إلى سوريا، غير بيدرسن، الجمعة، انتهاء محادثات اللجنة الدستورية السورية في جنيف دون إحراز أي توافق حول المبادئ الدستورية الأربعة، موضحا أن الاجتماع الأخير عبارة عن خيبة أمل لافتقار المجتمعين فهم سليم لطريقة دفع هذ المسار إلى الأمام، لذا لم تتوصل الجولة لتفاهمات وأرضية مشتركة.
وأوضح رئيس وفد النظام السوري، أحمد الكزبري، أن الوفد طرح مبادئ تعكس طموحات الشعب السوري وهواجسه وجاء برغبة صادقة وروح إيجابية لإنجاح الجولة، مشيرا إلى أن طروحات المشاركين الآخرين منفصلة عن الواقع وتعكس أفكار خبيثة وأجندات معادية.
ولم تختلف تصريحات وفدي المعارضة والمجتمع المدني عن تصريحات النظام، حيث قال هادي البحرة إن وفد الحكومة لم يقدم أي ورقة للتفاهم وأصر على ألا يرى أي نقطة للتوافق، مشددا على أن الحل السياسي عبر تطبيق قرار مجلس الأمن 2254 ينهي معاناة السوريين.
من جانبها، أشارت عضو وفد المجتمع المدني، ميس كريدي، إلى تأييد وفدها لورقة الإرهاب المقدمة من وفد الحكومة.
وضمت جولة جنيف الـ 6 الخاصة بصياغة الدستوري السوري، 45 عضوا موزعين بالتساوي بين النظام السوري والمعارضة والمجتمع المدني، وتقوم بدورها برفع تقرير للجنة موسعة تضم 150 عضوا مكونين من الأطراف الثلاثة بواقع 50 عضوا عن كل طراف.
وفي بداية المباحثات، التقي كزبري البحرة معا في لقاء الأول من نوعه برعاية دولية وأعلنا التوافق على البدء في صياغة المبادئ الأساسية للدستور والالتزام بتحديد مواعيد مؤقتة للاجتماعات المقبلة ومناقشة خطة العمل. وفي الوقت نفسه، أبدى كبير مستشاري وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية علي أصغر خاجي، ومدير عام وزارة الخارجية التركية سلجوق أونال ترحيبهما بالمباحثات.

مصير الجولة

كان من المتوقع انتهاء المفاوضات بملخص لـ 4 موضوعات هم الجيش والقوات المسلحة والأمن والاستخبارات، وسيادة القانون، وسيادة الدولة، والإرهاب والتطرف، مع تحديد مواعيد الجولة المقبلة، ويري المحلل السياسي السوري، غسان يوسف، أن عودة المباحثات بشأن الدستور السوري بعد توقف دام 9 أشهر ترجمة لجولات المبعوث الدولي لدمشق وأنقرة وموسكو وعدد من العواصم العربية الفترة الماضية، بهدف تهيئة الأجواء بين الأطراف وجعل جولة جنيف السادسة بداية لمرحلة جديدة، مشيرا إلى أن الأمر يتطلب توافق بين الأطراف الدولية والإقليمية المؤثرة في الملف السوري، ويوضح يوسف في تصريحات لموقع "سكاي نيوز عربية"، أن اجتماعات جنيف تصبح اجتماعات عبثية ليس لها تأثير بدون توافق على حل سياسي في سوريا،

خاصة وأن الدولة السورية تتمسك بخروج القوات التركية والأميركية من أراضيها لدخولهم بدون إذن الحكومة السورية وقتها.
ويشير إلى أن النظام ليس على خلاف مع المعارضة بقدر خلافه مع الهيئة العليا للتفاوض وتنظيمات الإخوان وداعش وجبهة النصرة والمقاتلين الأجانب من الأيغور والشيشان المتواجدين في إدلب شمال غربي سوريا بدعم تركي من جانب، ومع الولايات المتحدة الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية في الشمال السوري من جانب آخر.

نقاط الخلاف

حول النقاط الخلافية بين المجتمعين بشأن الدستور السوري، الذي يعد بداية لرسم ملامح مرحلة ما بعد الحرب في سوريا، يقول المحلل السياسي السوري، إن المشكلة في مباحثات اللجنة الدستورية تتعلق باشتباك نقاط الخلاف بين جميع الأطراف، حيث يركز النظام السوري على نقاط محاربة الإرهاب والتطرف، وسيادة الدولة السورية ووحدة أراضيها، وهو ما يعكسه الوفد الممثل للنظام خلال جولات التفاوض.
وتتمسك المعارضة بصياغة دستور جديد والتخلص من دستور 2012 بشكل يناسب أهدافها مع تقليص صلاحيات الرئيس ومجلس الشعب، وتأسيس دستور مناطقي يكرس للامركزية، ورغم أن النظام لا يمانع اللامركزية ولكنه يريد دولة قوية لها كيان تحافظ على صلاحيات الرئاسة بشكل يمنع أي خلافات بين باقي المؤسسات وتدخل أي دول إقليمية في شؤونها، بحسب تصريحات يوسف.
ويفسر موقف تركيا بالمطالبة بتطبيق نظام برلماني يمنح المناطق مركزية أكثر، بينما طرحت روسيا دستورا لم يلقى قبولا من المعارضة والحكومة والمجتمع المدني، كونه يرتكز على الطوائف العرقية ويؤجج حرب جديدة في سوريا.
ويشير يوسف إلى توافق إيراني – تركي في تكريس حكم إسلامي في سوريا، وبالطبع تصبح جماعة الإخوان الفصيل الأقرب لإدخال سوريا في هذا المنحى الديني، لذا ركزت الورقة الحكومية على التزامها بمواجهة كافة أنواع الإرهاب وتمويله باعتباره جريمة يعاقب عليها القانون ويعد استئصاله أحد أعمدة تماسك المجتمع السوري.، مؤكدا على أنها نقطة خلافية غير واضحة على السطح بين إيران والنظام السوري رغم العلاقة القوية بينهما.

دستور 2012

جاءت تسمية اللجنة الدستورية نتاج مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي نهاية يناير عام 2018، باعتبارها إحدى السلاسل الأربع لقرار مجلس الأمن رقم 2254 للحل السياسي للأزمة السورية، وتأسست اللجنة عام 2019 بعد جهود من الدول الضامنة لمسار أستانة (تركيا وروسيا وإيران)
ويوضح يوسف أن دستور2012 يمكن البناء عليه أو تعديل بنوده في حال تم الاتفاق عليه، مشددا على أن كتابة دستور من الألف للياء أمر مستحيل، وإن الإصلاح الدستوري يعني صياغة دستور بناء على دساتير سوريا السابقة بما فيهم دستور 2012 وهو أمر يؤسس للتوافق بين المشاركين.

ويضيف: "التوافق بشأن جميع القرارات الدولية بما فيهم قرار 2254، واستعداد النظام لتطبيق اللامركزية بحسب مرسوم 107 لعام 2011، وطلب المعارضة بحكومة ذات سيادة بصلاحيات تنفيذية دون المساس بصلاحيات الرئاسة ومجلس الشعب يعزز وحدة سوريا".
وشدد على أن تقارب الرؤي بين دمشق وواشنطن وأنقرة برعاية روسية واتفاق إيراني ينهي الأزمة السورية بتحقيق مبدأ السيادة السورية ويلغي كل جولات جنيف. [29]
مرة أخرى فشلت مفاوضات جنيف السورية بجولتها السادسة، من تحقيق أي تقدم يذكر في مسارها، فبقيت أيامها الأربعة فارغة، ولم تتسع للسلات الأربع من المفاوضات، والمتمثلة في الحكم ـ والدستور ـ والانتخابات ـ والإرهاب.
المفاوضات في هذه الجولة ظهرت وكأنها سباق مع الزمن وكثافة في اللقاءات، إلا أنها بدت وكأنها لباس قصير لا يتسع لحجم الأزمة السورية، التي هي في عامها السابع، فلم تحقق ما هو مرجو منها، ولم يشفع إعلان المبعوث الأممي في بداية الجولة، عن رغبته بالحديث عن السلات الأربع، إلا أنه زج بمقترح إنشاء آلية تشاورية حول المسائل القانونية والدستورية، استاء الأطراف منها، فاكتفى بلقاءات تقنية مع وفدي النظام والمعارضة.
وكشفت وثيقة سلمها دي ميستورا، للأطراف السورية المشاركة في مفاوضات "جنيف6"، التي انطلقت الثلاثاء الماضي، سعيه لإنشاء آلية تشاورية حول المسائل الدستورية والقانونية، وسيدعو الأطراف المشاركة بشكل بناء في عملها.
وتستند الآلية إلى بيان جنيف1 (30 يونيو/حزيران 2012)، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتي "حددت متطلبات عملية انتقال سياسي متفاوض عليها بهدف حل النزاع".
المعارضة في معرض استفساراتها عن الوثيقة تساءلت ما الذي يستند إليه المبعوث الدولي في تشكيل الآلية من ناحية ولايته، أو دوره كمبعوث خاص؟ وكيف يمكن إيجاد الصلة بين آلية تشاورية وبين بيان جنيف، وما مرجع هذه الصلة في البيان؟
وفي مؤتمر صحفي بختام الاجتماعات اليوم، قال المبعوث الأممي إن جولة جنيف6، لم تسمح له مع الأطراف السورية بالتعمق في تناول السلال الأربعة المذكورة.
ولفت المبعوث الأممي إلى أن موعد الجولة الجديدة للمفاوضات ستتضح في منتصف يونيو/حزيران المقبل، بعد التشاور مع الأطراف المعنية.
وتابع اليوم اختتمنا جولة سادسة من المباحثات السورية، وشاهدتم أن هذه الجولة كانت قصيرة، إذ كنا نحتاج أن نجعل منها جولة مركزة لتعميق المباحثات، خلال الجولة السابقة ناقشنا بشكل متوازن كل السلال الأربعة الواردة في جدول الأعمال.
دي ميستورا، أشار إلى أنه كان يرغب في تحفيز الوفود المشاركة بالمفاوضات، من خلال اطلاعهم على وثيقة داخلية (تشكيل آلية تشاورية)، لم يكن الغرض التفاوض عليها، بل التعرف على رؤيتهم بدلًا من تضييع وقت في مناقشتها، وبالفعل تجاوزوا الورقة، وركزوا على ما كانوا يرغبون به، وقرروا فعله.
المعارضة من ناحيتها، قالت إنها أنهت جولة جديدة من المفاوضات ركزت فيها على عملية الانتقال السياسي، وأشارت إلى أنهم قدموا في الجلسة الختامية، اليوم، مذكرة

للمبعوث الأممي، ستيفان دي ميستورا، عن دور إيران في سوريا والمنطقة، جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده نصر الحريري، رئيس وفد المعارضة السورية في ختام المفاوضات.
وأضاف الحريري: أنهينا جولة مفاوضات قصيرة مدتها أربعة أيام، التركيز الأساسي فيها كان على الانتقال السياسي، ومنذ أمس، كانت هناك نقاشات عن هيئة حكم انتقالي، وعقدنا لقاءات فنية مع فريق دي ميستورا، تتعلق باستكمال القضايا الدستورية والقانونية والإجرائية المتعلقة بالانتقال السياسي، وأن وفد النظام ليست لديه أية جدية للوصول إلى حل سياسي، ولا يزال حتى اللحظة يقف عائقا أمام التقدم في هذا الصدد بغية تحقيق الانتقال السياسي.
وتمنى أن تكون هناك آليات جادة بالفعل، تحفظ وتسرع العملية السياسية.
الحريري، قدم ملخصا عن الجولة بقوله كان نقاشنا تفصيليًا إلى حد معقول عن هيئة الحكم الانتقالي، والنظام (الأسد) لم يقبل مناقشة أي شيء، ولن يدخل بأي عملية سياسية، لأنه لا يفكر بأمهات وأطفال سوريا، بل يفكر بقضية واحدة، وهي أن يحذف كل المحافظات والمكونات السورية، وتأتي كل دول العالم للبلاد ليبقى بالحكم.
أما بشار الجعفري، رئيس وفد النظام السوري في المفاوضات، فقال، إن الاجتماع التقني أمس مع فريق الأمم المتحدة، هو الإنجاز الوحيد في جولة المفاوضات الحالية.
وأكد أنهم لم يناقشوا أي سلة من السلال الأربعة، وذلك في مؤتمر صحفي ختامي عقده الجعفري، في المقر الأممي.
وأفاد الجعفري، انتهت الاجتماعات الرسمية مع المبعوث الخاص في هذه الجولة، والأخير سيتابع الاتصالات بشأن العملية، وفي هذه الجولة ناقشنا موضوعا واحدا وهو ما يمكن أن تعتبروه الثمرة التي نجمت عن هذه الجولة، وأعني اجتماع الخبراء، وحصل اجتماع واحد بين خبرائنا، وخبراء المبعوث الخاص، وهذه هي النتيجة الوحيدة التي خرجنا بها في هذه الجولة.
وشدد أنه في أربعة أيام (من جولة جنيف) لم نتطرق إلى أي سلة من السلات الأربع.
كما بين أن اجتماعات الخبراء مسألة فنية بحتة، الغرض منها إيجاد قواسم مشتركة بين النقاط ذات الصلة بالعملية الدستورية الموجودة في ورقة المبادئ الأساسية (سبق أن قدمها دي ميستورا ومكونة من 12 مادة)، مع المحادثات السياسية، وهي جزئية من الكل.
ومع ختام الجولة تكون جميع الأطراف أجمعت على أنها لم تتطرق إلى السلال الأربعة، وأن الوقت لم يكن كافيا، بانتظار الإعلان عن جولة جديدة، وحتى ذلك تبقى آمال السوريين معلقة بها. [30]

جنيف 6" السوري: استمرار المحادثات من أجل المحادثات

استبق المبعوث الأممي إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، وصول وفدي المعارضة السورية والنظام إلى المدينة السويسرية، بالكشف عن تحركات دبلوماسية في عواصم لها تأثير على طرفي التفاوض في جنيف. وكانت الوفود المشاركة في جولة جديدة من المفاوضات السورية، قد بدأت بالوصول إلى جنيف، بسقف توقعات منخفض، إذ إن

الدعوات وصلت إلى الوفود من دون جدول أعمال، ما يضعف من أهمية هذه الجولة، التي ستتم بين كل طرف ودي ميستورا، لا عبر لقاءات مباشرة.
ولا تعول مختلف الأطراف على أن تخرج جولة مفاوضات جنيف، التي تنطلق اليوم وتستمر حتى السبت المقبل، بنتائج هامة، بل وتعتبر من أكثر الجولات التي تبدأ بسقف توقعات منخفض. ويرجح محللون أن دي ميستورا سعى لعقدها، بهدف المحافظة مبدئياً على مسار جنيف، وهو نفسه لم يخف ذلك عندما قال، أمس، إن الهدف الآن هو تأمين استمرارية المفاوضات. وخلال مؤتمر صحافي في جنيف التي ستستضيف جولة المفاوضات السورية السادسة، أكد دي ميستورا أن "جنيف 6" ستركز على قضايا سياسية وإنسانية، لكنه كشف عن أن المفاوضات لن تكون مباشرة بين وفدي المعارضة السورية والنظام، مبرراً ذلك بوجود قضايا خلافية رئيسية بين الجانبين، منوهاً بأنه يوجد لديه دعم دولي لتنفيذ خطتنا في سورية. واعتبر أن وفد النظام السوري الذي يحضر محادثات السلام في جنيف جاء للعمل، متجاهلاً تصريحات رئيس النظام بشار الأسد بأن مفاوضات جنيف مجرد لقاء إعلامي. وأعلن أنه لن يعلق على تصريحات الأسد، التي بثتها محطة "أو إن تي" التلفزيونية من بيلاروسيا 11أيار/ مايو 2017، والتي قال فيها حتى الآن هو مجرد لقاء إعلامي، لا يوجد أي شيء حقيقي في كل لقاءات جنيف السابقة. وأشار دي ميستورا إلى أن رئيس وفد النظام إلى المفاوضات، بشار الجعفري، حضر إلى جنيف على رأس وفد من 18 شخصاً. ودعا إلى تقليص مشاركة وسائل الإعلام من أجل تعزيز مناخ "أكثر نشاطاً". وأوضح دي ميستورا أن هذه الجولة من المفاوضات ستكون عملية أكثر، وسنركز على بعض المواضيع من أجل التحرك إلى الأمام. وقال نريد وقف التصعيد في سورية، وهذا ما سعينا إليه في أستانة"، مشيراً إلى ترابط جنيف وأستانة ولا نية للفصل بينهما، محذراً، في الوقت ذاته، من أن خفض أعمال العنف لن يستمر من دون آفاق وتسوية سياسية. وأعلن أن الولايات المتحدة زادت من انخراطها في العملية، مشيراً إلى تحرك دبلوماسي على مستوى عالٍ يتم خلف الأضواء. وقال كل شيء متصل. هناك اجتماعات مهمة تعقد، وستعقد. هناك مباحثات تتم في عواصم لها تأثير على ما نتفاوض عليه. ولكني لن أوضح أكثر.
وتعقد جولة مفاوضات جنيف، للمرة الأولى، منذ إقرار اتفاقية إنشاء مناطق منع التصعيد، في العاصمة الكازاخية أستانة، بداية مايو/أيار 2017، والتي دخلت حيز التنفيذ في السادس من مايو، وسط حديث روسي عن مخطط لتوسيع هذه الاتفاقية، حتى تشمل مناطق أخرى بالبلاد. وقال وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إن بلاده "توافقت مع تركيا وإيران ونظام بشار الأسد والمعارضة المسلحة، خلال اجتماع أستانة قبل أيام على مذكرة لتطوير مناطق خفض التصعيد في سورية، ودعم المقترح الأميركي بإقامة مناطق آمنة مع الأخذ في الاعتبار أن هذه التجربة ستعمم على جميع الأراضي السورية. وكانت المعارضة السورية قد أكدت مشاركتها في مفاوضات جنيف، قائلةً إن الوفد الذي سيمثلها هو نفسه الذي شاركت به في جولة التفاوض السابقة، وعلى رأسه نصر الحريري، كرئيس للوفد وكمتحدث وحيد في المؤتمرات الصحافية داخل مقر الأمم المتحدة، على أن يكون سالم المسلط هو المتحدث الرسمي

باسم الهيئة العليا للمفاوضات. ويضم الوفد أيضاً نائب رئيس الوفد المفاوض، أليس المفرج، وكبير المفاوضين، محمد صبرا، إضافة إلى 17 عضواً آخرين. كذلك يشارك النظام بالمفاوضات، رغم أنه سعى في الأيام الأخيرة لتسخيفها، إذ اعتبرها الأسد مجرد لقاءات إعلامية لا تحرز أي نتائج تُذكر، معطياً أهمية أكبر لمسار أستانة الذي أسست له موسكو، فيما كان وزير خارجيته، وليد المعلم، قد اعتبر أن محادثات جنيف لا تحرز تقدماً، وعليه فإن دمشق تعول على ما أسماه المصالحات الوطنية، في إشارة منه إلى اتفاقيات التهجير والتغيير الديمغرافي التي تنفذها قوات النظام في مناطق المعارضة، تحت إشراف روسيا. [31]

وبينما كان وفد المعارضة منشغلا في اختيار رئيسا له نصر الحريري وناطقا باسمه بكل أسف كان التهجير على قدم وساق حيث غادرت الإثنين 15ايار/ مايو أي قبل يوم من بدء المفاوضات، الدفعة العاشرة من مُهجري حي الوعر في مدينة حمص نحو محافظة إدلب شمالي البلاد، وتضم نحو 2000 شخص، وصل أكثر من 2500 مُهجر إلى محافظة إدلب، بعد أن كانوا قد غادروا حي القابون، قبل يومين، على متن حافلات أقلتهم إلى مكان إقامتهم الجديد. وجاء ذلك ضمن اتفاق تهجير جديد، فرضه النظام السوري، على مقاتلي المعارضة وعائلاتهم ومدنيين آخرين من حي القابون بدمشق، الذي بات معظمه مدمراً، نتيجة حملة النظام العسكرية هناك، والتي بدأت قبل ثلاثة أشهر. وقبل ذلك، هجّر النظام السوري، خلال الأيام الثلاثة الماضية، دفعتين من المقاتلين والعائلات في حيي تشرين وبرزة، نقلوا إلى محافظة إدلب شمال سورية. ومع تهجير النظام لمقاتلي المعارضة السورية المسلحة مع مئات العائلات من أحياء برزة وتشرين والقابون، تكون كامل منطقة شمال شرق دمشق تحت سيطرة النظام السوري، فيما يبقى حي جوبر شرقي العاصمة والمتصل بالغوطة الشرقية، تحت سيطرة المعارضة السورية حتى اليوم.

من جهة أخرى، أكد نائب رئيس الوزراء التركي، ويسي كاياناك، أنّ أنقرة اقترحت إقامة بعثة مهمتها مراقبة وقف إطلاق النار في محافظة إدلب، خلال لقاءات أستانة، في العاصمة الكازاخية، والتي انتهت باتفاق كل من تركيا وروسيا وإيران على مناطق "تخفيف التصعيد" في مناطق سيطرة المعارضة السورية. وقال كاياناك، خلال زيارة قام بها إلى البوسنة، إنّ تواجد القوات التركية في محافظة إدلب شمالي سورية، سيساعد في حماية الحدود"، بينما كان العمل على تحديد خرائط مناطق "تخفيف التصعيد" سيستمر لحين الوصول إلى القرار النهائي.

انتهت جنيف 6 بالفشل كسابقاتها بحسب ما صرح "دي ميستورا" حينها دون تحقيق أي تقدم ملموس.

النظام السوري يحصد نتائج اتفاقات أستانة: تهجير وتهميش لجنيف

دخل اتفاق أستانة، والذي تمخّض عنه اتفاق روسي ـ تركي على ترسيم خرائط أربع مناطق سورية لـ "منع التصعيد" في غوطة دمشق ودرعا وإدلب وريف حمص، أسبوعه الثاني، ليبدو النظام في موقع المستفيد الأول في نواحٍ عدة، أبرزها أن الاتفاق سمح له باستكمال تهجير أهالي مناطق طوق دمشق من معارضيه، وتحديداً في برزة والقابون التي أعلن جيشه، بحسب إعلام النظام، السيطرة عليها أمس السبت. أكثر من

ذلك، أتاح "مسار أستانة" العسكري، القائم على ثلاثي روسي ـ تركي ـ إيراني، وأد مسار جنيف السياسي، الهادف نظرياً إلى إيجاد آلية تنفيذية للانتقال السياسي، بدليل أن عرابة المسار، أي الأمم المتحدة، انصاعت لرغبات دمشق، وبدأت تقلل من أهمية الجولة المقبلة المقررة بين 16 و19 مايو/ أيار الحالي في سويسرا. أما النتيجة الثالثة لمسار أستانة، فتترجم بالنسبة لكثيرين على شاكلة تحليلات باحتمال تدخل عسكري تركي في إدلب يكون موجهاً ضد "هيئة تحرير الشام" (جبهة النصرة سابقاً)، التي تستثنيها هدن أستانة، وذلك عشية لقاء مرتقب بين الرئيسين الأميركي دونالد ترامب، والتركي رجب طيب أردوغان، على وقع استمرار تفضيل واشنطن لـ "حليف البرّ"، أي للقوات العسكرية الكردية، على حساب الحليف الأطلسي، تركيا.

وتتواصل محاولات النظام لاستغلال اتفاق مناطق "تخفيف التوتر"، بمواصلته سياسة تهجير السوريين من دمشق ومحيطها، ومحاولته نسف مسار جنيف التفاوضي، للتهرب من استحقاق الانتقال السياسي، والتركيز على مسار أستانة، والذي يتيح له فرض حلول على مقاس يبقي بشار الأسد في السلطة، في الوقت الذي لا يبدو فيه المشهد الميداني في حال أفضل، بعد أسبوع من بدء تطبيق اتفاق أستانة، إذ لم يطرأ تحسن واضح على حياة السوريين، ولم تتوقف محاولات الضغط على المعارضة السورية لإخلاء دمشق بشكل كامل، في خطوة تسبق الانقضاض على معقل المعارضة الأهم في غوطة دمشق الشرقية. وعلى الرغم من أن الأسبوع الأول من تطبيق اتفاق "أستانة 4" قد شهد انخفاضاً على صعيد الغارات الجوية، كما انخفضت وتيرة المجازر التي كانت تُرتكب بحق المدنيين، لكن قوات النظام، ومليشيات إيرانية تساندها، لا تزال تقوم بعمليات عسكرية في المناطق المشمولة بالاتفاق، والذي رفضته المعارضة السورية، لكنها لم تسع إلى تقويضه عسكرياً. وكان بدأ في السادس من مايو الحالي سريان اتفاق أستانة بشأن مناطق "وقف التصعيد" في سورية، وهو يشمل ريف إدلب والمناطق المحاذية في شمال شرقي ريف اللاذقية، وغربي ريف حلب، وشمال ريف حماة، كما يشمل شمالي ريف حمص في مدينتي الرستن وتلبيسة والمناطق المحاذية، إضافة إلى الغوطة الشرقية لدمشق، وجنوب سورية. ولم تتوقف الأعمال العسكرية لقوات النظام في المناطق المشمولة باتفاق أستانة، خصوصاً في ريف حماة الشمالي، وريف حمص الشمالي، وفي درعا. كذلك تمت، في الأسبوع الأول من الاتفاق، مرحلة جديدة من مراحل تهجير أهالي حي الوعر الحمصي الى الشمال السوري، حيث هُجر الخميس الماضي 1721 شخصاً، بينهم 573 امرأة، و641 طفلاً.

[32]. واقترح دي ميستورا إنشاء آلية تشاورية لنقاش القضايا التقنية المتعلقة بالقضايا الدستورية والقانونية، وهو اقتراح رفضته المعارضة، لكنها أرسلت وفداً شارك بجولتي نقاش حول المسائل التقنية بعد انتهاء الجولة السادسة.

سابعا جنيف 7

9 يوليو/تموز 2017 انطلقت مفاوضات جنيف 7 وتسعى منظمة الأمم المتحدة إلى تحقيق تقدم في تلك المحادثات، في المدينة السويسرية جنيف، على أمل إيجاد حل للأزمة السورية، بالتركيز على مناقشة المسائل الدستورية والقانونية الخاصة بالعملية السياسية، وتستمر في هذه الجولة اجتماعات الخبراء، ضمن العملية التشاورية حول

المسائل الدستورية والقانونية، التي أنشأها المبعوث الأممي الخاص بسوريا، ستيفان دي مستورا، خلال الجولة السادسة، إضافة إلى حضور منتظر للسلال الأربعة للمحادثات.
وشهد العام الحالي ثلاث جولات من المحادثات في جنيف، وجرى الاتفاق في أولاها (جنيف 4)، فبراير/شباط الماضي، على أربعة سلال لمناقشتها كجدول أعمال للمحادثات، وهي: الحكم الانتقالي، والدستور، والانتخابات، ومكافحة الإرهاب.
ولم تحقق الجولتان التاليتان، خلال مارس/ آذار، ومايو/أيار الماضيين، تقدما في هذه السلال، وبقي الحديث عن الإطار العام، فيما جاءت الجولة الأحدث، في مايو الماضي قصيرة، ولم تثمر سوى عن اجتماع تقني واحد لمناقشة المسائل الخاصة بالدستور.

مسار أستانة

وفي الجولة الحالية، ينتظر أن تكون السلال الأربعة حاضرة، مع التركيز على المسائل الدستورية والقانونية التي بدأ نقاشها في الجولة السابقة، فضلا عن استمرار اللقاءات التقنية مع الأطراف السورية حول هذه المسائل.
وخلال يونيو/ حزيران الماضي من العام 2017، عقد دي ميستورا، وفريقه التقني لقاءات مع وفد تقني من المعارضة السورية، إضافة إلى خبراء من منصتي القاهرة وموسكو، اللتين تصنفان على أنهما معارضة سورية، وفق روسيا ومصر.
ويعول دي ميستورا، على التقدم في المناقشات التقنية بشأن مسائل الدستور، محاولا الاستفادة من أجواء اجتماعات أستانة، التي أسفرت عن وقف إطلاق النار نهاية العام الماضي، وتأثيرها بشكل إيجابي على محادثات الحل السياسي.
المبعوث الأممي قال، في ختام محادثات أستانة 5، الأسبوع الماضي، إن الأمم المتحدة تُقدر العمل الجاد للدول الضامنة لوقف إطلاق النار (تركيا وروسيا وإيران) وكافة الدول المعنية بالتسوية وخفض العنف وتعزيز نظام وقف إطلاق النار.. حاولنا ثلاث مرات وقف العمليات القتالية، والآن نريد أن نعزز ما تم إنجازه.
وأضاف، خلال مؤتمر صحفي بالعاصمة الكازاخية، أن النزاع معقد، ويتطلب كثيرا من الحماس والرغبة، والقيام ولو بخطوات قصيرة جرى إنشاء منصة أستانة، لوقف الأعمال القتالية، وخفض التوتر، ويجب دعم هذا المسار.
وفي الرابع مايو الماضي، اتفقت الدول الضامنة، في اجتماعات أستانة 4، على إقامة مناطق خفض التوتر، يتم بموجبها نشر وحدات من قوات الدول الثلاثة لحفظ الأمن في مناطق محددة بسوريا.
وبدأ سريان الاتفاق في السادس من الشهر ذاته، ويشمل أربعة مناطق هي: محافظة إدلب وأجزاء من محافظة حلب وأخرى من ريف اللاذقية (شمال غرب)، وحماة (وسط)، وريف حمص الشمالي (وسط)، وريف دمشق، ودرعا (جنوب).
ومنذ بداية العام 2017، عُقدت خمس جولات من المحادثات، أعقبت إعلان وقف إطلاق النار في سوريا، نهاية ديسمبر/كانون الأول الماضي، ورغم الخروقات، فإن التوصل إلى إقامة "مناطق خفض التوتر"، يعد أبرز ما بلغته الاجتماعات السابقة.
وكذلك رحبت الأمم المتحدة باتفاق وقف إطلاق النار في جنوب غربي سوريا، الذي أعلنت عنه الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، الجمعة الماضي.

وأعرب رمزي رمزي، نائب دي ميستورا، عن أمله أن يقود هذا الاتفاق إلى دعم العملية السياسية، وإلى الاتفاق على ترتيبات مماثلة في أنحاء أخرى بسوريا للحد من العنف.
وأعلنت عمان عن توصل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والأردن إلى اتفاق يدعم وقف إطلاق النار جنوب غربي سوريا، وبدأ العمل به اعتبارا من 8 تموز/يوليو 2017.

المرحلة الانتقالية

على صعيد مسار جنيف تختلف الأطراف المشاركة في المحادثات في وجهات النظر حول المرحلة الانتقالية وتأسيس الحكم الانتقالي.
وترى المعارضة السورية، بدعم من حلفائها وأبرزهم تركيا، أن يتم تأسيس حكم انتقالي كامل الصلاحيات، إلا أن روسيا وإيران، اللتين تدعمان نظام بشار الأسد، تريدان صيغة للتشارك في الحكم الموجود.
وكان قد بدأ التأسيس لمسار جنيف، في يونيو/ حزيران 2012، باجتماع أولي شاركت فيه الدول المعنية بالأزمة، وصدر عنه بيان دعا إلى وقف إطلاق النار، وإطلاق سراح المعتقلين، ورفع الحصار عن المناطق المحاصرة، وإدخال المساعدات، يعقب ذلك تأسيس هيئة حكم انتقالي من أسماء مقبولة من النظام والمعارضة، تكون كاملة الصلاحيات، بمعنى أن لا يكون للأسد أي دور في السلطة.
وينص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، الصادر في ديسمبر/ كانون أول 2015، على أن يتم تأسيس هيئة حكم انتقالي بعد محادثات بين النظام والمعارضة، خلال ستة أشهر، تقوم بكتابة دستور جديد في 12 شهرا، ثم إجراء انتخابات.
وفي ظل تباين مواقف الدول الداعمة للنظام والولايات المتحدة الأمريكية، التي تطلق تصريحات متباينة، فإن مواقف تركيا هي احترام القرار 2254، والتشديد على أن حكومة الوحدة الوطنية، التي يروج لها النظام وحلفاؤه لن تستطيع أن تحل مكان هيئة الحكم الانتقالي كاملة الصلاحيات.
وتصر المعارضة على التطبيق الكامل للقرار الدولي عبر تشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات، وعقدت محادثات جنيف الأولى في 30 يونيو 2012، و"جنيف 2" في 22 يناير/ كانون ثان 2014، وانتهت الجولتان دون نتيجة، فيما عقدت "جنيف 3"، في 29 يناير 2016، وتوقفت المحادثات مع حصار النظام لمدينة حلب (شمال).
وفي 30 ديسمبر 2016، تم توقيع اتفاق هدنة بضمانة تركية روسية، على أنه في حال نجاح الهدنة بتخفيف الحرب، يتم الانتقال إلى استئناف المحادثات السياسية في جنيف، وهو ما توافقت عليه الأطراف، ولم تحقق جميع جولات جنيف تقدما في السلال الأربعة، وهي: الحكم، والدستور، والانتخابات، ومكافحة الإرهاب.

آلية تشاورية

وخلال جولة جنيف السادسة، التي اختتمت الشهر الماضي، طرح المبعوث الأممي مقترح إنشاء آلية تشاورية حول المسائل الدستورية والقانونية، ما أثار استياء أطراف المحادثات، فاكتفى بلقاءات تقنية مع وفدي النظام والمعارضة.

وكشفت وثيقة سلمها دي ميستورا، للأطراف السورية في "جنيف 6" عن سعيه إلى إنشاء آلية تشاورية حول المسائل الدستورية والقانونية، وسيدعو كافة الأطراف إلى المشاركة بشكل بناء في عملها، هذه الآلية تستند إلى بيان "جنيف 1"، 30 يونيو 2012، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتي حددت متطلبات عملية انتقال سياسي متفاوض عليها بهدف حل النزاع.
وفي معرض استفساراتها عن هذه الوثيقة، تساءلت المعارضة: ما الذي يستند إليه المبعوث الدولي في تشكيل الآلية من ناحية ولايته أو دوره كمبعوث خاص؟ وكيف يمكن إيجاد الصلة بين آلية تشاورية وبيان جنيف، وما مرجع هذه الصلة في البيان؟
وفي ختام اجتماعات "جنيف 6"، قال المبعوث الأممي إن الوثيقة وضعت جانبا.
وشهدت المحادثات آنذاك اجتماعا تقنيا واحدا، اعتبره وفد النظام "الثمرة الوحيدة" لمحادثات الجولة السادسة.
ووفق نائب دي مستورا، فإن محادثات "جنيف 7" ستركز، من بين قضايا أخرى، على "مواصلة المحادثات الفنية بخصوص المسائل الدستورية والقانونية المتعلقة بالعملية السياسية" المأمولة في سوريا. [33]
وهناك مظلة اساسية استند إليها المبعوث الدولي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا، مع انطلاق جولة المحادثات السابعة في جنيف، تمثلت في اتفاق هامبورغ وسريان اتفاق الهدنة في الجنوب السوري. لكن رغم ذلك، لم يتوقع أن تحقق هذه الجولة خرقاً كبيراً في جدار الازمة، يفضي الى احراز تقدم سياسي في جنيف يضمن بقاءها كمسار مواز لعملية أستانة.
وبينما تبحث اجتماعات التقنية مسألة الانتخابات في سوريا، انتهى اليوم الأول من محادثات جنيف السابعة باجتماع لمنصات المعارضة الثلاث، القاهرة وموسكو والهيئة العليا للمفاوضات، عقد في فندق "لو رويال" في مقر إقامة الهيئة، نقلت عنه مصادر معارضة أنه كان سلساً ودياً، ويهدف لتشكيل وفد معارض واحد وليس موحداً قد يتمكن من المشاركة في هذه الجولة من المباحثات.
وقال المصدر أن حصل توافق لافت حيال القضايا الأساسية بين المنصات الثلاث، إلا أن ضغوطاً خارجية فرضت على وفد الهيئة العليا للمفاوضات قبول هذا التوجه، لكن اعتراض الفصائل العسكرية على هذه الخطوة يبقى المانع الابرز حالياً امام دمج وفد المعارضة، خصوصاً وأن فصائل المعارضة ترى أن منصتي موسكو والقاهرة تحملان خطاباً أقرب إلى النظام السوري، وهو موقف تبنّاه طويلاً أعضاء في الهيئة العليا.
الاجتماعات المشتركة لمنصات المعارضة ليست الاولى من نوعها، فقد سبق واجتمعت لجان تقنية مشتركة لمرتين خلال الفترة الفاصلة بين جولتي جنيف الاخيرتين مع خبراء الامم المتحدة، فيما أعلنت الامم المتحدة عن عقد اجتماعات اضافية لهذه اللجان، الثلاثاء، من دون الاشارة الى لقاءات ذات طابع سياسي كما هو المعتاد، ويشار الى ان اخر اجتماعات هذه اللجان تم الاسبوع الماضي، وصف بالنوعي وشهد تقدماً على مستويات عديدة من بينها طرحه ورقة الاثني عشر بنداً التي سبق لدي ميستورا أن قدمها للوفود في جولات سابقة.

دي ميستورا، السعيد بهذا التقارب، استضاف رؤساء الوفود المعارضة الثلاثة، نصر الحريري (الهيئة العليا للمفاوضات) ومهند دليقان (منصة موسكو) وجمال سليمان (منصة القاهرة)، على مائدة الغداء، املاً أن تشكل هذه المرحلة جسراً للعبور الى انجاز فعلي في محادثات جنيف يوازي ما تحقق في أستانة، الذي مهد لاتفاق هامبورغ بدأ على اساسه الاحد تطبيق اتفاق التهدئة في درعا والسويداء والقنيطرة.
دي ميستورا قال إن مناطق خفض التوتر والمراقبة العسكرية لا ينبغي ان تكون تحضيراً لمناطق نفوذ او تقسيم سوريا، في حين اعتبر مايكل راتني المبعوث الاميركي الخاص لسوريا في رسالة وجهها للمعارضة، ان الاتفاق الروسي الاميركي تم التوصل اليه في عمان 4 تموز / يوليو 2017، وهو يهدف لإنهاء العنف وإنقاذ أرواح السوريين، مع الالتزام "بوحدة سوريا وسيادتها واستقلالها، وجميع محادثاتنا حول الجنوب تستند إلى هذه المبادئ، وهذا الاتفاق ليس خطوة باتجاه تقسيم سوريا. وإنما محاولة لإنقاذ الأرواح وخلق مناخ أكثر إيجابية لعملية سياسية وطنية برعاية الأمم المتحدة". ويشمل الاتفاق مناطق تسيطر عليها المعارضة السورية على حدود الأردن والجولان غربي السويداء، ولا يشمل المناطق الواقعة شمال السويداء أو القلمون، ويفترض ان تبحث الدول الضامنة، الولايات المتحدة وروسيا، في تفاصيل مراقبة نظام وقف إطلاق النار، وسبل ردع المخالفين وآليات معاقبتهم، بما فيها إمكانية نشر قوات مراقبة وتشكيل مركز مراقبة.
واعتبر دي ميستورا ن هذه المرحلة ستمهد لـ تبسيط الازمة، نظراً لكثرة "اللاعبين" والعوامل والتعقيدات الكثيرة في مسار الحرب السورية ما جعلها أكثر النزاعات المعاصرة تعقيداً.
وتوقع تكرار مشهد تحرير الموصل العراقية من قبضة تنظيم داعش في الرقة، نظراً للإجماع الدولي على موضوع محاربة الارهاب، وهو أمر سيؤدي بطبيعة الحال الى خفض التوتر والتصعيد وهذا أمر يطالب به الشعب السوري والامم المتحدة على السواء. واعتبر دي ميستورا أن عملية خفض التوتر هي مرحلة انتقالية بالغة الاهمية" لكنها لن تؤثر بأي شكل على وحدة وسلامة الاراضي السورية، وهذا امر تتفق عليه الاطراف الدولية المواكبة لعملية المفاوضات، وأنها ستساهم بشكل ملموس في التقدم في الملفات الانسانية وأبرزها ملف المعتقلين وايصال المساعدات الانسانية والالغام المزروعة من قبل كل الفصائل المتحاربة على الاراضي السورية. [34]
انتهت الجولة السابعة من مباحثات السلام السورية بجنيف دون حدوث اي تقارب في المواقف بين وفدي الحكومة والمعارضة بشأن مكافحة الإرهاب والانتقال السياسي.
وبعد خمسة أيام من المباحثات أجرى المبعوث الدولي الخاص لسوريا ستافان دي ميستورا اجتماعا أخيرا في 11 تموز/ يوليو مع وفد الحكومة برئاسة السفير السوري لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري ووفد الهيئة العليا للمعارضة.
وقال الجعفري إثر الاجتماعات تم التطرق خلال هذه السلسلة من المباحثات خصوصا إلى موضوعين رئيسيين الأول يتعلق بمكافحة الإرهاب والثاني بمسائل تقنية دستورية، وأضاف وفي هذا الإطار لفتنا انتباه المبعوث الخاص إلى المجازر الدموية للتحالف الدولي في الرقة والطبقة منددا بـ التسلل العسكري التركي في شمال سوريا.

ووصف السفير السوري لدى الأمم المتحدة المباحثات بشأن مكافحة الإرهاب بأنها كانت "مفيدة" و"مفصلة" معربا عن الأمل في أن تمر هذه المسألة من "الميدان النظري إلى مجلس الأمن" الدولي، من جهته قال نصر الحريري الذي يقود الوفد المعارض إن المعارضة قدمت تفاصيل "رؤيتها السياسية" حول الانتقال (رحيل الرئيس السوري بشار الأسد) واتهم ما سماه تعمد الوفد الحكومي تجاهل هذا الموضوع. وقال إن الانتقال السياسي هو الطريقة الوحيدة لمحاربة الإرهاب. [35] وقال دي ميستورا: لم أدفع خلال جنيف-7 نحو مفاوضات مباشرة بين الأطراف السورية، وأوضح- في تصريحات صحفية، أوردتها قناة (روسيا اليوم) - أنه عندما يحصل ذلك (الحوار المباشر)، فإنه يجب أن يكون نابعا من إرادة السوريين أنفسهم.

وأضاف أنه لا يتوقع أي محادثات مباشرة في هذه الجولة، ويتم التركيز الآن على القواسم المشتركة بين الأطراف السورية المتصارعة.

وتابع قائلا لا ندفع نحو ذلك، لأنه يجب أن يحصل تلقائيا، وعندما يحصل، يجب أن يبدأ العمل الحقيقي، معربا عن توقعه بأن تكون جلسات اليوم مكثفة، مشيرا إلى أن الجولة الحالية تنتهي غدا.

غربت شمس جنيف السابعة بلا نتائج، وبانتظار عقد جولات قادمة يبدو المشهد متحركا لصالح دمشق من الناحية العسكرية حيث يتقدم جيشها وحلفاؤه شرق سوريا ووسطها وحول العاصمة السورية دمشق، بينما يبدو المشهد السياسي ثابتا أو يكاد يدور حول محور واحد، وهو ماذا نناقش أولا، مكافحة الإرهاب أم الانتقال السياسي؟

استمرت هذه الجولة لمدة ستة أيام دون تحقيق أي تقدم على ما يعرف بالسلال الأربع التي تشكل جدول الأعمال الرئيسي للمفاوضات، وطالب المبعوث الدولي المعارضة السورية بتوحيد وفودها كشرط رئيسي لعقد جولات جديدة من المفاوضات.

حيث أنه للمرة السابعة على التوالي نظمت برعاية أممية مفاوضات غير مباشرة في جنيف بين وفدي المعارضة السورية والنظام السوري حيث عقدت عدة اجتماعات بين كل وفد على حدة مع المبعوث الدولي لسوريا ستفان دي ميستورا بالإضافة لاجتماعات أخرى بين المعارضة السورية وسفراء دول أصدقاء الشعب السوري.

ويرى متابعون أن سبب عدم التوصل إلى نتائج في مفاوضات جنيف7 هو محاولة روسيا الالتفاف والتهرب من مخرجات جنيف1 والتي تحدثت عن تشكيل هيئة حكم انتقالي في سوريا، وهو ما يعني إنهاء دور الأسد في مستقبل سوريا، لذلك ستتكرر الجولات طالما أن روسيا تقوم بهذا الدور.

ثامنا جنيف 8

دي ميستورا يتوجه الى موسكو لترتيب "جنيف 8

دي ميستورا يعلن أنه "يحتاج من أجل تحقيق هذا الهدف إلى وفـد معـارض قوي وبـارع"

قال نائب وزير الخارجية الروسي، غينادي غاتيلوف، إن المبعوث الأممي إلى سوريا، ستافان دي ميستورا سيصل إلى روسيا، الجمعة المقبلة 24 نوفمبر/ تشرين الثاني، لبحث جميع مجالات التسوية السورية، وفقا لوكالة الإعلام الروسية، وبضمن ذلك

التباحث في التحضيرات الجارية مع وزيري الخارجية والدفاع الروسيين لعقد مؤتمر "جنيف 8" ومؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي.
دي ميستورا يعلن أنه "يحتاج من أجل تحقيق هذا الهدف إلى وفـد معـارض قوي وبـارع"
قال نائب وزير الخارجية الروسي، غينادي غاتيلوف، إن المبعوث الأممي إلى سوريا، ستافان دي ميستورا سيصل إلى روسيا، الجمعة المقبلة، لبحث جميع مجالات التسوية السورية، وفقا لوكالة الإعلام الروسية، وبضمن ذلك التباحث في التحضيرات الجارية مع وزيري الخارجية والدفاع الروسيين لعقد مؤتمر جنيف 8 ومؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي.
وكان دي ميستورا أعلن عزمه عقد جولتين من مشاورات جنيف، بدلاً من واحدة كما كان مقرراً، وذكر أثناء مشاركته في مؤتمر "الرياض 2" يوم أمس الأربعاء، أنه يحتاج من أجل تحقيق هذا الهدف إلى وفـد معـارض قوي وبـارع، مشـدداً على جاهزيته للعمل بإخلاص لأن تعقد في جنيف "مفاوضات حقيقية"، على أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، حسب نص خطابه الموزع من قبل مقر الأمم المتحدة في جنيف.
وكانت مدينة سوتشي الروسية، احتضنت قمة ثلاثية روسية إيرانية تركية، قبل يوم من المؤتمر لبحث الحل السياسي للأزمة السورية، وأكدوا في البيان الختامي دعمهم لحوار سوري واسع بمشاركة جميع ممثلي المجتمع السوري.
وفي الرياض، اختتم يوم أمس الأربعاء 22 نوفمبر/تشرين الثاني مؤتمر الرياض 2 للمعارضة السورية دون مشاركة منصة موسكو، فانحصرت المشاركة على منصة الرياض ومنصة القاهرة للمعارضة السورية، وأقر المشاركون بضرورة أن تكون سوريا "دولة ذات نظام حكم ديمقراطي على مبدأ اللامركزية الإدارية، غنية بتنوعها القومي والديني والطائفي"، يسود فيها القانون على الجميع، وتحترم حقوق الإنسان.
ورفض المشاركون وضع شروط مسبقة للمفاوضات المباشرة مع وفد النظام ضمن أي محادثات مستقبلية، وبضمن ذلك، لا تعتبر المطالبة بتنفيذ ما ورد في القرارات الدولية شروطاً مسبقة، أو يمنع طرح ومناقشة جميع المواضيع، بما فيها شكل الحكم ونظامه وصلاحيات سلطاته ومسؤولياته، وموقع رئاسة الجمهورية والحكومة وغيرها.
وشدد المؤتمرون على ضرورة المحافظة على سقف مواقف قوى الثورة والمعارضة التفاوضية، وفق ما نص عليه "بيان جنيف-1 عام 2012، وما تضمنه من إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها تهيئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية، وأن من الجوهري الحرص على تنفيذ العملية الانتقالية على نحو يكفل سلامة الجميع في جو من الأمن والاستقرار والهدوء. وختمت هذه الفقرة من البيان الختامي بالقول، إن ذلك لن يحدث من دون مغادرة بشار الأسد وزمرته ومنظومة القمع والاستبداد عند بدء المرحلة الانتقالية.
ويتوقع أن تعقد الجولة الثامنة من محادثات جنيف ستكون على مرحلتين، الأولى ستعقد في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر على أن تنتهي في 1 كانون الأول/ ديسمبر، والمرحلة

الثانية ستبدأ في 8 كانون الأول/ ديسمبر وسيتخللهما مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي الذي سيعقد في 2 كانون الأول/ ديسمبر. [36]
نقلت صحيفة الوطن السورية عن مصادر دبلوماسية في جنيف أن وفد دمشق إلى جنيف أرجأ سفره نتيجة استيائه من مخرجات الرياض 2.
وعليه فإن دمشق كانت مستاءة بعد قراءة مجهرية لبيان الرياض 2 والتفسير الملتبس لقرار مجلس الأمن 2254 تجاه تمثيل المعارضات كافة، وإن موقف دمشق تم التعبير عنه بوضوح خلال الاجتماع الذي عقده رمزي عز الدين رمزي معاون المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا، في الخارجية السورية.
وأشار المصدر إلى أن دمشق ترى في بيان الرياض 2 عودة إلى المربع الأول في المفاوضات وخاصة تجاه فرض شروط مسبقة مثل عبارة سقف المفاوضات رحيل الرئيس بشار الأسد عند بدء المرحلة الانتقالية، كما تعتبر دمشق أن مثل هذه العبارة و"الألفاظ النابية" الواردة في البيان وغيرها من شروط مبطنة، هو تجاوز للقرار 2254 ولا يليق بمسار سياسي من شأنه التوصل إلى حل لحرب مستمرة منذ 7 سنوات تم خلالها القضاء على آلاف الإرهابيين.
وحسب المصادر الدبلوماسية توجهت دمشق بسؤال لرمزي حول عدم تمثيل أكبر طيف ممكن من المعارضات في الوفد المشكل كما نص القرار الدولي، وأبدت استغرابها من الاستنسابية والاجتهاد في معرض تطبيق نص القرار 2254 بالنسبة لتمثيل المعارضات.
وأفادت الصحيفة أن الجبهة الديمقراطية السورية المعارضة أعلنت رفضها لمخرجات مؤتمر الرياض 2، واصفة إياه بـ الملتبس وغير النزيه والإقصائي بصيغته التي تؤشر لعدم الالتزام بالقرار الدولي"، ورأت فيها إمكانية لهيمنة منصة الرياض، على القرارات المتخذة في وفد المعارضة الموحد المنبثق عن المؤتمر، وفي بيانها طالبت الجبهة الناشطة في الداخل دي ميستورا بعدم قبول هذا التوجه. [37]
ويعود قطار المفاوضات السورية في جنيف إلى الانطلاق مجدداً، اليوم الثلاثاء 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، بعد توقف لنحو 5 أشهر، وتشهد مشاركة المعارضة السورية بوفد موحد، وتعقد الجولة الجديدة وهي الثامنة، بعد آخر جولة عقدت في يوليو/ تموز الماضي، ولم تثمر تقدما في ملفات الأجندة التي وضعت في جولات هذا العام، وهي أربعة ملفات: الحكم الانتقالي، الدستور، الانتخابات، ومكافحة الإرهاب، والجولة الحالية تحمل ثلاث نقاط جديدة عن الجولة السابقة، وتأتي في وقت شهدت فيه الأيام الأخيرة، زخماً وحراكاً دبلوماسياً، توج بقمة سوتشي بين الدول الضامنة، تركيا وروسيا وإيران، وعقدت القمة بين الرئيس التركي رجب طيب أر دوغان، ونظيريه الروسي فلاديمير بوتين، والإيراني حسن روحاني، في 22 من الشهر الجاري، بمدينة سوتشي، ووصفت بأنها هامة لمستقبل الحل السياسي للبلاد.

وفد موحد للمعارضة

الحدث الأهم في جنيف-8 هو الوفد الموحد للمعارضة، الذي أثمر عنه مؤتمر الرياض الموسع الثاني للمعارضة السورية، الأسبوع الماضي، وشاركت فيه مختلف أطياف المعارضة، لتشكيل الهيئة العليا الجديدة للمفاوضات، وضمت الهيئة الجديدة 50

عضواً، من الائتلاف السوري المعارض، والفصائل العسكرية، والمستقلين، وهيئة التنسيق الوطنية، ومنصتي القاهرة وموسكو، وانتخبت نصر الحريري رئيساً للهيئة العليا للمفاوضات، خلفًا لرياض حجاب، الذي استقال، الإثنين قبل الماضي، من دون إبداء أسباب.

وتتألف لجنة التفاوض من 36 عضوًا، برئاسة الحريري.

وتضم اللجنة 8 أعضاء عن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، و5 أعضاء عن التنسيقيات المحلية، و4 أعضاء عن منصة القاهرة، و4 عن منصة موسكو، و7 عن الفصائل العسكرية، إضافة إلى 8 أعضاء عن المستقلين، وبذلك تتمكن المعارضة من سحب ذريعة النظام، بأنه لا يجد مخاطبا له في مؤتمرات جنيف، مع تعدد المنصات المعارضة، مما يؤشر لوجود زخم جديد، ربما تتكلل بالمفاوضات المباشرة.

وشدد البيان الختامي لمؤتمر المعارضة السورية بالرياض على ضرورة خروج بشار الأسد ونظامه من الحكم، وتحفظت على ذلك منصة موسكو.

مناطق خفض التوتر

الحدث الثاني يتعلق بنجاح مناطق خفض التوتر، ووقف إطلاق النار، رغم خروقات النظام، حيث أسهمت في هدوء بالجبهات، مع وصول للمساعدات، باستثناء الغوطة الشرقية التي لم يطبق فيها الاتفاق.

وتوقف الاشتباكات يساهم في العملية السياسية، حيث تراقب الدول الضامنة مناطق خفض التوتر الأربع (أجزاء من حلب وإدلب واللاذقية شمالا، وريف حمص وحماة وسطا، والمنطقة الجنوبية، والغوطة الشرقية).

ويعتبر النجاح في مناطق خفض التوتر تطبيقا لبعض بنود القرار الأممي 2254، الذي ينص على إجراءات بناء الثقة والبنود الإنسانية، فيما بقي ملف المعتقلين معلقا دون حل في جولة أستانة الأخير الشهر الجاري.

وفي الرابع من مايو/ أيار الماضي، اتفقت الدول الضامنة، في اجتماعات "أستانة 4"، على إقامة "مناطق خفض التوتر"، يتم بموجبها نشر وحدات من قوات الدول الثلاثة لحفظ الأمن في مناطق محددة بسوريا.

وبدأ سريان الاتفاق في السادس من الشهر ذاته، ويشمل أربعة مناطق هي: محافظة إدلب وأجزاء من محافظة حلب وأخرى من ريف اللاذقية (شمال غرب)، وحماة (وسط)، وريف حمص الشمالي (وسط)، وريف دمشق، ودرعا (جنوب).

كما تم الاتفاق في أستانة 6 التي عقدت في سبتمبر/ أيلول الماضي، على إنشاء منطقة آمنة في محافظة إدلب تراقبها تركيا، التي أرسلت بعدها قواتها إلى المحافظة، وبدأت بإنشاء مراكز مراقبة.

قمة سوتشي ودحر داعش

أما النقطة الثالثة، فهي مخرجات القمة في سوتشي، وهي التأكيد على الحل السياسي ووحدة البلاد، حيث تعتبر الدول المشاركة في القمة، وهي تركيا وإيران وروسيا، دولا مؤثرة على الأطراف السورية.

ويمثل تقليص مساحات نفوذ داعش في سوريا، بعداً جديداً للحل، حيث كانت القوى الخارجية مثل روسيا وأمريكا تتذرع بأولوية مكافحة تنظيم داعش الإرهابي، قبيل الانتقال للحل السياسي.
ومع تقليص نفوذ داعش، يبدو أن التركيز سيكون على الحل، وستكون مناقشة المسائل الدستورية وقضايا الإرهاب على أجندة المباحثات، بحسب مصادر أممية.
كما تستمر في هذه الجولة اجتماعات الخبراء، ضمن العملية التشاورية حول المسائل الدستورية والقانونية، التي أنشأها المبعوث الأممي الخاص بسوريا ستيفان دي مستورا، خلال الجولة السادسة، إضافة إلى حضور منتظر للسلال الأربعة للمحادثات، وشهد العام الحالي عدة جولات من المحادثات في جنيف، وجرى الاتفاق في أولاها (جنيف 4)، فبراير/شباط الماضي، على أربعة ملفات لمناقشتها كجدول أعمال للمحادثات، وهي: الحكم الانتقالي، والدستور، والانتخابات، ومكافحة الإرهاب.
ولم تحقق الجولتان التاليتان، خلال مارس/ آذار، ومايو/أيار الماضيين، تقدما في هذه الملفات، وبقي الحديث عن الإطار العام، فيما جاءت الجولة الأحدث، في مايو/أيار الماضي قصيرة، ولم تثمر سوى عن اجتماع تقني واحد لمناقشة المسائل الخاصة بالدستور.

مسار جنيف

وعلى صعيد مسار جنيف تختلف الأطراف المشاركة في المحادثات في وجهات النظر حول المرحلة الانتقالية وتأسيس الحكم الانتقالي.
وترى المعارضة السورية، بدعم من حلفائها وأبرزهم تركيا، أن يتم تأسيس حكم انتقالي كامل الصلاحيات، إلا أن روسيا وإيران، اللتين تدعمان نظام بشار الأسد، تريدان صيغة للتشارك في الحكم الموجود.
وبدأ التأسيس لمسار جنيف، في يونيو/ حزيران 2012، باجتماع أولي شاركت فيه الدول المعنية بالأزمة، ودعت، في بيان لها، إلى وقف إطلاق النار، وإطلاق سراح المعتقلين، ورفع الحصار عن المناطق المحاصرة، وإدخال المساعدات، يعقب ذلك تأسيس هيئة حكم انتقالي من أسماء مقبولة من النظام والمعارضة، تكون كاملة الصلاحيات، بمعنى أن لا يكون للأسد أي دور في السلطة.
وينص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، الصادر في ديسمبر/ كانون الأول 2015، على أن يتم تأسيس هيئة حكم انتقالي بعد محادثات بين النظام والمعارضة، خلال ستة أشهر، تقوم بصياغة دستور جديد في 12 شهرا، ثم إجراء انتخابات.
وفي ظل تباين مواقف الدول الداعمة للنظام والولايات المتحدة الأمريكية، التي تطلق تصريحات متباينة، فإن مواقف تركيا هي احترام القرار 2254، والتشديد على أن "حكومة الوحدة الوطنية"، التي يروج لها النظام وحلفاؤه لن تستطيع أن تحل مكان "هيئة الحكم الانتقالي كاملة الصلاحيات".
وتصر المعارضة على التطبيق الكامل للقرار الدولي عبر تشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات، وفي 30 ديسمبر/كانون الأول 2016، تم توقيع اتفاق هدنة بضمانة تركية روسية، على أنه في حال نجاح الهدنة بتخفيف الحرب، يتم الانتقال إلى استئناف المحادثات السياسية في جنيف، وهو ما توافقت عليه الأطراف. [38]

مفاوضات جنيف 8: المعارضة السورية تتمسك برحيل الأسد ووفد النظام يؤكد مشاركته

بعد ساعات من الغموض حول مشاركة الوفد الحكومي السوري في محادثات جنيف 8، والتي كان من المقرر أن تنطلق اليوم الثلاثاء، أعلنت وزارة الخارجية السورية، أن الوفد الحكومي برئاسة الجعفري سيصل غدا إلى جنيف. من جانبه، أكد نصر الحريري رئيس وفد المعارضة الاثنين مجددا، تمسك وفده بتنحي الأسد مع بدء المرحلة الانتقالية.

وأعلنت الوكالة العربية السورية للأنباء نقلا عن وزارة الخارجية إن وفد الحكومة برئاسة بشار الجعفري، ستشارك غدا 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 في الجولة الثامنة من مفاوضات جنيف للسلام مع المعارضة السورية، وكان من المفترض أن تنطلق اليوم 27 نوفمبر/ تشرين الثاني، المحادثات بالمدينة السويسرية، لكن تأخر قرار مشاركة الوفد الحكومي، أدى إلى غموض في موعد بدء تلك المحادثات، وكان مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا ستافان دي ميستورا مجلس الأمن الدولي قد أعلن الاثنين أن الحكومة السورية لم تؤكد بعد مشاركتها في تلك الجولة.

وقال دي ميستورا خلال اتصال بالفيديو مع مجلس الأمن إن الحكومة لم تؤكد بعد مشاركتها في مفاوضات جنيف لكنها أوضحت أنها ستتصل بنا قريبا جدا مضيفا أنها وجهت رسالة للمنظمة الدولية مساء الأحد تبلغها فيها بأن وفدها لن يحضر الاثنين.

وتابع وجهوا لنا رسالة مساء أمس تقول إنهم لن يصلوا الاثنين إلى جنيف. لكننا بالطبع نعلم ونتوقع فعلا انطلاق وفد الحكومة قريبا جدا، وإذا حضر الطرفان إلى جنيف، سنتمكن من إجراء محادثات معمقة وآمل بذلك أيضا في المفاوضات، مرحبا بمشاركة معارضة سورية "موحدة" في جنيف بعد محادثات في العاصمة السعودية.

كذلك أكد دي ميستورا أن الأمم المتحدة لن تقبل أي شرط مسبق للمشاركة سواء من قبل الحكومة السورية أو المعارضة، مضيفا آمل أن يسمع الطرفان رسالتي.

واصطدمت جولات المفاوضات السابقة في جنيف بمصير الرئيس السوري بشار الأسد، الذي لم يعد الغربيون، خصوصا فرنسا والولايات المتحدة، يشترطون رحيله مسبقا لإبرام اتفاق سلام.

غير أن رئيس وفد المعارضة السورية إلى مفاوضات جنيف نصر الحريري أكد قبل يوم من الاجتماع تمسك فريقه بتنحي الأسد مع بدء المرحلة الانتقالية، مطالبا موسكو بممارسة ضغوط على دمشق لكي تشارك في المحادثات، وقال "نؤكد أن الانتقال السياسي الذي يحقق رحيل الأسد في بداية المرحلة الانتقالية هو هدفنا.

وكان قد اتفق الرئيسان الأمريكي دونالد ترامب والفرنسي إيمانويل ماكرون الاثنين خلال محادثة هاتفية على أن المحادثات التي تنطلق الثلاثاء في جنيف هي المسار الشرعي الوحيد للتوصل إلى حل سياسي في سوريا، بحسب بيان للبيت الأبيض.

لا تنافس بين مفاوضات جنيف وأستانة

قال رئيس الوزراء التركي الاثنين في لندن إن محادثات أستانة التي تقودها روسيا إلى جانب تركيا وإيران لإحياء عملية السلام بسوريا "ليست في تنافس" مع محادثات ترعاها الأمم المتحدة بجنيف.

وأوضح بن علي يلدريم بكلمة في المعهد الدولي للدراسات أن محادثات أستانة ليست بديلا عما يجري بجنيف، مضيفا "ما نحاول القيام به هو إعداد بنية من أجل حل ينبثق عن محادثات جنيف".
وأكد يلدريم أن بلاده ما زالت مصممة على رحيل الرئيس السوري بشار الأسد. وقال "كل ما يحدث في البلاد اليوم هو بسبب النظام، بسبب الأسد. على المدى الطويل، لا يمكن للأسد البقاء بسوريا، يجب تقبل هذا الواقع". [39]

الجعفري: دي ميستورا ارتكب أخطاء كثيرة في مفاوضات جنيف 8

وقال الجعفري في مؤتمر صحفي إن دي ميستورا تجاوز صلاحياته كوسيط بين أطراف التفاوض، حين قدم ورقة مبادئ دون التشاور مسبقا مع وفد الحكومة السورية.
وأبلغنا دي ميستورا بأننا سنغادر جنيف غدا ونحن نعمل بشكل واضح وشفاف.
وقال ان دي ميستورا في هذه الجولة طرح علينا ورقة مبادئ دون أن يتشاور معنا.
ونحن لا نتفاوض مع دي ميستورا نحن نتفاوض من خلاله ومجرد طرحه للورقة هو بمثابة تجاوز لمهمة الوسيط، وذلك لا يعني صداما بين وفده والمبعوث الأممي، مؤكدا اهتمام دمشق باستمرار سير عملية جنيف، ونحن معنيون بجنيف ولن نفوت أي فرصة للحضور.
وأن الجولة الحالية من المحادثات، انتهت بالنسبة لوفد دمشق، وأنه سيغادر جنيف، غدا السبت.
وأضاف رئيس وفد الحكومة السورية إلى مفاوضات جنيف أن بيان الرياض 2 مرفوض لأنه لا يأخذ التطورات السياسية في الحسبان. [40]

دي ميستورا يمدّد "جنيف 8" ويؤكد عدم مناقشة مصير الأسد

وعقد دي ميستورا الخميس اجتماعين متوازيين مع وفدي الحكومة والمعارضة في مقر الأمم المتحدة غداة دعوته الطرفين للتخلي عن "الشروط المسبقة" والتركيز على انجاز "تقدم حقيقي" في المحادثات، وقال دي ميستورا في مؤتمر صحافي مساء الخميس "نخطط لأن تستمر هذه الجولة حتى الخامس عشر من كانون الأول/ديسمبر" على أن تتضمن استراحة يمكن للوفود السفر خلالها اعتبارا من السبت على أن تُستأنف المحادثات الثلاثاء.
وبدأت الجولة الراهنة وهي الثامنة منذ العام 2016، الثلاثاء. ووصفها دي ميستورا بأنها "ليست اعتيادية" منوهاً بـ "المناخ المهني والجدي" للنقاشات مقارنة مع الجولات السابقة.
وفي ما يتعلق بمضمون هذه النقاشات، اكد المبعوث الدولي أن "مسألة الرئاسة لم تناقش" في اشارة الى مصير الرئيس السوري بشار الاسد الذي تطالب المعارضة بتنحيه مع بدء مرحلة الانتقال السياسي، ولم يدل وفدا الحكومة والمعارضة بأي تصريحات للصحافيين الخميس اثر لقاء دي ميستورا الذي قال "أجرينا اليوم وللمرة الأولى اجتماعات عن قرب ومتوازية بين الطرفين، وأوضح أنه تنقل بشكل مكوكي بين القاعتين "اللتين فصلتهما عن بعضهما خمسة أمتار، وكان المبعوث الدولي يأمل بعقد مفاوضات مباشرة بين الطرفين في هذه الجولة التي تركز بشكل خاص على آليات صياغة دستور واجراء انتخابات بإشراف الأمم المتحدة.

ورداً على سؤال حول تعذر ذلك، أجاب لنكن صريحين، التواصل المباشر هو دائماً جيد ولكن الأهم أن نكون قادرين على تبادل الآراء وهو ما يحصل على حد قوله.
وأبدت المعارضة في اليومين الأخيرين استعدادها لمفاوضات مباشرة. وقال رئيس الوفد نصر الحريري لصحافيين الأربعاء "نريد التحرك سريعاً نحو مفاوضات مباشرة" مع دمشق.
في المقابل، جزم مصدر سوري مطلع على مجريات المفاوضات لوكالة فرانس برس أنه "لن تكون هناك من مفاوضات مباشرة مع وفد الرياض"، في اشارة الى المعارضة، خلال هذه الجولة، وحدد دي ميستورا عدداً من الضوابط لضمان سير المحادثات، معتبرا أن الوقت حان للتركيز على تحقيق تقدم حقيقي في العملية السياسية من أجل الشعب السوري.
وحض الموفد الدولي الوفدين على المشاركة بجدية في المباحثات بدون أي شروط مسبقة، مطالباً الطرفين بالامتناع عن الادلاء بأي تصريحات تهدف إلى الطعن في شرعية أي من المدعوين الآخرين.

خفض سقف الشروط؟

ووصل الوفد الحكومي الى جنيف الأربعاء بعد تأخر ليوم واحد احتجاجاً على تصريحات لرئيس وفد المعارضة والمشاركين في اجتماع الرياض تمسكت بمطلب تنحي الرئيس السوري.
وتتوقع مصادر دبلوماسية في جنيف أن تخفض المعارضة سقف شروطها لإعطاء دفع للمحادثات. لكن قياديين في وفد المعارضة ينفون تعرضهم لأي ضغوط بهذا الصدد.
وأكد قيادي في الوفد المعارض لفرانس برس رافضاً الكشف عن اسمه، تمسك المعارضة "بتحقيق الانتقال السياسي وفق ما نص عليه بيان جنيف والقرارات الدولية ذات الصلة"، معتبراً أن التخلي عن مطلب تنحي الأسد يعني نهاية المعارضة.
ويشارك الوفد الحكومي في هذه الجولة بعد تحقيقه سلسلة انتصارات ميدانية بدعم مباشر من حلفائه خصوصاً روسيا، ما يعزز موقعه التفاوضي، بحسب محللين.

لم يتفاوض معنا؟

وتتهم المعارضة السورية موسكو بمحاولة الالتفاف على مسار جنيف وممارسة الضغوط للتوصل الى تسوية تستثني مصير الأسد، وقال القيادي المعارض إذا كان النظام قادراً على الحسم والتوصل بمفرده الى تسوية سياسية، فلماذا يقبل المجيء الى جنيف للتفاوض معنا؟
وتبذل قوى دولية عدة جهوداً كبرى لإعادة الزخم الى مفاوضات جنيف، بعدما طغت عليها محادثات آستانا التي أثمرت التوصل الى اتفاق خفض التوتر في أربع مناطق ما أدى الى تراجع القتال الى حد كبير.
واتفقت موسكو مع طهران وأنقرة الأسبوع الماضي على تنظيم مؤتمر حوار بين الحكومة والمعارضة السورية في سوتشي في روسيا. وتحدث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن "فرصة حقيقية" لإنهاء النزاع، في مبادرة أثارت شكوكاً حيال توقيتها وخشية غربية من أن تطيح بعملية جنيف.

ولم يُعلن موعد رسمي لهذا المؤتمر الذي ترفض المعارضة حتى الآن المشاركة فيه، فيما أكدت واشنطن وباريس الاثنين أن مسار جنيف هو المسار "الشرعي الوحيد" لحل النزاع السوري.

[41]

جنيف-8 تتجنب مسألة الأسد والمعارضة تقدم رؤيتها

قال المبعوث الأممي ستفان دي ميستورا إن مفاوضات جنيف-8 لم تناقش مصير الرئاسة في سوريا، بينما حصلت الجزيرة على وثيقة تتضمن ردود وفد المعارضة السورية على ورقة المبادئ العامة التي وضعها دي ميستورا.

وقال المبعوث الأممي في مؤتمر صحفي عشية انتهاء المفاوضات إنه عقد اجتماعات متزامنة غير مباشرة مع وفدي المعارضة والنظام السوري خلال اليومين الماضيين، لم تناقش مصير الرئاسة في سوريا. وأعلن أن هذه الجولة من المفاوضات ستتواصل حتى منتصف ديسمبر/كانون الأول الجاري، وقدم الوفدان خلال هذه اللقاءات المنفصلة ردودهما على ورقة المبادئ العامة للحل السياسي في سوريا، التي وضعها دي ميستورا.

وقدمت المعارضة ردها في وثيقة من 12 نقطة، حصلت الجزيرة على نسخة منها، وجاء فيها أن الشعب يقرر وحده مستقبل بلده بالوسائل الديمقراطية عن طريق صندوق الاقتراع.

كما نصت الوثيقة على أن تلتزم الدولة بالوحدة الوطنية واللامركزية الإدارية على أساس التنمية الشاملة، وأن يكفل الدستور إصلاح الجيش السوري ليكون جيشا وطنيا واحدا ملتزما الحياد السياسي.

وأشار البند الثامن في الوثيقة إلى أنه لن يسمح بالتمييز دستوريا ضد أي مجموعة عرقية أو دينية أو ثقافية، وأن الدستور يجب أن يضمن الحقوق القومية لكل المكونات من عرب وكرد وتركمان وسريان آشوريين وغيرهم.

تعديلات دي ميستورا

وقال مراسل الجزيرة في جنيف أن دي ميستورا عاود تسليم المعارضة ورقة معدلة لنقاشها، شطب فيها ذلك البند الثامن من ورقة المعارضة الذي يتعلق بالقوميات في سوريا.

وذكر المراسل أن المبعوث الأممي أضاف عبارة الجمهورية العربية السورية إلى جانب عبارة الجمهورية السورية عند ذكرها في كل مرة في الورقة، كما استبدل تعبير اللامركزية الإدارية بتعبير الإدارات المحلية.

وقد صرح دي ميستورا في مؤتمره الصحفي مساء الخميس بأن أجندة المفاوضات خلال الأسبوعين المقبلين ستركز على العملية الدستورية والانتخابات التي ستشرف عليها الأمم المتحدة". وأضاف "لقد تحدثنا أيضا عن قواعد اللعبة، وأعدنا التأكيد على عدم وضع شروط مسبقة، وأوضح أن اللقاءات التي عقدت حتى الآن لم تناقش موضوع الرئاسة، في إشارة -على ما يبدو- إلى مطالبة المعارضة برحيل الرئيس بشار الأسد في بداية مرحلة انتقالية محتملة بسوريا، وقال دي ميستورا إن وفد النظام سيعود إلى دمشق للتشاور، وإن الاجتماعات ستستأنف الثلاثاء القادم، وتحدث عما اعتبره تقدما

إجرائيا في الجولة الحالية من خلال إجراء لقاءات متزامنة بين وفدي النظام والمعارضة، مشيرا إلى تواجدهما في قاعتين متلاصقتين تبعد الواحدة عن الأخرى خمسة أمتار.
وكانت تقارير قد أفادت في بداية الجولة الثامنة من مفاوضات جنيف بأن وفد النظام السوري رفض طلب المعارضة إجراء مفاوضات مباشرة. وقد أكد نصر الحريري رئيس وفد المعارضة المنبثق عن مؤتمر "الرياض-2" على ضرورة رحيل الأسد.
وكان وفد المعارضة السابق قد رفض الخوض في مناقشة ورقة المبادئ العامة قبل تلقيه ضمانات من دي ميستورا بأن لا تشكل هذه الورقة مرجعية جديدة للمفاوضات تكون أقوى من كل القرارات الدولية التي صدرت وتتعلق بالانتقال السياسي في سوريا. [42]

إعلان فشل "جنيف 8" وتبادل الاتهامات بين دمشق والمعارضة

أعلن المبعوث الدولي إلى سوريا ستافان دي ميستورا، الخميس، فشل الجولة الثامنة من محادثات جنيف بشأن الحرب في سوريا، فيما تبادلت الحكومة والمعارضة الاتهامات بشأن عدم تحقيق اختراق على صعيد العملية التفاوضية، فقد وصف الجولة الأخيرة من المحادثات بأنها كانت تمثل "فرصة كبيرة مهدرة"، معتبرا أن هناك حاجة لمزيد من الإرادة السياسية.
وأسف لعدم مشاركة وفد الحكومة السورية في المفاوضات المباشرة مع المعارضة، مشيرا إلى أنه كان يريد فقط مناقشة قضية مكافحة الإرهاب، وقال إنه يعد لجولة أخرى من المحادثات بين الطرفين في يناير المقبل. وأضاف أن خطط إجراء محادثات جنيف في يناير تعتمد على نتيجة المناقشات بالأمم المتحدة في نيويورك الأسبوع المقبل، وقال دي ميستورا: "سأحتاج على الأرجح للتوصل إلى أفكار جديدة عن كيفية مواصلة المحادثات، خاصة بشأن الدستور والانتخابات".

دور الأسد

من جهته، حمل رئيس وفد الحكومة السورية لمفاوضات جنيف 8، بشار الجعفري، وفد المعارضة المسؤولية عن فشل هذه الجولة من المباحثات.
وقال الجعفري إن دمشق لم تكن ترغب في أن تفشل المحادثات، لكن المعارضة وضعت شرطا مسبقا الشهر الماضي قالت فيه إن الرئيس بشار الأسد لا يمكن أن يكون له دور في الانتقال السياسي في سوريا.

خطر حقيقي

قال رئيس وفد المعارضة السورية نصر الحريري، بعد انتهاء الجولة الثامنة من المحادثات، إن على المجتمع الدولي فعل المزيد لإقناع الحكومة السورية بالتفاوض، مضيفا أن المحادثات في
خطر حقيقي.
وأضاف الحريري في مؤتمر صحفي أن حكومة الرئيس بشار الأسد تكره عملية المحادثات وترفض كل المفاوضات رغم الضغط من حليفتها روسيا، وأن دولة أخرى تضع العراقيل في مسار محادثات السلام. [43]

جنيف 8 بين الواقعية والاستسلام السياسي

لم تكن مستغربةً حالةُ الاستياء والتشدد التي ظهر بها النظام السوري في جولة مفاوضات "جنيف 8"، سواء فيما يتعلق بموقفه من مخرجات مؤتمر "الرياض 2" أو بوثيقة ستيفان دي ميستورا. وإذا كان هذا التشدد يعكس الهوة الكبيرة بين مواقف طرفيْ المفاوضات، فإنه يعكس أيضا حالة الأرق والارتباك التي تعتري النظام مع دخول مارثون المفاوضات مرحلة جديدة، تشكّل قطيعة مع المراحل السابقة.

خصوصية المرحلة

تنعقد جولة جنيف 8 ضمن ظروف سياسية وعسكرية تختلف كثيرا عن الجولات السابقة، وأهم هذه الظروف:

1- وقف إطلاق النار بشكل كبير بين فصائل المعارضة المسلحة والنظام، لتنتهي بذلك ثنائية السياسي/العسكري التي أفرغت الجولات السابقة من محتواها، مع إصرار النظام دائما على أولوية محاربة العنف والإرهاب، وتأجيل البحث في الاستحقاق السياسي.

2- إنهاء الوجود الاستراتيجي لتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا، مع ما يعنيه ذلك من تهيئة الأجواء لعودة ثنائية النظام/المعارضة إلى المشهد التفاوضي، وهي الثنائية الضرورية للحل من وجهة نظر المجتمع الدولي.

3- قبول النظام السوري بأهمية جنيف كمسار سياسي، وإن جاء هذا القبول بشكل واضح على لسان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أثناء لقائه بشار الأسد، حين قال: أعتقد أن أهم شيء الآن بالطبع هو الانتقال إلى القضايا السياسية، وألاحظ برضا استعدادكم للعمل مع كل من يريدون السلام والتوصل لحل للصراع. ثم تصريحه - خلال قمة سوتشي الثلاثية- بأن أطراف الأزمة السورية يجب أن يقدموا تنازلات، بمن فيهم الحكومة السورية.

4- تطور الموقف السياسي للمعارضة عبر إدخال قوى جديدة في صفوف الهيئة العليا للمفاوضات أولاً، وتخفيف لهجتها السياسية في البيان الختامي لمؤتمر الرياض 2 ثانيا.

5- ضبط إيقاع السقف السياسي للمفاوضات وفق ما عبّر عنه بيان الرئيس الأميركي دونالد ترامب ونظيره الروسي بوتين، الذي تحدث صراحة عن إصلاح وليس عن انتقال سياسي يقود إلى تغيير جذري للنظام، وقد بدت العبارة الواردة في هذا البيان بشأن "إعلان الأسد التزامه بعملية جنيف والتغيير الدستوري والانتخابات، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 2254"، تأكيدا صريحا -هو الأول من نوعه- على أن الأسد سيكون جزءا من المرحلة المقبلة.

6- إعلان الولايات المتحدة بقاءها في سوريا إلى حين استكمال الانتقال السياسي، ويشكل هذا التصريح ضغطا كبيرا على المحور الروسي/الإيراني/السوري (النظام) للمضي قُدما في المسار السياسي.

7- انضمام تركيا إلى المحور الروسي للبحث عن توافقت للمسألة السورية، وأهمية هذا الانضمام تكمن في أنه سيدفع المعارضة للاعتدال في مطالبها، ويدفع الروس لممارسة ضغوط أكبر على النظام السوري.

أمام هذا المناخ الجديد أدرك النظام أن مرحلة المفاوضات الجدية قد بدأت، وأن ورقة الإرهاب ووقف إطلاق النار التي طالما تذرع بها قد ولّت، ولم يعد أمامه سوى القبول بالواقع التفاوضي الراهن.
لكن النظام يفهم هذا الواقع انطلاقا من قراءة تعتبر الحرب امتدادا للسياسة، لقد قالها الأسد مواربة في سوتشي: "الوضع الآن على الأرض ومن الناحية السياسية يسمح بتوقع إحراز تقدم في العملية السياسية"، وقالها بشار الجعفري صراحة: المعارضة لم تقرأ التطورات السياسية والعسكرية في المشهد السوري.
مفاوضات جنيف يجب أن تكون -في رأي النظام- انعكاسا للواقع الميداني وتتمة له، وهذا ما يفسر سبب استياء النظام من دي ميستورا؛ فالاعتراض ليس على الوثيقة التي قدمها، وإنما على تجاوزه لدوره كوسيط. فالمفاوضات الجارية يجب أن تكون -من وجهة نظر النظام- استنساخا للمفاوضات الفلسطينية/الإسرائيلية، أي إبعاد الشرعية الدولية وقراراتها، وترك المفاوضات لموازين القوى
من هنا جاء هجوم النظام الكبير على الرياض 2، حيث فوجئ بالبيان الختامي للمؤتمر، إذ كانت المعطيات السابقة لانعقاده تشي بأن المعارضة قاب قوسين أو أدنى من إحداث انعطافة سياسية كبيرة.
مفاوضات جنيف يجب أن تكون -في رأي النظام- انعكاسا للواقع الميداني وتتمة له، بحيث تكون الكلمة العليا له، وهذا ما يفسر سبب استياء النظام من دي ميستورا، فالاعتراض ليس على الوثيقة التي قدمها، وإنما على تجاوزه لدوره كوسيط.
فالمفاوضات الجارية يجب أن تكون -من وجهة نظر النظام- استنساخا للمفاوضات الفلسطينية/الإسرائيلية، أي إبعاد الشرعية الدولية وقراراتها، وترك المفاوضات لموازين القوى.
لذلك يفسر النظامُ مفهومَ الشروط المسبقة وفق طريقة القلب الأيديولوجي للمعرفة، بمعنى أن هذا المفهوم لا يجد تفسيره في بنيته المنطقية، وإنما عبر آليات الوعي الزائف التي تريد كسر المفهوم على صخرة الواقع.
لكن النظام -الذي يتهم المعارضة بفرض شروط مسبقة- سرعان ما يقدم هو شروطه المسبقة، فلا يحق له منع المعارضة من مناقشة كافة المسائل بما فيها مصير الأسد، لأن الفقرة الرابعة من القرار الدولي 2254 تتحدث عن حكم ذي مصداقية شامل وغير طائفي.
ولم تأت هذه الفقرة على ذكر مصير الأسد نهائيا، وهذا أمر مقصود كي تُترك هذه القضية للمتفاوضين، وبالتالي من حق المعارضة مناقشتها على طاولة التفاوض.
باختصار، يريد النظام أن تتحول مفاوضات جنيف إلى حلبة لاستسلام المعارضة، والقبول بإصلاحات سياسية تمنحها دورا ما في الحكم، لكن تحت عباءة النظام وفي ظل وجود الأسد.
ترفض المعارضة هذه المعادلة جملة وتفصيلا، وتعتبر أن المفاوضات ذات أهمية كبيرة ربما تتجاوز في أهميتها البعد العسكري، لأنها فرصة لكشف النظام أمام المجتمع الدولي، وفرصة لتحقيق تسوية سياسية تلبي أكبر قدر ممكن من أهدافها، جديد المعارضة هذه المرة هو أنها تحلت بواقعية سياسية لم تعرفها في السابق، وبغض النظر

عما إن كانت هذه الواقعية قد فُرضت عليها فرضا أم جاءت بعد مراجعة سياسية؛ فالمهم هو أن المعارضة فهمت حدود التسوية السورية المتفق على إطارها العام دوليا.
خيار المعارضة واضح: التفاوض من أجل التوصل إلى حل سياسي من خلال طرح كل المسائل على طاولة المفاوضات، مع مرونة معقولة تجاه بعض القضايا، فالأولوية اليوم للوفد المعارض -في ظل المناخ الجديد- هي تهيئة بيئة محايدة قدر الإمكان، تكون قادرة على إنتاج صيغ جديدة للحكم.
بعبارة أخرى، لم تعد المعارضة في وارد الإصرار على ضرورة إجراء تغييرات جذرية في الحكم مع بداية الاتفاق، فهي قبلت ضمنا الرؤية الدولية للحل، وأملها أن تعمل مع داعميها على أن تتوج عملية الإصلاح بتغيير سياسي جدي.
وبناء عليه، لن تكون المفاوضات الحالية والمقبلة أكثر سهولة من الجولات السابقة، بل ربما تكون أصعب بكثير، لأن سلة الدستور هي التي ستحدد شكل ومضمون الحكم، وبالتالي سيكون الصراع عليها قويا.
النظام يعتبر تعديل الدستور تطورا سياسيا يسمح بتغيير ما في شكل الحكم لا مضمونه، لكنه -وهذه إحدى أهم مفارقات النظام السوري- يدرك أن شكل الحكم لا يقل خطورة عن مضمونه، فقد بينت التجارب الحديثة أن الشكل الديمقراطي لأنظمة الحكم يؤسس لقواعد وضوابط تساهم مع الوقت في تغيير المضمون، ولذلك يصر على دستور 2012 كمنطلق للتعديل.
أما المعارضة، فترى أن تعديل الدستور القديم يعني شرعنة النظام الحالي، ولا قيمة للتفاوض بشأن الدستور ما لم يكن الهدف تحقيق النقلة السياسية الكبرى، فلا إمكانية لاختزال الانتقال السياسي بمجرد تعديلات بسيطة في الدستور والقانون الانتخابي.

مستقبل غامض

رغم التوافق الأميركي/الروسي على حل سياسي في سوريا، وأن هذا الحل يجب أن ينتهي بتشكيل نظام ديمقراطي، فإن مفهوم الدولتين لهذه الخلاصة متباين، وهذا التباين هو الذي يفسر الاهتمام الأميركي الكبير بالانتخابات، والاهتمام الروسي الكبير بالدستور.
لا تهتم واشنطن بتفاصيل العملية السياسية وتشعباتها بقدر ما تهتم بنتاج هذه العملية (الانتخابات)، فمن صناديق الاقتراع يولد النظام السياسي الجديد، بغض النظر عن المسارات والاتفاقات بين طرفيْ المفاوضات حيال تقاسم السلطة وتبعاتها. وعلى خلاف ذلك، لا تريد روسيا أن تنتهي العملية السياسية بإحداث نقلة كبيرة في بنية النظام، لا تهتم واشنطن بتفاصيل العملية السياسية وتشعباتها بقدر ما تهتم بنتاج هذه العملية (الانتخابات)، فمن صناديق الاقتراع يولد النظام السياسي الجديد، بغض النظر عن المسارات والاتفاقات بين طرفيْ المفاوضات حيال تقاسم السلطة وتبعاتها، وعلى خلاف ذلك، لا تريد روسيا أن تنتهي العملية السياسية بإحداث نقلة كبيرة في بنية النظام، وعليه ينصب اهتمامها على الدستور، لأن التعديلات الدستورية هي التي ستحدد طبيعة المرحلة المقبلة وطبيعة النظام السياسي.

وبدهاء سياسي، بدأ صناع القرار في الكرملين -خلال الفترة الأخيرة- تخفيف تصريحاتهم بشأن الدستور، ورفع مستوى التصريحات المتعلقة بالانتخابات، لبعث رسائل طمأنة للولايات المتحدة بأنها تتشارك معهم في الرؤية والمسار.
كما تهدف هذه الرسائل إلى تشتيت الانتباه الأميركي للخطوات الروسية نحو مؤتمر الحوار الوطني السوري القادم في سوتشي، والذي تعول عليه موسكو كثيرا.
لا يعني ذلك أن روسيا تبحث عن بدائل لجنيف، فالروس أذكى من ذلك بكثير، وهم يدركون جيدا أنه لا بديل عن جنيف، لكنهم يأملون أن يحققوا اختراقا سياسيا ما في سوتشي، وهذا الاختراق لا بد أن يُؤخذ بعين الاعتبار على طاولة المفاوضات، كما حدث في أستانا التي أخذت مخرجاتها بعين الاعتبار.
وبناء على ذلك، لم نلحظ اهتماما روسياً أو ضغوطا على النظام عندما أجل ذهاب وفد المفاوضات إلى جنيف، أو حتى عندما رفع وفد النظام مستوى خطابه أمام المبعوث الأممي والمعارضة على السواء، وتلويحه بأنه لن يعود إلى المرحلة الثانية من جولة المفاوضات الثامنة. [44] أن هذه الجولة التي استمرت حتى 16 ديسمبر/كانون الأول كانت فرصة ذهبية ضائعة (حسب رأي دي ميستورا)، حيث لم ينجح في عقد أي لقاءات مباشرة بين الطرفين المتفاوضين، وحمّل روسيا والنظام المسؤولية عن عدم الانخراط بجدية في المفاوضات.
وفي المقابل أصرت المعارضة على اعتبار أن مسألة الانتقال السياسي وتشكيل حكم انتقالي يشكلان أولوية بالنسبة لها، الأمر الذي اعتبره وفد النظام شرطا مسبقا يمنعه من قبول التفاوض.

تاسعا جنيف 9 ـ المكان فيينا

تحذيرات "أصدقاء سورية" تسبق جنيف: فشل المفاوضات مسؤولية روسيّة

تسارعت التطورات السورية عبر لقاءات متعددة بين الأطراف المعنية بالصراع السوري، بعد يوم من فشل اجتماعات أستانة بإقرار بروتوكول لمراقبة اتفاق وقف إطلاق النار، في ظل صعوبات واضحة أمام مفاوضات جنيف المقررة في 23 الحالي، والتي تبدو الأمم المتحدة عبر مبعوثها ستيفان دي ميستورا مصرة على السير بالأجندة التي تريدها روسيا، عبر الإعلان عن بحث دستور جديد وانتخابات خلال المفاوضات، من دون تأكيد مناقشة الانتقال السياسي، وهو الأمر الذي تصر عليه المعارضة. في غضون ذلك، كان وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون يطمئن حلفاء واشنطن بأن بلاده لا تميل إلى جانب موسكو في الصراع السوري، في وقت برز فيه رفض أوروبي لأي مفاوضات موازية لجنيف وتشديد على دور روسيا في الضغط على النظام السوري لتسهيل المفاوضات وعدم إفشالها. لكن نوايا النظام بدت واضحة عبر تصعيده حملة القصف أمس الجمعة، بعد يوم واحد من اجتماعات أستانة 2 التي تعهّدت فيها موسكو بالضغط على النظام لمنع خرق وقف إطلاق النار.
وأبلغ تيلرسون حلفاء واشنطن، بأن الولايات المتحدة تؤيد جهود الأمم المتحدة للتوسط في حل سياسي للحرب السورية، وقال تيلرسون إن العلاقات العسكرية مع روسيا تعتمد على موقفها من المعارضة المسلحة التي تقاتل النظام، وذلك في أول لقاء بين الوزير الأميركي الجديد ومجموعة "دول أصدقاء سورية" على هامش اجتماع لوزراء

خارجية مجموعة العشرين في مدينة بون الألمانية، وشدد تيلرسون خلال اللقاء على أهمية التمسك بجهود الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي يقوم على قرار مجلس الأمن 2254 وبرعاية دي ميستورا. وقال دبلوماسيون إن تيلرسون أكد أن موقف موسكو بالانضمام إلى النظام السوري في وصف جميع المعارضين المسلحين بالإرهابيين سيجعل التعاون العسكري بين واشنطن وموسكو معقداً. وقال دبلوماسي غربي وفق وكالة ـ رويترز ـ خلال المناقشات أوضح أنه لن يكون هناك تعاون عسكري حتى يقر الروس بأن كل المعارضة ليست إرهابيين.

من جهته، أبلغ وزير الخارجية الفرنسي جان مارك إيرولت الصحافيين أن الاجتماع مع تيلرسون كان مفيداً. ولفت إلى أنه "من المهم والضروري أن يقوم حوار وثيق مع الولايات المتحدة حول المسألة السورية، وتثبتنا هذا الصباح من أننا متفقون جميعاً". وطالب إيرولت الداعمين الروس للنظام بالضغط عليه كي يتوقف عن اعتبار كل المعارضة إرهابيين، وإلا فلن تكون هناك مناقشات في جنيف، وأضاف: من يمكنه تمويل إعادة إعمار سورية؟ الاتحاد الأوروبي بصورة رئيسية، وقلنا إنه من غير الوارد تمويل إعادة الإعمار والنظام على ما هو.

بينما قال وزير الخارجية الألماني زيغمار غابريال، عقب الاجتماع، إنه من الواضح أن كل المجتمعين يريدون حلاً سياسياً لأن الحل العسكري وحده لن يؤدي إلى السلام في سورية، وهذا الحل يجب تحقيقه في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة ولا يجوز أن تكون هناك أي مفاوضات موازية. وقال غابريال للصحافيين إن الجميع دعم (عملية) جنيف، وخصوصاً الذين كانوا جديدين حول الطاولة، مثلا زميلنا الأميركي شارك كثيرا في النقاش، وجاء هذا الكلام بعد يوم واحد من اجتماعات أستانة التي فشلت في التوصل إلى إجماع على قرار. ونقلت وكالة ـ رويترز ـ عن دبلوماسي غربي قوله إن الروس يحاولون قيادة عملية منفصلة... عملية جنيف هشة للغاية ونحن نود تجنّب أن تكون فوضوية.

أما وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، فأكد أن المعارضة السورية ستشارك في مباحثات جنيف المقبلة، بتمثيل شامل ورفيع، معرباً عن استعداد تركيا لاستضافة اجتماع أصدقاء سورية المقبل. جاءت تصريحات جاويش أوغلو في اجتماع أصدقاء سورية وفق وكالة الأناضول. وقالت مصادر دبلوماسية تركية للوكالة إن الاجتماع حضره وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة، وتركيا، والسعودية، وقطر، والإمارات، وبريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والأردن، إضافة إلى ممثلة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيدريكا موغريني. وأشارت المصادر إلى أن الوزير التركي أطلع المشاركين في الاجتماع على معلومات حول التطورات الحاصلة في إطار اتفاق وقف إطلاق النار في سورية، والجهود المبذولة بخصوص تعزيزه.

مفاوضات بلا انتقال

جاءت هذه التطورات في وقت كان فيه دي ميستورا، يعلن أنه يضع اللمسات الأخيرة على قائمة الوفود المشاركة في مفاوضات جنيف المرتقبة بشأن سورية، وسط أجواء إيجابية، نافياً أي نية لتأجيلها. وقال دي ميستورا، وفق ما نقلت عنه المتحدثة باسمه

يارا شريف، إنّ هناك بالفعل ردوداً إيجابية على الدعوات التي وجهت حتى الآن، وأنّه من المتوقع وصول بعض المشاركين في مطلع الأسبوع.
لكن شريف امتنعت عن تأكيد مناقشة عملية الانتقال السياسي في مفاوضات جنيف، ما يعني احتمال عدم طرح مستقبل بشار الأسد على جدول الأعمال. وقالت شريف في بيان تسترشد المفاوضات تماماً بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 الذي يتحدث بشكل محدد عن أسلوب الحكم ودستور جديد وانتخابات في سورية. وبينما يؤكد دي ميستورا أنّ القرار الدولي لمجلس الأمن رقم 2254 هو الوثيقة الوحيدة التي تحدد اتجاهات تسوية الوضع السوري، تشدّد المعارضة السورية على ضرورة مناقشة الانتقال السياسي في سورية وفق بيان جنيف 1، قبل التطرق إلى أي قضايا أخرى.
في حين كان الرئيس التركي رجب طيب أر دوغان يتحدث عن أكثر من جانب لحل الصراع السوري، أبرزها مكافحة الإرهاب والجهود الإنسانية، والسعي لوقف إطلاق النار عبر الجهود السياسية، وشدد في حديث تلفزيوني مؤخرا على أن سعيه الوحيد هو محاولة وقف إطلاق النار ووقف إراقة الدماء، مشيراً إلى أنه تم التواصل مع روسيا من أجل تحقيق هذه الغاية، وقد تمكنا من الوصول إلى مرحلة ما في هذا الأمر، في مرحلة أستانة. ولفت الرئيس التركي إلى أن نظام بشار الأسد قتل مليون سوري، مؤكداً أنه يجب تأسيس منطقة آمنة خالية من الإرهاب ما بين جرابلس والراعي، وسنقوم بإعلان هذه المنطقة على أنها منطقة حظر جوي، وسنستمر ببرامج التدريب والتزويد للقوات السورية المحلية.
وتُعتبر تركيا راعياً أساسياً لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في اجتماعات أستانة الأولى، بينما فشلت اجتماعات أستانة 2 يوم أمس الأول الخميس 25فبراير/ تشرين الثاني في التوصل لاتفاق، فيما أعلنت وزارة الخارجية الكازاخية أن الدول الثلاث الراعية لوقف إطلاق النار وهي روسيا وتركيا وإيران، شكلت فريق عمل لمتابعة وقف إطلاق النار، وهو الاتفاق الذي وعدت روسيا وفد المعارضة بإلزام النظام باحترامه ووقف هجماته الجوية على مناطق المعارضة.
وقالت الخارجية الكازاخية إن رعاة وقف إطلاق النار في سورية شكلوا فريق عمل مشترك عنهم لمتابعة صمود الهدنة هناك والوقوف بشكل دائم على مدى الالتزام بها.
وأضافت في بيان صدر أمس أن من بين المهام الموكلة لفريق العمل ضمان الفصل ما بين فصائل المعارضة السورية المسلحة والتنظيمات الإرهابية، إضافة إلى تعزيز إجراءات الثقة المتبادلة بما يخدم تحريك التسوية السياسية للنزاع السوري. وأفادت بأن فريق العمل المشترك سوف يعكف على إجراء المشاورات حول تقيد الأطراف المعنية بوقف إطلاق النار، والتحقيق في انتهاكات قرار مجلس الأمن الدولي 2254 ومنع التصعيد، والعمل على الحد من وطأة الوضع الإنساني في سورية.
وفي تصريحات صحافية له، أعرب رئيس وفد المعارضة إلى أستانة، محمد علوش، عن أمله بإمكانية التواصل مع روسيا، خلال الفترة المقبلة، لضمان خروج معتقلين لدى النظام، مضيفاً أن التواصل سيجري عبر الجانب التركي، حيث تتواصل الاجتماعات والنقاش حول الأمر في العاصمة التركية أنقرة. وكان علوش قد كشف أن الروس اقترحوا تقديم أسماء مائة معتقل لدى النظام للإفراج عنهم، معتبراً هذا الإجراء

غير منطقي أمام الآلاف من المعتقلين، لكن سندرسه ونرد عليه بشكل رسمي". وأعلن علوش أن المعارضة قررت استكمال التفاوض في أنقرة لوضع آلية محددة للإفراج عن المعتقلين، وأكدنا على تشكيل لجنة للمراقبة تضم روسيا وتركيا ودولاً عربية، ورفضنا أي دور لإيران في سورية.

وقال مصدر في المعارضة السورية لـ العربي الجديد إن المشاورات في أنقرة التي أشار إليها علوش تستهدف تذليل العقبات أمام انعقاد مؤتمر جنيف المقرر أن يبدأ رسمياً في 23 الشهر الحالي على أن تبدأ الوفود في الوصول الإثنين المقبل. وأوضح المصدر أن ذلك قد يشمل إطلاق سراح عدد من المعتقلين في السجون قبل بدء مفاوضات جنيف إضافة إلى التأكيد على فاعلية الإجراءات المقترحة لمراقبة وقف إطلاق النار.

لكن مقابل ذلك، كانت وزارة الخارجية الروسية تنشر الوثيقة الخاصة بـ إنشاء لجنة مشتركة معنية بالرقابة على الهدنة في سورية، معلنة أن اللجنة ستتولى مهمات مختلفة، بينها تنظيم عمليات تبادل الأسرى وجثث القتلى. وقال مصدر في الكرملين، وفق وكالة إنترفاكس، إن النتيجة الرئيسة لاجتماعات أستانة تتمثل بموافقة جميع المشاركين على البند المتعلق بالمجموعة المشتركة لمراقبة الالتزام بالهدنة في سورية، الذي أعد من قبل روسيا وإيران وتركيا.

وأضاف المصدر: هذا يعني أن الآلية الثلاثية وضعت على أساس جيد ومتوافق عليه"، مشيراً إلى أنه "إضافة إلى تأمين جميع ظروف وقف النار التي تدخل في مهمة مجموعة الرقابة الثلاثية، فإن من مهمتها أيضاً فصل المنظمات الإرهابية، مثل "داعش" و"النصرة" عن المعارضة المسلحة وتعزيز إجراءات الثقة التي تساهم في الحوار السوري-السوري برعاية الأمم المتحدة". [45]

وفي 25 يناير/كانون الثاني 2018 بدأت في العاصمة النمساوية فيينا، اجتماعات مؤتمر جنيف9 حول سوريا، بدعوة من الأمم المتحدة، وبحضور كل من وفدي النظام والمعارضة السورية، وتستمر ليومين.

وأعلنت الأمم المتحدة عن موعد أول لقاء بين المبعوث الأممي الخاص، ستيفان دي ميستورا وفريقه، مع وفد النظام، قبل ظهر اليوم، على أن يكون هناك اجتماع آخر مع وفد المعارضة بعد الظهر، وفق ما أعلنته المعارضة، ووصل وفد النظام برئاسة بشار الجعفري، إلى مقر الأمم المتحدة في العاصمة النمساوية فيينا، من أجل اللقاء الأول مع دي ميستورا وفريقه.

ويأتي المؤتمر الحالي في وقت يسبق فيه مؤتمر الحوار السوري، المزمع عقده في سوتشي الروسية، في 29-30 كانون الثاني/ يناير من الشهر الجاري.

وبحسب المعلومات المتوفرة، فإن القضايا الدستورية هي التي ستسيطر على المحادثات المزمع إجراؤها بين الأمم المتحدة، والأطراف السورية، وفي الوقت الذي لم يصدر فيه أي تصريح من مكتب دي ميستورا عن الاجتماعات، قال نصر الحريري، رئيس وفد المعارضة السورية في مفاوضات جنيف9 أمس، إن جولة المفاوضات الحالية، ستوضح جدية جميع الأطراف في العملية السياسية، الجولة الثامنة التي عقدت الشهر الماضي "كانت فرصة ذهبية مهدرة"، بحسب دي ميستورا، الذي ألقى بأغلب اللوم في فشل الجولة على جانب النظام متهما إياه بوضع شروط مسبقة، والأسبوع

الماضي، أعلن دي مستورا أن جنيف 9 ستعقد يومي 25 و26 يناير/ كانون الثاني الجاري في فيينا عوضا عن جنيف السويسرية لأسباب لوجستية، وسط آمال بأن تكون هذه الجولة بداية النهاية لأزمة معقدة تتجه لإتمام عامها السابع في مارس/ آذار المقبل.

جنيف 9 سوريا بين معضلة الدستور وتداعيات أزمة أوكرانيا

انعكس التصعيد بين روسيا والغرب على الأزمة السورية، وطالت تداعياته اللجنة الدستورية التي ألغت جولتها التاسعة المقرر عقدها في نهاية الشهر الجاري، الأمر الذي أثار مخاوفا حول مصير الأزمة السورية، لا سيما أن كتابة الدستور تعد خطوة نحو حلحلة الأزمة التي تجاوز عمرها الـ 11 عاما.

واتفق خبيران سياسيان في تصريحاتهما لموقع "سكاي نيوز عربية"، على أن تأجيل اجتماعات اللجنة الدستورية سيعرقل مسار الملف السوري، خاصة أن الخلاف قائم بين الحكومة والمعارضة حول شكل العملية السياسية.

وأعلن المبعوث الدولي إلى سوريا غير بيدرسون، عدم إمكانية عقد الجولة الـ 9 من اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف السويسرية، مطالبا جميع أطراف الصراع السوري بحماية العملية السياسية، وجاء إعلان بيدرسون عقب تلقيه تأكيدا من رئيس وفد الحكومة السورية أحمد الكزبري، بشأن استعداد وفده المشاركة في المباحثات في حال تنفيذ الشروط الروسية.

وتوافق موقف الحكومة السورية مع الجانب الروسي، وفي منتصف يونيو الماضي، اقترحت موسكو نقل مقر اجتماعات اللجنة الدستورية من جنيف، وأشار المبعوث الروسي الخاص إلى سوريا ألكسندر لافرينتييف، إلى حاجة بلاده لنقل الاجتماعات إلى منصة أكثر حيادية، مشيرا إلى أن استمرار العمل في جنيف أصبح صعبا لروسيا نتيجة لمواقف سويسرا الأخيرة العدائية.

وتسبب مطلب روسيا في إثارة قلق الولايات المتحدة، في حين لم تفلح محاولات الأمم المتحدة في إقناع روسيا بإقامة الاجتماعات بموعدها، رغم تأكيدها على حيادية سويسرا كمنبر لاستقبال تلك الاجتماعات، دون طرح أي منصة بديلة عن جنيف لإجراء المباحثات حول الدستور السوري خلال هذه الفترة.

ومع اندلاع الحرب الأوكرانية، تبنت جنيف معظم عقوبات بروكسل ضد موسكو رغم أنها ليست عضوا بالتكتل الأوروبي، وشملت العقوبات حتى الرئيس الروسي فلاديمير بوتن وبعض الوزراء المقربين مع حظر بضائع روسية مثل الفحم ومواد البناء.

وعن احتمالية تغيير موسكو موقفها، أوضح غسان يوسف، المحلل السياسي السوري، أن تماشي سويسرا مع عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد روسيا يعني خروجها عن الحياد الذي تبنته منذ عام 1815، لذا أصبحت جنيف من وجهة نظر موسكو لا تصلح مقرا لاجتماعات المتخاصمين.

كما يرى مدير المركز العربي للدراسات السياسية محمد صادق إسماعيل، أن روسيا سوف تتمسك بشرط نقل الاجتماعات من جنيف، متوقعا أن تصبح أستانة بديلا.

تعقد الأوضاع

على مدار 8 جولات سابقة، دارت مباحثات بين ممثلي الحكومة السورية والمعارضة والمجتمع المدني حول الدستور دون نتائج واضحة، نظرا لاختلاف أطراف الصراع حول شكل الدستور.

وتريد الدولة السورية إحياء دستور 2012 من جديد بإجراء تعديلات حول موضوعات سيادة الدولة والقانون ومحاربة الإرهاب، بينما ترفض المعارضة هذا المقترح وتطالب بكتابة دستور جديد يهدف إلى تأسيس اللامركزية في الحكم.

وخلال اجتماعات اللجنة الدستورية في شهري مارس ومايو الماضيين، ساهمت تداعيات الحرب الأوكرانية، باتساع الفجوة بين وجهات نظر أطراف الأزمة بشأن هوية الدولة وتعديل النشيد والعلم وآليات تداول السلطة، نظرا لتباعد الرؤى بين الأطراف الدولية المتداخلة في سوريا بالأساس.

وأوضح مدير المركز العربي للدراسات السياسية محمد صادق إسماعيل أنه مع تصاعد الحرب الأوكرانية، تتصاعد رغبة روسيا في تصدر المشهد الدولي وتزيد الولايات المتحدة من مواقفها لإثبات وجودها، ما يجعل سوريا بين مطرقة اجتماعات اللجنة الدستورية وسندان التوتر بين موسكو وواشنطن.

من جانبه اعتبر المحلل السياسي السوري غسان يوسف في حديث لموقع "سكاي نيوز عربية"، أن تأزم العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة سينعكس سلبا على أي حل سياسي للأزمة السورية لطبيعة العلاقة القوية بين دمشق وموسكو، لامتلاك الثانية قواعد عسكرية في سوريا وتداخلها معها في الحرب ضد الإرهاب، إضافة إلى امتلاك واشنطن قواعد عسكرية ودعمها لقوات عسكرية شمال سوريا، متوقعا عدم انعقاد لجنة الدستور في القريب العاجل في ظل الخلاف حول مقر الاجتماعات، مصير الدستور

وفيما يتعلق بمصير الدستور، يجد يوسف أن ليست هناك قناعة في سوريا بشأن كتابة الدستور بالخارج، لذا يصبح الحل الأمثل اجتماع مجموعة أستانة في دمشق لصياغة مواد الدستور وعرضه على الاستفتاء، مشددا على أن هذا السيناريو لن يحدث إلا في حالة وجود حل سياسي مناسب لجميع الأطراف.

أما إسماعيل فأشار إلى أن نقل اجتماعات الدستور لن يكون العائق الوحيد في المشهد السوري، نظرا لأن اجتماعات لجنة الدستور طالت دون طائل، لتعنت الآراء ورفض المعارضة جميع مقترحات الحكومة السورية واشتراط ممثلين المجتمع المدني شروطا أخرى، ما خلق 3 جبهات متصارعة يصعب تقريب مواقفها.

جدير بالذكر أن فكرة اللجنة الدستورية قد ظهرت من مؤتمر الحوار الوطني السوري، في سوتشي، نهاية يناير عام 2018، وتأسست بعدها بعام كإحدى السلاسل الأربع لقرار مجلس الأمن رقم 2254 لحل الأزمة السورية، بعد اتفاق الدول الضامنة لمسار أستانة روسيا وإيران وتركيا لإعادة كتابة الدستور بمشاركة أطراف الحكومة والمعارضة. [46]

مسار تصفية القضية السورية... من جنيف إلى سوتشي

من جنيف وفيينا، إلى أستانة؛ جولات من المفاوضات لحلّ القضية السورية، بدأت بعد حوالي عام من اندلاع الثورة السورية لإسقاط نظام بشار الأسد، وكانت الأوراق

المطروحة خلالها تتناغم مع التطورات الميدانية أو الإقليمية، إلى أن جاءت القمة الثلاثية الروسية الإيرانية التركية التي عقدت بمدينة سوتشي الروسية، يوم 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، لتدق جرساً ينذر بتغيير جذري لقواعد لعبة التفاوض بين معسكر النظام السوري وداعميه من جهة، وبين معسكر المعارضة السورية وداعميها من جهة ثانية.

فبعد مرور أكثر من خمس سنوات على انطلاق مسار جنيف التفاوضي، الذي بدأ بلقاءات أميركية وروسية، وشمل بعدها عدة جلسات تفاوض بين النظام والمعارضة السورية برعاية الأمم المتحدة، يبدو أن روسيا باتت لا تخفي رغبتها بهندسة مسار تفاوضي جديد يجري تحت المظلة الروسية في سوتشي، وينسف جهود الأمم المتحدة والقوى الدولية والإقليمية المعنية بالصراع السوري.

مسار جنيف.. مساع دولية بلا نتيجة

انطلق مسار جنيف التفاوضي بمؤتمر جنيف 1 الذي عقد في مقر الأمم المتحدة بجنيف في الثلاثين من يونيو/ حزيران عام 2012، والذي حضره ممثلون عن القوى الإقليمية والدولية المعنية بالملف السوري، ليفضي المؤتمر إلى بيان عرف لاحقا ببيان جنيف واحد، والذي طالب بوقف العنف في سورية والإفراج عن المعتقلين وضمان حق التظاهر والتعبير للسوريين وانتقال البلاد إلى مرحلة انتقالية وصولا لانتخابات حرة وتعددية. إلا أن هذا البيان حمل تفسيرين، حيث اعتبرت الولايات المتحدة أن البيان يضع أرضية رحيل الأسد، بينما اعتبرت روسيا أن المؤتمر لم يتطرق لمصير الأسد.

وفي 22 يناير/ كانون الثاني عام 2014 عقدت الجولة الثانية من مفاوضات جنيف، دون أن تفضي إلى أي نتائج جديدة، حيث فشل المؤتمر فشلا كاملاً بالرغم من حضور أربعين دولة ومنظمة.

واعتذر المبعوث الدولي إلى سورية وقتها، الأخضر الابراهيمي، للشعب السوري عن عدم تحقيق شيء في المفاوضات، مرجعاً ذلك لرفض النظام السوري مناقشة بند هيئة الحكم الانتقالي، حيث قال إن وفد النظام السوري أصر على مناقشة الإرهاب، بينما أصرت المعارضة على مناقشة هيئة الحكم الانتقالي، مشيراً إلى أن وفد النظام رفض مناقشة ثلث ما جاء في أجندة التفاوض.

ومع استمرار الصراع في سورية، وفشل مسار جنيف في تحقيق خرق لإنهاء الصراع، اجتمعت مجموعة العمل الدولية الخاصة بسورية، في فيينا برئاسة الولايات المتحدة وروسيا قبل نهاية عام 2015، لتنتهي الاجتماعات بالوصول إلى ما عرف وقتها باسم "اتفاق فيينا" الذي نص حينها على أن تصل المفاوضات بين الأطراف السورية المتنازعة إلى تشكيل حكومة انتقالية "ذات مصداقية وشاملة وغير طائفية"، تحدد جدولا زمنيا لكتابة دستور جديد، بالإضافة لإجراء انتخابات حرة وعادلة وبإشراف الأمم المتحدة خلال 18 شهرا.

وكان مؤتمر الرياض للمعارضة السورية الذي عقد بعد أيام قليلة من اجتماع فيينا أول نتائج الاجتماع، حيث ضم مجموعات المعارضة السورية، وشكلت هيئة عليا للمفاوضات، لتمثل هذه الهيئة لأول مرة المعارضة السورية في جولة جديدة من مؤتمرات جنيف حضرها أيضا ممثلو النظام والدول الراعية وذات الشأن، وجرت في

شهر يناير/ كانون الثاني 2016 قبل أن تتوقف المفاوضات نتيجة اعتراض وفد المعارضة السورية على استمرار هجوم قوات النظام على مدينة حلب، تم تعليق المفاوضات حتى 25 فبراير/ شباط، حين عقد جنيف 4، وتميز بعرض المبعوث الدولي لسورية ستيفان دي ميستورا لتقسيم المفاوضات إلى أربع سلال، لكن النظام السوري رفض مناقشة سلة الحكم والانتقال السياسي ما نسف المفاوضات ودفعها للفشل مجدداً.
وفي مطلع شهر إبريل/ نيسان من العام الحالي اختتمت الجولة الخامسة للمفاوضات السورية غير المباشرة في جنيف، وقال مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا مع نهاية الجولة إن الوفود المشاركة ناقشت بالتفصيل جدول الأعمال المطروح، في حين تبادل وفدا المعارضة والنظام الاتهامات بشأن عدم تحقيق تقدم في هذه الجولة، لتكون النتيجة هي الصفر كالعادة. وفي الشهر التالي عقدت جولة جديدة من مفاوضات جنيف دون تحقيق أي تقدم، كما عقدت جولة سابعة في يوليو/ تموز لم تختلف بشيء عن سابقاتها.
أدى التعنت الذي ميّز تعاطي نظام الأسد مع مسار جنيف، وقيام ممثليه بتمييع المفاوضات وشراء الوقت في الوقت الذي كانت فيه قواته تقضم بدعم روسيا وإيران مناطق سيطرة المعارضة السورية، إلى فشل ذريع لمسار جنيف بأكمله، حيث حوّل رفض النظام السوري القاطع، المضي في أي حل يجرده من السلطة أو حتى يقلص سلطاته، المفاوضات إلى مجرد عبث لا طائل منه.

شرعية دولية معطلة روسياً

تم تبني قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 بالإجماع وذلك بتاريخ 18 ديسمبر/ كانون الأول 2015 وهو متعلق بوقف إطلاق النار والتوصل إلى تسوية سياسية للوضع في سورية، وجاء القرار ليحول اتفاق فيينا الذي توصلت إليه مجموعة الدعم الدولية الخاصة بسورية في نفس الشهر إلى قرار أممي.
وينص القرار، كما هو حال اتفاق فيينا، على انتقال سياسي سلمي في سورية بغضون 18 شهراً ينتهي بانتخابات حرة وشفافة بإشراف دولي، وذلك بعد مرحلة انتقالية إلى نظام ديمقراطي تعددي. إلا أن كل ذلك بقي حبراً على ورق مع دعم روسيا المستمر لحملات النظام السورية والمليشيات الإيرانية ضد قوات المعارضة السورية.

مسار أستانة.. التفاف روسي على مسار جنيف

بالتزامن مع سيطرة قوات النظام السوري على مدينة حلب نهاية العام 2016، دعت روسيا وتركيا وإيران إلى جلسات تفاوضية في العاصمة الكازاخية أستانة، لتعقد سبع جولات من المفاوضات "الأمنية" في أستانة أنتجت ما عرف باتفاقات "خفض التصعيد" في مناطق سيطرة المعارضة السورية، بظل استمرار الخروقات للاتفاقات من قبل قوات النظام السوري.
وفي الوقت الذي كان فيه ثقل روسيا كافيا لتعطيل مسار جنيف كلياً، فإنه كان في مسار أستانة كافيا لعكس الأمور لصالح النظام السوري وحليفته الأولى إيران، حيث تحولت الأخيرة إلى "طرف راع" للمفاوضات، في الوقت الذي لم تدع فيه إلى جولات جنيف الأولى.

كما نجحت روسيا خلال مسار أستانة باستمالة تركيا، التي تحول موقفها الداعم كليا للمعارضة السورية في وقت سابق لانطلاق مفاوضات أستانة، إلى موقف ضبابي من القضية السورية، تتجلى فيه رغبة تركيا في الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية بمنع قيام دولة كردية على حدودها الجنوبية مع سورية.

سوتشي لتصفية القضية السورية سياسياً

يبدو أن روسيا تستعد لتصفية ملف القضية السورية كلياً على المستوى السياسي، بعد نجاح قواتها العسكرية إلى حد بعيد بتقديم دعم كاف لقوات النظام السوري لحسم المعركة الميدانية ضد قوات المعارضة السورية بظل التغيرات الإقليمية والدولية التي صبت جميعها في صالح النظام السوري، حيث تستعد روسيا للإعلان عن مخرجات ما يبدو أنها صفقة ثلاثية الأضلاع، روسية ـ إيرانية ـ تركية، يرجح أنها نتجت عن اجتماع الرؤساء الثلاثة، فلاديمير بوتين، وحسن روحاني، ورجب طيب أر دوغان، فيما عرف بقمة سوتشي.

حيث تعتزم روسيا الدعوة لما تسميه حواراً سورياً شاملاً في سوتشي، من أجل "كتابة دستور جديد وإجراء انتخابات ومشاركة للمعارضة في السلطة"، ليكون هذا التصور الروسي بديلا للمرحلة الانتقالية التي تحدث عنها بيان جنيف 2012 والذي جرت على أساسه مفاوضات جنيف، ولا يمكن أن يفهم تهميش روسيا لمسار جنيف، إلا على أساس أنه محاولة روسية لقطف ثمار نصرها العسكري سياسياً، وبالتالي تصفية القضية السورية سياسياً من خلال ادعاء توصل السوريين لاتفاق سلام تتم من خلاله اعادة تأهيل الأسد سياسياً بمشاركة معارضة سورية اخترعتها موسكو ورعتها لسنوات، انتظاراً لهذا اليوم.[47]

جنيف في الصحافة العالمية والعربية

الشرق الأوسط

الصحف العربية تخصص صفحاتها الأولى وبعض مقالات الرأي للخبر. في الشرق الأوسط يلقي صالح القلاب باللائمة في فشل جنيف 3 على روسيا ويعتبر هذا الفشل كان متوقعا ما دامت روسيا قد راهنت على القوة واستبعدت أي حل سياسي سوى ذاك الذي يبقي على نظام بشار الأسد وينهي انتفاضة الشعب السوري تماما كما أنهى فلاديمير بوتين انتفاضة الشعب الشيشاني في غروزني، ويقول القلاب إنه كان من الواجب ومنذ البدايات التركيز على السلاح مادامت القوة لا تواجه إلا بالقوة، وهذا ما كان يجب أن تجده القوات الروسية عند وصولها إلى الأراضي السورية. [48]

الحياة

وفي صحيفة الحياة يستبعد عبد الوهاب بدرخان الحديث عن فشل مؤتمر جنيف لأن ذلك سيكون تسرعا في نظره، كما يرى أن نجاح المؤتمر ليس متوقفا على أداء المعارضة والنظام بل إنه يتوقف حسب قول الكاتب على إخضاع تفاهمات الولايات المتحدة وروسيا لشيء من الواقعية كي تتبنى حلا منصفا ومتوازنا للشعب السوري ومكوّناته بدل مشروع حل مستحيل يبقي النظام برأسه وإجرامه وإرهابه ويحمل بذور فشله في ذاته. [49]

ذي إندبندنت

البريطانية تخصص أولى افتتاحيتيها للموضوع وترى ان الأسد ما دام يستعمل المفاوضات لشن هجمات وحشية على حلب فلا أمل في حصول أي تقدم في سوريا. كما تستبعد الصحيفة أن تتوقف الحرب الأهلية في سوريا حتى ولو تم التوصل إلى اتفاق، والسبب حسبها هو عدم استدعاء كل من الأكراد وتنظيم الدولة الإسلامية إلى المحادثات. هذان الطرفان ترى ذي إندبندنت أنهما سيواصلان القتال ضد بعضهما البعض. [50]

خاتمـــة

لقد أحدثت الثورة السورية حالة من التعقيد والارباك الإقليمي والدولي حتى عدّها خبراء ومحللون، بأنها من أكثر الأزمات تعقيدًا في المنطقة العربية، نظرًا لتعدد الأطراف الإقليمية والدولية، التي تدخّلت على خط الأزمة السورية، نظرا للموقع الجيوسياسي لسوريا، وتباينت وتشابكت مصالح كافة الأطراف، سبب ذلك فشل النظام السوري في احتواء الحراك السياسي والشعبي الذي اندلع تأثرًا بالربيع العربي في تونس ثم مصر وليبيا واليمن، فضلًا عن الأسباب الداخلية التي تمثلت بالقهر والظلم الذي كان يمارسه النظام من خلال القبضة الحديدية التي كانت تمارسه أفرعه الأمنية، والمحسوبيات والفساد في كافة مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية، وممارسة سياسة تكميم الأفواه، شكل ذلك الشرارة التي أشعلت فتيل الثورة، كما أسهم فشل النظام في إدارة الأزمة السورية إلى تحويلها لأزمة إقليمية ودولية نتيجة تدخل بعض القوى الإقليمية والدولية فيها دعمًا لمصالحها والتي سعت لمراجعة سياستها الخارجية وتحقيق مصالحها الاستراتيجية على حساب طرفي الأزمة من خلال دعم أطراف على حساب أخرى وتوظيف آلياتها لإدارة الصراع بما يحقق مصالحها، لتتحول سوريا لساحة مفتوحة للصراع وتسوية الحسابات.

بحيث لم يعد مسار التسوية في الأزمة السورية شأنًا داخليًا، بل إن الملف السوري بات متعلقًا بمصالح وأجندات القوى الخارجية الإقليمية والدولية، التي تتقاتل بالوكالة بدماء وأرواح الشعب السوريين، وأن أي تسوية مستقبلية ينبغي أن تراعي شواغل تلك الدول لأن وجود أي تقارب أو تباعد في وجهات النظر بين الأطراف الخارجية المعنية بالأزمة السورية ينعكس بشكل مباشر على حيثيات الصراع الداخلي.

المراجع:

1 - https://syriancc.org/wp-content/uploads/2021/09
2 - https://ar.wikipedia.org/wiki/
3 - https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/01/140118_syria_geneva_opposition_welcome
4 - https://www.alhurra.com/latest/2014/01/22
5 - https://carnegie-mec.org/2014/01/22/ar-pub-54268
6 - https://www.france24.com/ar/20140122

https://www.skynewsarabia.com/middle-east/553921 - 7
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/1/26-3 - 8
https://arabic.rt.com/news/808749 - 9
- 10
https://web.archive.org/web/20190616133746/https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2016/2/3/744965
https://arabic.rt.com/news/809218 -11
https://www.alarabiya.net/arab-and-world/syria/2016/01/22- - 12
3
- 13
https://web.archive.org/web/20180805100357/http://www.aljazeera.net:80/news/reportsandinterviews/2016/1/21
/https://middleeasttransparent.com/ar - 14
https://acpss.ahram.org.eg/News/15240.aspx -15
https://www.bbc.com/arabic/media-39038285 - 16
https://al-ain.com/article/103976 - 17
https://www.r-enks.net/?p=10206 - 18
https://www.dw.com/ar/a-37658315 - 19
- 20
https://web.archive.org/web/20180930084938/https://www.bbc.com/news/world-middle-east-39037609
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/3/4 - 21
https://www.dw.com/ar /a-37806007 - 22
https://www.syria-sdpp.org-4 - 23
-https://arabic.rt.com/world/869442 - 24
https://arabic.rt.com/middle_east/869849 - 25
https://www.aa.com.tr/ar/785317 - 26
https://www.aljazeera.net/news/2017/3/31 - 27
https://www.aa.com.tr/ar/819185 - 28
https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1473041 - 29
https://www.aa.com.tr/ar /822068 - 30
/https://www.alaraby.co.uk - 32 - 31
https://www.aa.com.tr/ar/857822 - 33
https://www.almodon.com/arabworld/2017/7/11 - 34
https://www.skynewsarabia.com/middle-east/964722 - 35
https://www.i24news.tv/ar/ /middle-east/161020-171123-8 - 36
/https://arabic.rt.com/middle_east/912255-8 - 37

https://www.aa.com.tr/ar -/982464 -38
https://www.france24.com/ar/20171128 - 39
https://arabic.rt.com/middle_east/913056 - 40
-https://www.mc-doualiya.com/articles/20171201 - 41
/https://www.aljazeera.net/news/2017/12/1 - 42
https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1004793 - 43
/https://www.aljazeera.net/opinions/2017/12/4 - 44
/https://www.alaraby.co.uk -45
https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1542950 - 46
/https://www.alaraby.co.uk - 47
https://aawsat.com/home/article/560016 - 48
https://www.alhayat.com/Opinion/Abdulwahaab- - 49
badrakhan/13777751
https://www.france24.com/ar/20150204 - 50